www.kassioun.org

995

الاثنين 07 كانون الاول 2020

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

حول لا نتائج «الدستورية»!

انتهت يوم الجمعة الماضي، 4 كانون الأول، الجولة الرابعة من أعمال اللجنة الدستورية السورية كسابقاتها؛ دون أية نتائج فعلية.

مضى حتى الآن عام على تشكيل اللجنة، وذلك بعد مرور عامين آخرين تم تضييعهما على تشكيلها، ابتداء من مؤتمر سوتشي الذي وضع أساس التشكيل، وحتى إعلان تشكيلها نهاية تشرين الأول من العام الماضي.

وباتت واضحة رغبة المتشددين من الطرفين في وضع اللجنة ضمن أحد قالبين؛ فمن جهة يرى المتشددون في النظام أنّه لا مشكلة في استمرار اللجنة إلى الأبد ما دامت لن تنتج شيئاً، وما دامت منفصلة كلياً عمّا يجري على أرض الواقع، وما دامت موجودة أصلاً خارج البلاد. من الجهة المقابلة، وبالنسبة لمتشددي المعارضة، تُسمع بشكل متكرر، الدعوات نحو نسف اللجنة بأكملها، بذريعة أنها تشكل انحرافاً عن القرار 2254، ويجب لذلك التخلص منها!

هذان الاتجاهان، يتقاطعان في الغايات العملية في نهاية المطاف، والتي تصب في نسف اللجنة عبر نسف مهماتها الأساسية، أمّلا في نسف القرار 2254 نفسه، للدخول مرة جديدة في الحلقة المفرغة لطروحات «الحسم» و«الإسقاط».

ما ينبغي أن يكون واضحاً، هو أنّ للجنة الدستورية وظيفتين أساسيتين، إحداهما: هي «الإصلاح الدستوري»، الذي يعني دستوراً جديداً، والأخرى هي وظيفتها كمفتاح للحل السياسي أي لتطبيق القرار 2254.

ما وضحته تجربة السنة الماضية هو الأمران التاليان:

أولاً: لن يكون بوسع اللجنة الدستورية أن تؤدي مهمة «الإصلاح الدستوري»، دون أن يتم العمل بالتوازي على المفردات المختلفة للقرار 2254.

ثانياً: وظيفة اللجنة كمفتاح للحل السياسي قد تحققت يوم الإعلان عن تشكيلها وانعقاد اجتماعها الأول. أي إنّها باتت قادرة على لعب دور المفتاح، لأنها باتت تحوز اعترافاً رسمياً بها من الأطراف السورية، موثقاً في الاتفاق الرسمي لتشكيلها، وتحوز في الوقت نفسه اعترافاً دولياً وعبر الأمم المتحدة.

وإذا كان المفتاح قد بات جاهزاً من حيث المبدأ، رغم أنّ استكماله لا يزال بحاجة إلى استكمال تمثيل الأطراف المغيبة، فإنّ الخطوة التالية، هي أن تتم إدارة هذا المفتاح في باب الحل السياسي، أي أن يجري الانتقال إلى الخطوة التالية ضمن عملية التطبيق الشامل للقرار 2254.

أولئك الذين يريدون أن تكون اللجنة مفتاحاً وهمياً ومثلوماً، يعملون لعزلها عن العملية السياسية، وعن القرار 2254 رغم أن القرار مذكور وضوحاً في نص تأسيسها. وفي الطرف المقابل، فإنّ الذين يسعون إلى إلقاء ذلك المفتاح جانباً، إنما يعملون على تعميق الكارثة الإنسانية السورية عبر تجديد الحرب وتوسيعها، على غرار نظرائهم.

إنّ السير باللجنة وبالحل ككل نحو الخطوة التالية، وبالشعب السوري خطوة خارج مستنقع الأزمة، بات محكوماً باستكمال تنفيذ القرار 2254 دون أي تأخير، وبكل مفرداته.

البضائع التركية في سورية إيرادات قد تفوق 500 مليون $ سنوياً [12]

شؤون عمالية

عمال إسمنت طرطوس بين نارين..

02

ملف «سورية 2020»

واشنطن تخسر سباقها العسكري ضد روسيا والصين

05

شؤون محلية

المواد التموينية والتطفيش الذكي

08

شؤون عربية ودولية

فرنسا... «تتمسك بالليبرالية» وتخلع ثياب التنكر!

18

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

عمال إسمنت طرطوس بين نارين..

قدمت مواقع التواصل الاجتماعي عرضاً لحال عمال شركة إسمنت طرطوس المسرحين من الخدمة الاحتياطية، والراغبين بالعودة إلى العمل، ولكن حساب الحقل غير حساب البيدر، حيث صدموا بقرار وزير الصناعة، وقرارات لجهات أخرى، أبلغتهم إياه إدارة الشركة، بأنهم سيعملون وفق عقود مؤقته لمدة ثلاثة أشهر، مع العلم بأنهم كانوا يعملون في الشركة قبل سوقهم للخدمة الاحتياطية، وهذا الإجراء المبلغون به لا يتناسب مع واقع زملائهم الذين كانوا على رأس عملهم، حيث تم تسوية أوضاعهم بعقود سنوية، مما يتيح لهم الحصول على كل الاستحقاقات التي يحصل عليها العمال الدائمون، من تسجيل بالتأمينات والطبابة والحوافز وغيره من القضايا الأخرى، بينما العمال التي عقودهم مؤقته أو ثلاثة أشهر يفقدون كل التعويضات تلك، ويكونون معرضين للتسريح، وإنهاء عقودهم في أية لحظة ينتهي بها العقد المبرم مع إدارة الشركة.

القضية بين أخذ ورد، وإلى هذه اللحظة لم يُبت بأمرهم تجاه تغيير عقود عملهم، مع أن النقابات تتابع أوضاعهم، ومقرّة بحقهم المحرومين منه، ولكن الأمر لا يسير كما تشتهي سفن النقابات التي وعدت من قبل حكومات عدة بأن جميع العمال المؤقتين والمياومين وغيرهم من العقود الأخرى، التي تفتق عنها ذهن الحكومات السابقة واللاحقة، لم تفِ بكامل وعدها للنقابات بأن تثبت العمال بعقود سنوية. وبقي الآلاف منهم على وضعهم مهددين في أية لحظة بأن تلحقهم الحكومة بجيش العاطلين عن العمل.

النقابات تتحمل مسؤولية أساسية بتسوية أوضاع العمال، باعتبارها تمثل مصالحهم، وهم أعضاء في نقاباتهم، والبقاء على تبادل الكتب والمراسلات بين الحكومة والنقابات لن يخرج الزير من البير، بل سيبقيه في قرار البير، ويجعل أمور العمال أكثر سوءاً، من حيث استمرار تدني أوضاعهم المعيشية، حيث وعدت وزارة التنمية الإدارية بتحسين أوضاع العمال عبر تحسين متممات الأجور، وهذا يعني: أن القرار الحكومي حول مسألة الأجور هو عدم زيادتها الزيادة المطلوبة، والنقابات متوافقة مع طرح الحكومة بهذا الأمر، باعتبار النقابات تراعي وضع الحكومة المالي، وضعف الموارد لديها، وعدم إمكانية الزيادة، فيكون البديل: تحسين متممات الأجور، التي لن تتحسن هي الأخرى، بسبب أوضاع المعامل والشركات، التي تعمل بالحد الأدنى من طاقتها الإنتاجية، إن كانت تعمل.. فكيف بهذا الوضع ستتحسن متممات الأجر التي يعدون العمال بها؟

الطبقة العاملة وضرورة التغيير

المؤشرات السياسية على الأرض تؤكد على وجود حلول سياسية للأزمة السورية، والتبدل في مواقف الأطراف المختلفة الدولية والإقليمية التي لها علاقة بالأزمة السورية، نتيجة التغير في موازين القوى، تؤكد على تلك المؤشرات، بالرغم من كل المواقف التي يطلقها المتشددون لإعاقة أية حلول يمكن أن تؤمن الوصول إلى حل سياسي ينهي الأزمة السورية على أساس المصالح العميقة للشعب السوري.

■ عادل ياسين

مرحلة جديدة..

هذا يعني: أن مرحلة جديدة من الصراع ستبدأ، الأساس فيها الطاولة المستديرة التي سيطرح عليها كل طرف ما لديه من الأفكار والتوجهات والبرامج المعبرة سياسياً وطبقياً ووطنياً عما ستكون عليه سورية القادمة. وبالتالي، سيتم تحشيد القوى بهذا الاتجاه، اتجاه الفعل السياسي الذي لابد أن يشارك فيه أصحاب المصلحة الحقيقية من عمال وفلاحين وحرفيين والقوى المجتمعية الأخرى، وهذا العمل خاضع في النهاية لموازين القوى التي لابد أن تتغير على أساس القناعة بأن الحل السياسي هو الحل الوحيد الذي سيخرج البلاد والعباد من المحنة الكبيرة، التي لم يكن لهم ناقة ولا جمل في الشكل الذي سارت عليه الأزمة.

لقد تشكلت على الأرض وستتشكل لاحقاً، اصطفافات مجتمعية وسياسية، سيكون لها الدور المهم في دفع العملية السياسية باتجاه الحلول الحقيقية للشعب السوري، وهي من ستحدد مستقبل سورية القادمة المرهون مستقبلها بخيارين أساسيين:

إما أن تكون سورية مستقلة بقرارها السياسي والاقتصادي مؤمنةً مطالب الشعب السوري، وخاصة حاجاته الأساسية التي يفتقدها الآن بسبب السياسات الليبرالية، ومحافظة أيضاً على وحدتها الوطنية والجغرافية، وهذا يعني: أن تكون ديمقراطيةً، يملك الشعب فيها سلطته الحقيقية، ومقاومته للمشاريع والقوى الاستعمارية، وفي مقدمتها العدو الصهيوني.

أو تكون سورية في المقلب الآخر، وهذا ما تسعى إليه الأطراف المتشددة بعمليات الإعاقة لمسار الحل السياسي، الذي بدأ يركب على السكة من خلال البدء بجلسات اللجنة الدستورية، التي هي بوابة وبداية انطلاق الحل، حيث تعثر مسارها مؤقتاً، وهذا يتصادم مع إرادة ومصالح الشعب السوري وتاريخه الوطني المعادي للمشاريع والأحلاف الاستعمارية من كل شاكلة ولون.

مقدمات الانتصار

إنَّ مقدمات الانتصار في الصراع السياسي القادم على القوى المتشددة في الطرفين- التي لها مصلحة حقيقية في إدامة الأزمة واستمرار نزيف الدم السوري- يعتمد على الدور الذي ستلعبه القوى الوطنية من أحزاب ومنظمات مجتمعية، ونقابات عمّالية ومهنية، في خلق موازين القوى الكافية والقادرة على التصدي لما هو مرسوم لسورية القادمة، وذلك اعتماداً على إرادة الشعب السوري بأغلبيته الفقيرة، بضرورة التغيير الجذري الذي سيحقق للشعب معالجة حقيقية.

يجري الإعداد منذ فترة ليست بالقصيرة لليوم الأول لما بعد الأزمة من برامج ودراسات اقتصادية واجتماعية، والإعداد لمرحلة الإعمار، وكيف ستؤمن الموارد لهذا الغرض، ومن سيدير تلك المهمة وكيف ستدار وطنياً.

تلك المشاريع توضح رؤية تلك القوى والجهات التي تريد الاستثمار في الأزمة السورية وحقوق السوريين، وتعكس إلى حد بعيد ما يُرسم لسورية وللشعب السوري، خاصةً الفقراء منهم.

إنَّ الفقر والبطالة ومدن العشوائيات وتراجع الإنتاج الحقيقي في قطاع الدولة والقطاع الخاص، وتعزيز الاتجاه نحو الاقتصاد الريعي، وتدني مستوى الأجور الحقيقية والاسمية، وارتفاع الأسعار الفاحش وارتفاع مستوى النهب ومركزته... إلخ. هذه خارطة الطريق لسورية، التي عملت على تطبيقها قوى رأس المال وقوى الفساد في مراحل ما قبل الأزمة، وتعمل على استكمالها بخطوات مدروسة وواضحة المعالم، فالإنتاج الآن في أسوأ حالاته من فقدان للمواد الأولية، ونقص كبير في اليد العاملة، وتوقف لخطوط الإنتاج، وكساد لما ينتج من بضائع على قلتها، الآن استكملت الحكومة إجراءاتها بإيقاف التشغيل عبر إيقاف المسابقات التي تم الإعلان عنها، أي: إن الحكومة قد زادت الطين بلة بجعل طالبي العمل، وهم بتزايد على قارعة الطريق ليبحثوا عن فرص عمل أخرى ليسدوا فيها الرمق إن وجدت.

إنَّ جملة السياسات الليبرالية التي تُتبع منذ ما قبل الأزمة وحتى الآن، تلتقي في منهجها وخطواتها مع جملة المشاريع التي طرحتها، وما زالت تطرحها المنظمات الغربية، للشكل والمضمون المفترض أن تكون عليه سورية، وستكون تلك المشاريع على طاولة الحوار القادم لليوم الأول لما بعد الأزمة، وهي مجال للصراع بين برنامجين لا ثالث لهما، برنامج المنهوبين وبرنامج الناهبين، كما تؤكد على ذلك دراساتهم، المشرفة على إعدادها المراكز المالية الغربية «منظمة الإسكوا، وصندوق النقد الدولي....»، ومراكز الأبحاث التابعة لها، لتكون مكملة لما يطرح سياسياً من الحلول التي يحاولون تسويقها، ومحصلتها إن نجحوا، تقاسم الغنائم بين قوى الفساد في الخارج والداخل، مع تغيير في الحصص وفقاً لوزن كل طرف.

تلازم المعركتين.. التغيير والتحرير

إنَّ المعركة السياسية قد تكون ضراوتها أشد من ضراوة المعارك العسكرية، بسبب علاقتها بالمصالح العميقة للشعب السوري السياسية والاقتصادية، ولخوضها يتطلب من القوى الوطنية، وفي مقدمتها الحركة النقابية التي من المفترض- واستناداً للمصالح الوطنية للطبقة العاملة- أن ترى مجمل التغيرات القادمة، وتعمل على أساس أن تكون فاعلة وطرفاً رئيساً فيها، وفقاً لمصالح وحقوق الطبقة العاملة السورية السياسية والاقتصادية والديمقراطية.

الطبقة العاملة السورية ستكون جزءاً من القوى المجتمعية، المنظمة تنظيماً يمكّنها من خوض المعركة بنجاح سياسياً ووطنياً، والطبقة العاملة السورية يقع على عاتقها الإسهام الفعلي في قيادة عملية التغيير الجذري، لما تحمله من عناصر قوة أساسية تمكّنها من خوض المعركة إلى نهاياتها، باعتبار أن لها مصلحة طبقية وسياسية ووطنية بعملية التغيير الجذري، إلى جانب كل القوى الوطنية الأخرى التي لها مصلحة في عملية التغيير الجذري.

تعويض البطالة /2/

في أغلب البلدان، تعويض البطالة هو جزء من أنظمة الضمان الاجتماعي كما ذكرنا آنفاً، من خلاله تغطي الحكومة الأفراد الذين فقدوا عملهم، أو الذين دخلوا سوق العمل ولم يتوفر لهم العمل الملائم لقدراتهم واختصاصهم، وهو إلزامي يشمل كل عامل، حيث يتم تخصيص جزء معين من اشتراكه التأميني، خلال فترة وجوده على رأس عمله، إضافة إلى نسبة من حصة رب العمل، سواء كان قطاع دولة أو قطاعاً خاص، على أن تقوم بدفع تعويضات شهرية له، عبر وزارة العمل لمن فقد عمله، أو للأفراد الذين يدخلون سوق العمل، ولم يحصلوا على فرصة العمل التي تناسب قدراتهم واختصاصهم، أو معارفهم خلال فترة محددة.

■ نبيل عكام

ويكون هذا التعويض جزءاً من دخله الشهري عند تعطله عن العمل، يعوضه عن راتبه الذي كان يتقاضاه من صاحب العمل، ويكون التعويض هذا راتباً شهرياً قد يكون أقل بالنسبة لما كان يتقاضاه عندما يكون على رأس عمله، ولكن بحيث هذا الراتب يكفي لتغطية احتياجات الحد الأدنى لمعيشة العامل وعائلته، طوال فترة تعطله حتى يعود إلى العمل، أما الفرد الذي يدخل سوق العمل بعد انتهاء تأهيله، فإنه أيضاً يحصل على ذلك الحد الأدنى من المعيشة، وتعطى هذه التعويضات وفق نظام محدد وواضح للعمال المسجلين بسبب البطالة، بحيث يحصل المتعطل عن العمل عليه بطريقة سهلة، وبعد تعطله مباشرة. على اعتبار أن هذا الشكل جزء من ضمن الضمان الاجتماعي، لأن البطالة كما ذكرنا هي التوقف الإجباري لجزء من قوة العمل، برغم من قدرة ورغبة هذه القوة على العمل والإنتاج، إضافة إلى قوة العمل المتواجدة في سوق العمل، ولم تجد فرصتها بالعمل إلى الآن.

البطالة الدورية

هناك نوعان أو شكلان للبطالة، البطالة الدورية؛ وهي التي تنتج عن الدورة الاقتصادية لنظام الاستغلال الرأسمالي المتمثلة بين الانتعاش والركود الاقتصادي وبين الانكماش، والأزمة الاقتصادية التي تنتج عنها. يعمل رأس المال للحد منها بوقف التوظيف وتسريح العمال، مما يؤدي إلى خلل كبير في سوق العمل بزيادة نسبة العاطلين عن العمل، وكذلك المهمشين في المجتمع، هذا في الدول الرأسمالية الكبيرة ومراكزها المعروفة. البطالة المرتبطة بهيكلية الاقتصاد، وهذه تعاني منها، بل هي موجودة في دول الأطراف التابعة للمراكز الإمبريالية بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر، حيث تتلطى حكوماتها تحت شعارات ويافطات براغماتية، لتحد من انخفاض مستوى الرضا للمجتمع، وهي ناتجة عن سياسات اقتصادية متخلفة تفرضها عليها هذه المراكز عن طريق مؤسساتها الكبرى، من صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من الأشكال، كالحد من التقدم والتطور التكنولوجي، وتقوم حكومات هذه البلدان المتخمة بالفساد والنهب الكبيرين بمحاولة إخفاء البطالة لديها، أو ما يطلق عليها بالبطالة المقنعة، وذلك بتجميع أعداد من العمال في المنشآت والمصانع لعمل يمكن أن يقوم به عامل أو اثنان ويُفرز له ضعف هذا العدد، والتوقف عن تطوير وتوسيع هذه المنشآت، وإعطاء الجميع رواتب لا يمكن أن توفر لهم الحد الأدنى من احتياجات المعيشة، لقد ارتفع عدد الأفراد العاطلين عن العمل في البلاد منذ بدء السير بتلك السياسات الليبرالية، بحسب توجيهات صندوق النقد والبنك الدوليين، وهذا من أهم العوامل التي ساهمت في انفجار الأزمة. في بعض البلدان يقوم اتحاد نقابات العمال بمهمة تعويض العاطلين عن العمل الذين يتعطلون عن العمل وهم على رأس عملهم، قبل التعطل لأسباب مختلفة، قد تكون فصل العامل من قبل رب العمل، أو غيرها من الأسباب المختلفة.

وهنا نطرح السؤال على نقاباتنا: لماذا لا تقوم بهذه المهمة الضرورية للعمال عامة، وخاصة عمال القطاع الخاص؟ وإذا نظرنا إلى الرواتب والأجور التي يتقاضاها عمالنا من هذا المنظور، فهي لا تصل إلى مستوى تعويض البطالة، الواجب من الحكومة تأمينه للعاطلين عن العمل، فما بالكم بالذين هم على رأس عملهم؟

الطبقة العاملة

بريطانيا- عمال المطار

دخل العاملون في مطار هيثرو في العاصمة البريطانية لندن، يوم 1 كانون الأول، إضراباً عن العمل لمدة 24 ساعة، بعد مناوشات بشأن خفض الأجور، وتم تكوين 3 صفوف للمشاركين في الاعتصام، للحفاظ على التباعد الاجتماعي، في محطة مترو أنفاق هاتون كروس، غربي لندن، حيث تجمع 350 من العاملين في المطار، ولمدة 24 ساعة. وشارك في الإضراب حوالي ألف عامل، يشملون رجال إطفاء، ومهندسين، ورجال أمن حرم المطار، وموظفي الأمتعة، ومشغلي المحطات المركزية، وموظفي الأطقم الأرضية والجوية. وقالت نقابة العمال يونايت: إن الإضراب يأتي رداً على خطط الفصل وإعادة التوظيف الوحشية، والتي ستشهد خفض الأجور السنوية لبعض الموظفين بما يصل إلى 8 آلاف جنيه إسترليني «10600 دولار تقريباً».

العراق- إقليم كردستان

تظاهر مئات المواطنين في محافظة السليمانية، في إقليم كردستان العراق، يوم 2 كانون الأول، احتجاجاً على تأخر دفع رواتب الموظفين. وأظهرت مقاطع مصورة بثها ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي، احتشاد المئات من المتظاهرين في ميدان التحرير، وسط المدينة، للمطالبة بدفع رواتب الموظفين في موعدها المحدد، وتحسين الظروف المعاشية، وتوفير فرص العمل للعاطلين، وطالب المتظاهرون– سلطات إقليم كوردستان– بتسليم إيرادات النفط إلى بغداد، وكذلك المبالغ الجمركية، فضلًا عن إنهاء ظاهرة الفساد المالي في الدوائر الحكومية. وسرعان ما تطورت المظاهرة إلى مواجهات مع القوات الأمنية، حيث واجهت الأخيرة المتظاهرين بقنابل الغاز المسيل للدموع، فيما اعتقلت اثنين من المحتجين.

فلسطين المحتلة- المعلمون

أعلن الاتحاد العام للمعلمين في الضفة الغربية، الإضراب الشامل وعدم التوجه إلى المدارس والوزارة والمديريات، اعتباراً من يوم 3 كانون الأول، رفضاً لقرار الحكومة صرف نصف المستحقات. جاء ذلك في بيان لها نشره الاتحاد عبر حسابه على «فيسبوك»، معتبراً آلية صرف المستحقات «تراجعاً عن الاتفاقيات السابقة مع الاتحاد» وقالت سلطة النقد الفلسطينية، يوم 2 كانون الأول: إنه سيتم خصم نصف الدفعة المحولة من مستحقات الموظفين لتسديد الأقساط المستحقة عن الفترة من شهر تموز وحتى تشرين الأول 2020 وكانت وزارة المالية، قد أكدت، بأنه سيتم صرف رواتب شهر تشرين الثاني كاملة، لجميع موظفي الدولة، يوم 3 كانون الأول.

تونس- إضراب عام

دخلت ولاية القيروان، يوم 3 كانون الأول، في إضراب عام، بدعوة من المكتب التنفيذي الموسع للاتحاد الجهوي للشغل، وذلك احتجاجاً على عدم تفعيل القرارات الحكومية الخاصة بالجهة، والصادرة عن المجالس الوزارية لعامي 2015 و2017 ومطالبة بحق الجهة في التنمية والتشغيل، ومن المنتظر أن يشمل الإضراب العام كافة المعتمديات، وجميع القطاعات الإدارية والمنشآت العمومية، باستثناء بعض المصالح الحيوية، كالصيدليات والأقسام المستعجلة، وبعض المخابز وبعض المرافق الضرورية ودعا. المكتب التنفيذي للاتحاد في بلاغ القواعد النقابية وكافة أهالي القيروان لإنجاح الإضراب العام، بالحضور احتجاجاً على سياسة المماطلة والتسويف في حق الجهة في تنمية عادلة، ومن أجل فرض احترام القرارات الوزارية الخاصة بالجهة حسب نص البلاغ.

سياسات أدت إلى انغلاق الأفق أمامنا...

من المعلوم أن الدستور يعد القانون الأسمى في الدولة، ومنه تستمد السلطة الحاكمة شرعية وجودها، وبالتالي يجب أن تكون سياستها متوافقة وأحكام الدستور من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإلا فإنها تقع في فخ عدم دستورية سياساتها وقوانينها وتفقدها الشرعية.

■ ميلاد شوقي

الدستور والسياسات الاقتصادية

لقد نص الدستور- في المادة الثالثة عشرة، في الفقرة الثانية- على أنه «تهدف السياسة الاقتصادية للدولة على تلبية احتياجات المجتمع عبر تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية للوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة» أي: إن الدستور حدد هدف السياسة الاقتصادية للدولة، وهو تحقيق العدالة الاجتماعية، للوصول إلى التنمية الشاملة.

ومنذ إصدار الدستور عام 2012 لم يكن هدف السياسات الاقتصادية- التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة- تحقيق العدالة الاجتماعية، بل عملت على احتكار الثروة في أيدي قلة قليلة من المستفيدين، وهي التي بدأت باتباع هذه السياسات منذ عقد تقريباً، واستمرت بها حتى الوقت الراهن، والذي أوصل 90% من الشعب إلى خط الفقر، ولم تحقق أية تنمية في أي مجال، بل الخط البياني لمعيشة السوريين يسير بشكل حاد نحو الهبوط، وهناك انغلاق للأفق أمام أي حل إنقاذي، وباتت المجاعات تهدد حياة الشعب، نتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة، والدولة لا تقوم بواجبها بتنمية النشاط الاقتصادي لا العام ولا الخاص، ولم تقدم على أية استثمارات حقيقية، بل تضع العراقيل أمامها، وتعمل على إخلاء مسؤولياتها كدولة، وتسليمها للقطاع الخاص، في خطة مسبقة لبيع القطاع العام والإجهاز عليه، مع كل ما يؤديه ذلك من تهديد حقيقي للبلاد ومستقبلها، حتى بات أصحاب العمل يشكون من تسلط الحكومة وقراراتها، التي أدت إلى توقف نشاطهم الاقتصادي، واضطرار الكثيرين إلى إغلاق منشآتهم والهجرة خارج البلاد، بسبب الخسائر المتتابعة التي تلاحقهم، بدءاً من رفع أسعار المواد الأولية وعدم استقرار سعر الصرف، إلى الضرائب والرسوم والإتاوات التي تفرض عليهم، إلى توقف البيع نتيجة تدني مستوى المعيشة.

الدستور والأجور

إذا أخذنا مستوى الأجور والرواتب، فالحكومة لا تسعى ولا تخطط إلى رفع مستوى معيشة الفرد، ولا لتوفير فرص عمل حسب ما حدد الدستور، بل جل همها زيادة أرباح قوى المال على حساب أصحاب الأجور، الذين وصلوا إلى طريق مسدود، برواتب لا تؤمن لهم رغيف خبز إنْ وجد.

مع العلم أن الحكومة رفعت أسعار خدماتها بدءاً من الطوابع والضرائب، إلى رفع الدعم الكامل عن المواطن، بحجة الأزمة وتبعاتها الاقتصادية، والحصار الغربي، وحافظت على مستوى متدنٍ جداً للرواتب والأجور، وكأن الأخيرة لم تتأثر بتبعات الأزمة وانهيار سعر الصرف وارتفاع الأسعار، بل عكس من ذلك الحكومة، قامت بتحميل وزر الأزمة بكاملها على كاهل أصحاب الأجور، وكأن عليهم وحدهم تحمل المسؤولية بشكل مخالف للدستور الذي نص بشكل واضح لا لبس فيه ولا غموض على ربط الأجور بالأسعار، حسب المادة الأربعين «....ألّا تقل الأجور عن الحد الأدنى لمتطلبات الحياة المعيشية وتغيرها».

ومع أن قانون العمل رقم 17 لعام 2010 نص في المادة 69 على اختصاص اللجنة الوطنية للأجور بدراسة الحد الأدنى للأجور، وتجتمع هذه اللجنة بدورة عادية في الأسبوع الأول من كل عام، على أن تجتمع استثنائياً بناء على طلب ثلثي أعضاء اللجنة، إلّا أنها لم تجتمع، ولم تعقد أية اجتماعات لها منذ صدور قانون العمل، ورغم قسوة الظروف الاستثنائية التي مرت على أصحاب الأجور، فلمصلحة من جرى تجميد هذه اللجنة، ولم تبصر النور حتى الآن؟

لقد بات الشباب يعزفون عن العمل بسبب تدني مستوى الأجور، وحتى في القطاع العام بات الموظفون يتسربون منه بسبب ضعف الرواتب، وأصحاب المهن الحرة من حملة الشهادات بات السفر الحلم الوحيد الذي يرافقهم، بسبب عدم قدرتهم على بناء حياة آمنة ومستقرة، نتيجة عدم استقرار الوضع المعيشي، والصعوبة في تأمين أبسط مقومات الحياة.

بات الشباب يعزفون عن العمل بسبب تدني مستوى الأجور وحتى في القطاع العام بات الموظفون يتسربون منه بسبب ضعف الرواتب

عجز حكومي

عدا عن عجز الدولة عن القيام بالحد الأدنى لمسؤولياتها المترتبة على تأمين الخبز والقمح والطحين والمحروقات والكهرباء والمياه، كل هذه الاحتياجات الطبيعية باتت مجرد حلم صعب المنال للسوريين، وبالنسبة للحكومة باب رزق لقوى الفساد والمستوردين الذي ينهبون الشعب بحجة العقوبات.

هل تعلمنا الدرس؟

إذا كان انفجار الأزمة السورية هو السبب في عجز السلطة عن القيام بمهامها الاقتصادية حسب الدستور، كما تروج له، فالدستور أتى نتيجة انفجار الأزمة، وللحاجة الملحة إلى معالجة المشاكل والأخطاء التي تراكمت خلال العقود السابقة، فلو التزمت الحكومة بالدستور وتراجعت عن خططها الاقتصادية التي أدت إلى تدمير قطاعي الإنتاج الزراعي والصناعي، لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه اليوم، من وضع ينبئ بانفجار آخر لا تحمد عقباه، ومراهنة السلطة اليوم على أجهزتها المختلفة لمواجهة أية مظاهر احتجاج، فهذا يعني أن السلطة لم تتعلم الدرس في عام 2011.

وخاصة، أن اليوم بات الوباء عاماً وشاملاً لكل السوريين، والأفق بات منغلقاً عند جميع فئات الشعب، والحلول الفردية لم تعد تجدي نفعاً، وكل يوم يبرز لدى المواطن مدى استهتار الحكومة وسياستها بحياته ومعيشته، وهناك ملفات نتجت عن الأزمة عقّدت الحلول أكثر فأكثر.

واشنطن تخسر سباقها العسكري ضد روسيا والصين

حاولت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انتهاج سياسة واضحة في التحريض وتأجيج العداء ضد روسيا والصين، وتجلى ذلك في أحيان كثيرة بتجميع العديد من القوات المسلحة بالقرب من حدود موسكو وبكين، اللتين صنفتهما الولايات المتحدة بوصفهما «خصمين إستراتيجيين»، بالإضافة إلى الأعمال الاستفزازية غير الناجحة، التي قامت بها البحرية الأميركية في بحر الصين الجنوبي والرحلات الاستطلاعية شبه المستمرة للطائرات المقاتلة والقاذفات الإستراتيجية الأمريكية بالقرب من حدود خصميها الإستراتيجيين.

■ إعداد: سعد خطار

رغم كل المحاولات لعكس مسار التوازنات، فقدت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة تفوقها العسكري السابق. فاليوم، يعترف الخبراء العسكريون الأمريكيون علناً بعجزهم عن القيام بأعمال عدائية متزامنة ضد روسيا والصين. وعلى الرغم من أن ميزانية الدفاع الأمريكية حطمت جميع الأرقام القياسية في السنوات الأخيرة، تؤكد مؤسسة «Heritage» في مؤشرها السنوي للقوة العسكرية الأمريكية: أنه «كما هو الحال حالياً، فإن الجيش الأمريكي قادر بشكل هامشي فقط على تلبية مطالب الدفاع عن المصالح الوطنية الحيوية لأمريكا». وبحسب بياناتها، فإن الجيش الأمريكي يبلغ حوالي «ثلثي الحجم الذي ينبغي أن يكون عليه» لمعالجة سيناريو الحربين الرئيسيتين ضد الصين وروسيا. ولذلك فإن الحرب المتزامنة مع روسيا والصين باتت اليوم احتمالاً كارثياً بالنسبة للعسكريين الأمريكيين ستترتب عليه هزيمتهم الحتمية.

محاولات يائسة

مؤخراً، أعلنت وسائل الإعلام الأمريكية عن محاولة عبثية جديدة «لتخويف روسيا» من خلال تجهيزات عسكرية أمريكية في رومانيا، تستهدف الحضور الروسي في جمهورية القرم «حيث قامت القوات البرية الأمريكية بنقل راجمتي صواريخ بعيدتي المدى من طراز HIMARS إلى رومانيا، وأطلقت عدة صواريخ على أهداف في البحر الأسود، ثم أعادت الوحدات على عجل إلى قاعدة في ألمانيا، وقد حدث ذلك في غضون ساعات قليلة». والملفت أن الطريقة الأمريكية هذه المرة جاءت لتؤكد أنه لم يعد أمام الولايات المتحدة سوى الاستعراض المؤقت السريع للقوة، في مقابل استقرار المنظومات العسكرية الروسية وتمتعها بقدر أكبر من حرية الحركة. حيث يؤكد الخبراء العسكريون: أنه إذا هاجمت الصواريخ الأمريكية شبه جزيرة القرم بشكل حقيقي، فإن روسيا، بمساعدة محطاتٍ استخباراتها الراديوية والتقنية، سوف تجد من أين أطلقت هذه الصواريخ، وأن صاروخ بانزر «أرض- جو» وصاروخ اسكندر قادر على تحييد منظومة هيمارس التي تعتمد عليها الولايات المتحدة. وعلى الأغلب، ستكون هذه الخسائر الأمريكية خسائر أولية «ما قبل الرد الروسي» على افتراض أن موسكو اكتفت بإسقاط الصواريخ، ولم ترد بأعمال انتقامية ضد منشآت القوات الأمريكية ومراكز التنسيق الخاصة بها. واليوم، يشير العديد من الخبراء الأميركيين إلى نقص التمويل اللازم للصناعة الحربية، وفقدان القدرة القتالية الأمريكية، والعواقب السلبية الإضافية المترتبة على تفشي فيروس كورونا في المجتمع الأمريكي وضمناً المؤسسة العسكرية، فضلاً عن أن مكافحة هذا الوباء تتطلب موارد هائلة من السلطات الأمريكية على الأغلب كانت ستذهب إلى الإنفاق العسكري.

يشير العديد من الخبراء الأمريكيين إلى نقص التمويل اللازم للصناعة الحربية وفقدان القدرة القتالية الأمريكية والعواقب السلبية الإضافية المترتبة على تفشي فيروس كورونا في المجتمع الأمريكي وضمناً المؤسسة العسكرية

أسبقية الخصوم والتعب الأمريكي

بناءً على ما سبق، فإن المنشورات التي تظهر دورياً في وسائل الإعلام الأمريكية، حول جودة المعدات والأسلحة العسكرية الأمريكية التي لا تفي بمعايير اليوم، لم تعد تثير الاستغراب. وعلى وجه الخصوص المسألة التي تؤرق بال العسكريين الأمريكيين اليوم، والتي تتجلى بأنه بالإضافة إلى محنة الولايات المتحدة فيما يتعلق بتقدم خصومها في مجال الأسلحة فرط الصوتية، فإن واشنطن ليست لديها أنظمة يمكن أن تعرض خصومها الروسي والصيني للخطر بطريقة مماثلة، كما أن المشكلة الكبرى لدى واشنطن تتمثل في أنها لن تستطيع الاستثمار جدياً في وسائل دفاعية ضد الأسلحة الفرط صوتية، وسيكون لزاماً عليها أن تبدأ إنتاج هذه الأسلحة، وهي بذلك محكومة أيضاً بالأسبقية الروسية في هذا المجال من جهة، ومن جهة أخرى بالتسارع الهائل الذي تبديه الصين إزاء هذه المسألة. حيث يؤكد البروفيسور في قسم هندسة الطيران في جامعة ميشيغان الأمريكية، إيان بويد، والذي عهدت إليه مهمة تطوير نماذج حسابية للمساعدة في تصميم الأسلحة فرط الصوتية بتمويل من الحكومة الأمريكية: «منذ عام 2005، نشرت الصين من الأبحاث في إطار الأسلحة الفرط صوتية أكثر مما فعلت دول العالم مجتمعة. لقد استثمر الصينيون في عدد من مرافق الاختبار المرتبطة بهذه الأسلحة، وأجرت اختبارات لطائرات تفوق سرعة الصوت في الآونة الأخيرة، أكثر بكثير من الاختبارات التي تقوم بها الولايات المتحدة. أما روسيا، فقد أنجزت خطوة متكاملة بإعلان بوتين عن منظومة أفانغارد».

وبعد الضرر الذي أصاب الصورة العامة للولايات المتحدة قبل عام، فيما يتعلق بهيبة أنظمة باتريوت للدفاع الجوي وأدائها المخزي في المملكة العربية السعودية، بدأ البنتاغون في البحث جدياً عن سبل لإصلاح الثغرات في نظام الدفاع الجوي، دون أن يستطيع الوصول إلى نتائج تستحق الذكر. وعلى هذا النحو، فإن الافتقار إلى التمويل للميزانية العسكرية الأمريكية ليس السبب الأساس في تدهور حالة الجيش الأمريكي بل يرتبط ذلك بشكل أساس في تراجع الوزن النوعي الأمريكي عموماً والعسكري ضمناً.

والآن، بعد عقود مما يسمى «الحروب التي لا نهاية لها» التي كلفت دافعي الضرائب الأميركيين تريليونات الدولارات، وقتلت الآلاف من القوات الأمريكية، يتشكل مزاج واسع في الولايات المتحدة ضد المزيد من الزيادات في الإنفاق العسكري، التي دعا إليها أعضاء في النخبة العسكرية والسياسية الأمريكية، وهذا ما يفسر العديد من التحليلات التي تظهر مؤخراً، وتتشابه فيما بينها بحقيقة واحدة، هي أن المجتمع الأمريكي قد تعب من الحروب.

أهمية ثنائية «مَنهوبين– ناهبين» كمعيار للفرز الصحيح

في سياق النقاشات المستمرة بين الرفاق، حول مشروع برنامج حزبنا «الإرادة الشعبية»، وفي التحضيرات لمؤتمره الحادي عشر، أتقدم بصياغة معدَّلة عن اقتراحي المنشور في عدد سابق من قاسيون «العدد 994 بتاريخ 30/11/2020 بعنوان: «الثنائيات الزائفة» كاصطلاح أدقّ من الثنائيات الوهمية»، لعلّها ترتقي إلى صياغة أكثر وضوحاً ومُلاءَمةً لوظيفة البرنامج الحزبي.

■ د. أسامة دليقان

مقترحي المُعدَّل هو: إعادة صياغة الفقرة الواردة في مشروع البرنامج، اعتباراً من جملة «فإلى جانب قمعه...» «أيْ قمع الفيضان الجماهيري» كما يلي:

«... فإلى جانب قمعه وممارسة العنف الشديد تجاهه، تعمل قوى الثورة المضادة الداخلية والعالمية على التعمية عن التناقض الذي تنطوي عليه ثنائية إمبريالية– شعوب وعلى التناقضات المشتقة منه، ومحاولة عرقلة حلّها، عبر عرقلة حلّ الأزمات السياسية، بسبب إدراكها أنّ حلولاً سياسية باتجاه يضمن وحدة البلدان، ويسحب التدخلات والتدويل وينهي الحروب، سوف تفتح الباب أمام أنْ تندار الشعوب نحو حلّ تناقضات جذرية داخلياً وخارجياً، مما ينقلها إلى مواقع أكثر استقلالاً عن الإمبريالية وعداءً لها. ولذلك تعمل تلك القوى على منع الأكثرية الساحقة من الناس من أنْ تعي ثنائية «مَنهوبين– ناهبين» لأنّ الصراع وفقها هو النضال الحقيقي المُجدي لمصلحة المنهوبين، والمهدِّد للناهبين ولقوى الثورة المضادة، ولذلك بالضبط يعملون جاهدين على توجيه زخم الفيضان الجماهيري الشعبي لمصلحتهم هم وضدّ مصلحته هو بالذات؛ بحيث بدلاً من أن يُستخدَم هذا الزخم في النضال الحقيقي لحلّ ثنائية «مَنهوبين– ناهبين»، فإنه يُستَخدَم لتغذية وافتعال صراعات تناحرية وفق ثنائيات أخرى في المجتمع، والتي رغم كونها تنوُّعات وتفاوتات واختلافات «أيْ تناقضات» موجودة حقيقةً كأمر واقع، كالتنوُّعات القومية والعشائرية والدينية والطائفية، وكالثنائيات من قبيل «علماني– متدين»، أو «ليبرالي– إسلامي»، أو «معارض– موالي»، أو «نظام– معارضة»، وما شابهها، لكنّ تسعير الصراع والتقاتل بين طَرَفي أيّة واحدة من هذه الثنائيات، ودفعها إلى الواجهة، ورفع مستواها بشكل مُصطَنَع لن يؤدي إلى حلول تدفع تطوّرَ المجتمع والبلاد إلى الأمام، ولا إلى تحسين أحوال الناس المشكّلين لأطرافها، أو أحوال مجتمعهم عموماً، كما يحاولون إيهامهم، بل ستؤدي إلى مزيد من الفوضى والتقسيم. ولذلك فإنّ هذه التناقضات الثانوية، في توظيفها هذا، لا تكون عَملياً سوى ثنائيّات زائفة، يصطف ويُحشَرُ الفقراء وفقاً لها في صفوف وخنادق متقابلة، يَحصدُ فيها بعضُهم أرواحَ بعض. ولا توفّرُ قوى الثورة المضادة جهداً، ليس فقط في تغذية الثنائيات الزائفة القائمة، بالجملة والمفرّق، والنقل التكتيكي لتركيز تغذية التناحر من ثنائية زائفة إلى أخرى، حسب المرحلة، أو كلّما فشلتْ في تحقيق أهدافها عبر إحدى هذه الثنائيات، بل وكذلك في اختلاق مجموعة من الثنائيات الزائفة الجديدة».

«انتهى اقتراح تعديل الفقرة».

ملاحظات على مشروع النظام الداخلي من منظمة حماة

في المقدمة:

هناك تناقض في العبارة بناء مجتمع اشتراكي معاصر.

وبين: يسعى لبناء نظام سياسي اجتماعي يحقق أعلى معدل نحو اقتصادي وأوسع عدالة اجتماعية.

بدل المركزية الديمقراطية استبداله بالقواعد اللينينية في التنظيم.

وبدل: يعمل على توسيع الحريات الديمقراطية أن تكون إطلاق الحريات السياسية.

ورد: حماية الاستقلال الوطني... أن يكون الاستبدال: العمل على تحرير الأراضي السورية من كافة الاحتلالات.

العضوية:

أن يكون: يحق لكل سوري الانتماء إلى حزب الإرادة الشعبية لأن هناك سوريين ليس لديهم جنسية.

حول تجربة الناشط والمؤيد من خلال التجربة الماضية لم تنجح في تأطير المؤيدين بالشكل الذي ورد في مشروع النظام الداخلي، وبالتالي، يجب دراسة هذه الموضوعة بشكل معمق، والبحث عن آلية جديدة.

كذلك تحديد من ينتخب المؤيد، هل ينتخب لجان الدوائر، أم لجنة المحافظة، أم مندوبي المؤتمر العام؟

بعض الرفاق: طرح من خلال التجربة، أن يلغى موضوع المؤيد، حتى موضوع ناشط هناك كثير من الرفاق لا تنطبق عليهم صفة الناشط.

تناقض «ريف- مدينة» هو أيضاً عامل تقسيم!

يحلو للبعض اجتزاء مسألة الهوية الوطنية ومسألة وحدة البلاد باختيار بعض جوانبها وتسليط كل الضوء عليها، بمقابل تهميش الجوانب الأخرى.

■ سلمى عبد الله

بين الجوانب العديدة التي تلعب دوراً شديد الأهمية في حفظ وحدة البلاد، أو على العكس من ذلك تدميرها، هو الجانب الاقتصادي– الاجتماعي الذي يشمل بدوره عدداً كبيراً من الجوانب. بين هذه الجوانب، ذلك المتعلق بطبيعة العلاقة بين الريف والمدينة...

ضمن هذا الجانب يمكننا أن نذكر بعض النقاط الأساسية ضمن الخصوصية السورية، والتي حددت شكل هذه العلاقة:

أولاً: طريقة توزيع الموازنة الاستثمارية على أنحاء البلاد، أهملت بشكل دائم أطراف البلاد، وحرمتها من التنمية الفعلية. أحد أمثلة التعبيرات الغريبة عن هذه المسألة، هي ما نراه منذ سنوات طويلة من «معاملة تفضيلية» ضمن مفاضلات الدخول إلى الجامعة، لأبناء ما تسمى «المحافظات النامية».. والمقصود أنّ هؤلاء أقل مستوى من عموم البلاد لذلك لا بأس بإدخالهم فروعاً أعلى من المعدلات التي حصلوها في الامتحانات! بما يتجاوز الاعتراف بأنّ هذه المحافظات أقل نمواً من بقية البلاد، إلى قبول ذلك بوصفه أمراً واقعاً، والتسليم به على أنه سيبقى كذلك...

ثانياً: تخفيض الدعم للزراعة، بالتوازي مع رفعه التدريجي والمتسارع عن المحروقات خلال العقدين الماضيين، وعموماً اللبرلة الاقتصادية التي تنقلت بين «السياحة قاطرة النمو» و«التجارة قاطرة النمو» وإلخ، مهملة الزراعة والصناعة، ومسببة تراجعاً كبيراً في الإنتاج الزراعي، وتراجعاً لإسهامه في الناتج المحلي. وهذا كله ترافق بطبيعة الحال مع تعزيز هجرة الريف باتجاه المدينة، أو إلى خارج البلاد. المحصلة الإجمالية لهذه السياسات وغيرها، حولت سورية ككل إلى ريف كبير فيه نصف السكان تقريباً، ومدينة مكتظة فيها النصف الثاني. مختلف المحافظات هي ريف، ودمشق وحلب هما المدينة... وبكلام آخر، فقد تحول التناقض بين الريف والمدينة من موضوع محلي ضمن كل محافظة على حدة، إلى موضوع وطني شامل، وبات التناقض بين الريف والمدينة بهذا المعنى، أحد التناقضات التي ترسو في جذر الصراع الجاري بشكل أو بآخر... ودون حل هذا التناقض لمصلحة المنهوبين في الريف والمنهوبين في المدينة، وضد ناهبيهم الذين يتمركزون عملياً في حلقات الوصل بين مختلف أنماط الإنتاج والاقتصاد على العموم، ستكون وحدة سورية مفخخة دائماً...

المركزية واللامركزية: نظام واحد

تستخدم بعض الأطراف السورية تعبير اللامركزية كصفة «مكتملة» لشكل الدولة السورية الجديد الذي تنشده. بالمقابل تستخدم أطراف أخرى تعبير المركزية، وتشفع كلامها بـ«إمكانية السماح بشيء من اللامركزية الإدارية».

■ عماد طحان

ثلاث مشكلات وحقيقة ثابتة...

استخدام الأطراف المختلفة لتعبيرات المركزية واللامركزية– والتوصيفات من قبيل الإدارية والمالية والسياسية وإلخ، كصفات للمركزية أو اللامركزية– تكتنفه ثلاث مشكلات كبيرة.

المشكلة الأولى: ليس هنالك تعريف نظري متوافق عليه لأي من هذه التوصيفات على الإطلاق؛ نعم هنالك تقاطعات بين التعريفات المختلفة، ولكن حدود هذه التقاطعات هي في كثير من الأحيان أقل بدرجات من حجم الاختلافات. وتالياً، فإنّ استخدام أي طرف لهذه المصطلحات بوصفها «مصطلحات واضحة» ولا تحتاج إلى تعريف وتوضيح، لا بل والتعامل مع «المركزية» و«اللامركزية» كنقيضين، أحدهما «خير» والآخر «شر»، هو بالضرورة استخدام تضليلي، المقصود منه دفع الناس لتبني هذا الطرح أو ذاك، دون أن يكونوا على بيّنة من حقيقة ما يريده صاحب الطرح.

المشكلة الثانية: هي أنّ الاختلافات لا تقف عند حدود الكلام النظري؛ فمجرد النظر إلى التطبيقات المختلفة للعلاقة بين المركزية واللامركزية حول العالم، تسمح لنا بالقول: إنّ التمظهر الملموس لهذه التعريفات النظرية هو تمظهر فريد في كل مرة جديدة، ويكاد لا يشبه التمظهرات الأخرى إلّا ضمن حدود ضيقة.

المشكلة الثالثة: هي التوظيف السياسي الآني للاختلاف في تصورات الأطراف حول ما ينبغي أن تكون عليه سورية المستقبل، بما يخص العلاقة بين المركزية واللامركزية؛ حيث يتحول التشبث بهذا الطرف من التناقض أو ذاك، إلى جزء من العدة الإعلامية والدعائية للصراع السياسي الآني، حيث المطلوب من وجهة نظر البعض هو إبراز الاختلافات، وتركيز الضوء عليها، وكأن المسألة هي لعبة شد حبال بين نقطتين متطرفتين، أملاً في الوصول «أو عدم الوصول» إلى نقطة وسط... والحق أنّ شد الحبال بهذه الطريقة، والذي يصل حدود التخوين، يمكنه ببساطة أن يقطع تلك الحبال، ويرفع من مخاطر التقسيم، لا أن يصل بالمتصارعين إلى حلول...

حقيقة ثابتة: ما دام الكل يرفع شعار وحدة سورية أرضاً وشعباً، فإنّه يقر ضمناً بأنّ لهذه الدولة الواحدة في نهاية المطاف مركزاً أساسياً واحداً، اسماً واحداً وعلماً واحداً ونشيداً واحداً وعملة واحدة وإلخ «رغم أنّ الوضع الحالي هو وضع ليس فيه اتفاق عام وشامل على عدد من هذه المفردات، إلا أنّ نهاية المطاف هي الاتفاق عليها كلها... أو التقسيم».

بكلام آخر، فإنّه ليس هنالك شيء اسمه لامركزية «حاف»؛ فأياً تكن درجة اللامركزية المطلوبة، فإنّها مرتبطة حكماً بوجود مركز، ويكون السؤال في حينها هو حول توزيع الصلاحيات بين المركز والأطراف، أي: عن التناسب المطلوب بين المركزية واللامركزية.

على المقلب الآخر، فليس هنالك أيضاً مركزية «حاف»، فحتى أشد النظم السياسية تمركزاً، «حتى تلك النظم الملكية والإمبراطورية والأوتوقراطية، التي عفا عليها الزمن»، يوجد ضمنها قدر ولو ضئيل من اللامركزية في إدارة شؤون محددة، وخاصة الشؤون الاقتصادية؛ حيث تعكس تلك العلاقة بين المركزية واللامركزية– إلى هذا الحد أو ذاك– مستوى تطور علاقات وقوى الإنتاج في كل عصر من العصور.

والثابت أيضاً، هو أنّ التطور التاريخي يسير باتجاه تركيب علاقة جديدة بين المركزية واللامركزية، علاقة تكون فيها المركزية أقوى وأكثر ثباتاً واستقراراً، كلما كانت قائمة على ديمقراطية أوسع وأشمل، وضمناً على لامركزية أوسع...

خلاصة

لا نسعى هنا إلى تقديم رأي في طبيعة التناسب المطلوب بين المركزية واللامركزية في سورية المستقبل، وهو أمر قدمت «قاسيون» عدة مقالات لنقاشه، ولكن نسعى إلى تثبيت فكرة أساسية واحدة: المركزية واللامركزية هما جزءان مكونان لنظام واحد، ينبغي أن يصل السوريون إليه، وإلى التناسبات ضمنه عبر نقاش واسع وديمقراطي. أما رفع سيف المركزية أو سيف اللامركزية، والقتال باستخدامهما، من أي طرف كان، فهو تضليل للسوريين، بغض النظر عن النوايا...

لماذا يريدون استمرار الحرب؟

يكشف سلوك المتشددين السوريين بشكل يومي، ليس عن انعدام رغبتهم في التوجه إلى حل شامل ينهي حالة «تقسيم الأمر الواقع» الراهنة فحسب، بل وعن رغبتهم في استمرار تلك الحالة وتكريسها.

■ سعد صائب

ربما أهم المؤشرات بهذا الاتجاه هو التعامل غير المسؤول مع الحل السياسي، بالتوازي مع الادعاءات «كل من طرفه»، بأنّ الظروف في «مناطق سيطرته»، تتحسن بشكل تدريجي، بل وهي أوضاع باتت تسمح ببداية عودة اللاجئين! وذلك في تناقض تام مع الوقائع التي تقول: إنّ وضع السوريين في كل مناطق سورية، هو كل يوم أسوأ من الذي قبله.

أضف إلى ذلك، نوعية الخطاب السياسي الذي تنتجه هذه الأطراف المتشددة، والذي يحمل جوهراً متطابقاً هو القول بأن «الحل» يمر حصراً عبر القضاء النهائي على الآخر. هذا الخطاب كان يتخذ في مراحل سابقة من شعاري «الحسم والإسقاط» مركزاً له، ولما لم يعد ممكناً استخدام هذه الشعارات، لأنها تظهر أصحابها بشكل مفضوح كأعداء للحل السياسي وللقرار 2254 بالذات، فإن المتشددين «ومن كل الأطراف» أجروا تعديلات هنا وهناك على خطابهم؛ فبات التركيز على وسم الطرف الآخر بالإرهاب وبجرائم الحرب وبالانفصالية وإلخ، هو الوسيلة غير المباشرة للقول: «لا يمكن الحوار مع هذا الآخر، والحل هو في القضاء عليه».

الأكثر إثارة للدهشة، هو أنّ الأطراف المتشددة تذهب أبعد من ذلك وصولاً إلى التبجح بأنها تسير نحو «تعزيز الديمقراطية»، ضمن أشكال ووسائل عديدة بينها «الانتخابات».

يمكن أن يقول المرء أشياء وتفاصيل كثيرة في هذا الشأن، ويمكن أن يربطها دائماً بعبارة جيفري «المبعوث الأمريكي السابق لسورية» عن أنّ حالة الجمود وانسداد الأفق في سورية، هي بالذات الاستقرار المطلوب. ويمكن أيضاً الحديث عن مصالح أمراء الحرب في استمرار هذا «الجمود»، والذي يراكمون من خلاله ثروات فلكية، بما في ذلك عبر العقوبات الغربية... ولكن ما سنتطرق له هنا هي فكرة واحدة فقط في إطار الإجابة عن السؤال: «لماذا يريدون استمرار الحرب؟».

«لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»

ما دامت «المعركة» قائمة ومستمرة، فلا صوت يعلو فوق صوتها؛ وبكلام آخر، ما دامت المعركة قائمة، فأصحاب القوة العسكرية المنظمة، أياً تكن تلك القوة، هم أصحاب القول الفصل في كل شيء... وكأن هذا الواقع هو التجسيد المباشر لكلمات مظفر النواب: «دوريات الإخصاء تجوبُ الشارعَ/ أغربَ شيءٍ/ أيُّ فمٍ يُفتَحُ/ فوراً يُجري التَّخديرُ ويُحْصى/ ماَ هذا الصَّمتُ المتحركُ بالشّارعِ إلّا إخصاءُ».

بهذا المعنى، فإنّ العمليات «الديمقراطية» التي تروج لها الأطراف المختلفة بعيداً عن القرار 2254 وبعيداً عن الحل السياسي، وفي أطر جزئية لا تشمل كل السوريين، وفي ظروف وأجواء تسيطر عليها حتى اللحظة هذه «القوى المنظمة الحاملة للسلاح»، ليس أكثر من تصنيع لأفواه مدنية «تشرعن» القوى المتحكمة نفسها، وأخطر من ذلك أنها تسعى إلى شرعنة التقسيم، في الوقت نفسه الذي تصرخ فيه ضد الآخرين، وفي تعميم يشمل الصالح والطالح، بوصفهم عملاء وإرهابيين وانفصاليين...

ليس ما يجري جديداً بالكامل بالمعنى التاريخي؛ فالأمثلة عديدة ومكررة على ميل أمراء الحرب إلى شرعنة أنفسهم في نهايتها كمنقذين وحافظين لـ«السلم الأهلي».. يكفي النظر إلى لبنان والعراق.

ولكن الجديد حقاً بالمعنى التاريخي، هو أنّ التوازن الدولي الذي سمح بنماذج لبنان والعراق قد انتهى إلى غير رجعة، وانتهت معه لا صلاحية هذه النماذج فحسب، بل وباتت إمكانية تطبيقها الواقعي أقرب إلى الصفر.

المواد التموينية والتطفيش الذكي

يبدو أن المعاناة من أجل الحصول على المخصصات التموينية لن تجد طريقها إلى الحل، فبعد تزايد الازدحام أمام منافذ بيع السورية للتجارة خلال الأسبوعين الأخيرين من شهر تشرين الثاني الماضي، وعدم تمكن البعض من استلام مخصصاته، اختصرت السورية للتجارة عدد منافذها المخصصة لهذه الغاية، ما يعني: أن الازدحام سيستمر وكذلك المعاناة.

■ نوار الدمشقي

فقد أعلنت السورية للتجارة فتح باب التسجيل على مخصصات شهري كانون الأول والثاني من المواد التموينية «رز وسكر» عبر التطبيقات «الذكية» المخصصة لهذه الغاية، لكن المفاجأة بالنسبة للمواطنين كانت بعدم إدراج بعض الصالات والمنافذ في خانات الاختيار «الذكية» في بعض المناطق، وتخصيص بعض المنافذ التعاونية التابعة لبعض الجهات العامة بالعاملين فيها فقط.

البعض خسر حقه

الواقع يقول: إن السورية للتجارة لم تستكمل توزيع مخصصات المواد التموينية للمواطنين عن شهري تشرين الأول والثاني الماضيين، فمع نهاية الشهرين تزايدت معدلات الازدحام أمام الصالات المخصصة لهذه الغاية، علماً أن المواطنين الذين تقاطروا للوقوف في طوابير الانتظار أمام هذه الصالات كانت قد وصلتهم الرسائل الموعودة، مع لحظ تغيير اسم الصالة في كثير من الحالات، حيث تم سحب بعض الصالات والمنافذ من العمل، ما أدى عملياً إلى زيادة الازدحام أمام المتبقي منها في الخدمة.

مدير فرع المؤسسة السورية للتجارة في دمشق كان قد صرح عبر إحدى الصحف المحلية مطلع الشهر الحالي أن: «المخصصات من السكر والرز عن دفعة الشهرين الثاني عشر والأول سيتم التريث بتسليمها لحين الانتهاء من تسليم كل المواطنين مخصصاتهم من دفعة الشهرين السابقين، لافتاً إلى أن السيارات الجوالة مستمرة بالتوزيع في أحياء العاصمة دمشق، وذلك من خلال تسيير ما بين ثلاث إلى خمس سيارات يومياً، إضافة إلى زيادة مخصصات الصالات والمجمعات من المادتين، ومضاعفة عدد الرسائل المرسلة يومياً، حيث تتراوح بين 400 إلى 800 رسالة يومياً».

عدد الرسائل اليومية المشار إليها أعلاه، تعني فيما تعنيه، مع فترة التمديد المذكورة والمحددة بأسبوع، أن تعداد الأسر التي لم تستلم مخصصاتها من المواد التموينية عن شهري تشرين الأول والثاني يتراوح عددها فضفاضاً بين 2800– 5600 أسرة، وذلك في مدينة دمشق فقط، وهو عدد كبير لا شك، ولا توجد بيانات عن الأعداد في بقية المحافظات، كما لا أحد يعلم فيما إذا تم تسليم هؤلاء مخصصاتهم، فالبعض لم يستلم مخصصاته عملياً، أي: إنه خسر حقه في هذه المواد بالنتيجة، وقد فتحت السورية للتجارة بوابة التسجيل على مخصصات الشهرين التاليين.

هل المشكلة في الذكاء؟

بغض النظر عن الإجحاف بأن البعض خسر مخصصاته عن الشهرين الماضيين، لكن السورية للتجارة لم تزد من عدد منافذها المخصصة لتوزيع المواد التموينية كما هو متوقع، وبحسب ما تم تزويدها به من توجيهات حكومية، ومن أجل حل مشكلة الازدحام، بل على العكس فقد اختصرت هذه المنافذ.

فقد لوحظ أن بعض الصالات التي كانت موجودة في التطبيقات الذكية من أجل الاختيار من قبل المواطنين، وكانت تعمل خلال الفترات السابقة في تسليم المواطنين مخصصاتهم، تم سحبها من خانات الاختيار عبر هذه التطبيقات، وأصبح المواطن محكوماً ببعض الصالات في منطقته فقط، بل وأحياناً خارج منطقته.

ولعله من المفروغ منه أن اختصار عدد المنافذ والصالات المخصصة لتوزيع المواد التموينية يعني مزيداً من الازدحام على البقية المخصصة لهذه الغاية، وذلك بحسب ما يرد من رسائل للمواطنين طبعاً.

فهل الأمر متعلق بالذكاء بهذا الجانب، أم بالإدارة؟

تغيير غير مبرر ومجحف

أحد المواطنين، في العقد السادس من العمر، يسكن في منطقة الشيخ محيي الدين في دمشق، قال: كنت أستلم مخصصاتي من «صالة الجبّة» بالقرب من منطقة سكني، وفعلاً لم تشهد هذه الصالة الكثير من الازدحام بعد أن أصبح الأمر مرتبطاً بالرسائل، لكن المفاجأة أن الرسالة وصلتني لاستلام مخصصاتي عن شهري تشرين الأول والثاني من «صالة 29 أيار»، وهي بعيدة جداً عن مكان سكني، مع مهلة زمنية 24 ساعة فقط لاستلام هذه المخصصات، بدلاً من 48ساعة، وطبعاً كنت مضطراً لتكبد المعاناة في الوصول إلى الصالة البعيدة، والمعاناة من الازدحام على بوابتها من أجل استلام مخصصاتي، مع الاضطرار لاستخدام تكسي من أجل نقل هذه المخصصات لقاء مبلغ 1500 ليرة، فمن المستحيل أن أحمل 6 كغ رز و6 كغ سكر، وهي مخصصاتي عن شهرين، بعمري هذا، ولا توجد وسائط نقل «سرافيس أو باصات» من شارع 29 أيار إلى الشيخ محيي الدين!.

من المفروغ منه أن اختصار عدد المنافذ والصالات المخصصة لتوزيع المواد التموينية يعني مزيداً من الازدحام على البقية المخصصة لهذه الغاية

يضيف المواطن: الأدهى من ذلك، أن «صالة الجبّة» لم تعد موجودة في خانة الاختيار عبر تطبيقات السورية للتجارة المخصصة لهذه الغاية، فبعد الإعلان عن فتح باب التسجيل على مخصصات شهري كانون الأول والثاني، لم يعد اسم الصالة موجود في قائمة الخيارات، ما اضطرني لتغيير اختياري إلى الصالة الأقرب وهي صالة المزرعة، مع العلم أنها بعيدة كذلك عن مكان إقامتي، وكذلك سأضطر لاستخدام تكسي، ومن المؤكد أن الغالبية من سكان منطقتي اضطروا للتغيير مثلي إلى هذه الصالة الأقرب، ما يعني أن الازدحام عليها سيكون على أشده خلال عمليات الاستلام اللاحقة!.. فلماذا جرى هذا التغيير، ولماذا تم إيقاف عمل صالة الجبّة في توزيع المخصصات التموينية، ومن المفترض أن تكون مخصصة لخدمة سكان المنطقة المحيطة بها؟

تهرب ومزاودة

المفاجئ في الموضوع، هو استمرار تعامي السورية للتجارة عن معاناة المواطنين، وعدم مبادرتها لحل المشكلة المستعصية المتمثلة بالازدحام أمام المنافذ في الدرجة الأولى، أو التأخر بوصول الرسائل بالدرجة الثانية، والأنكى من ذلك هو تحميل المواطنين مسؤولية تقصيرها، مع تذرعها بـ«الذكاء».

فقد نقل عن مدير عام السورية للتجارة عبر إحدى الصحف المحلية مطلع الشهر الحالي ما يلي: «الذي لم تصل الرسالة إليه فلينتظر إلى التوزيع الجديد مع عدم إمكانية حصوله على ما فاته من الشهرين الفائتين، منوهاً بأن الرسائل وصلت إلى الأغلبية الساحقة من المشتركين، وكل من كانت بياناته صحيحة».

التصريح أعلاه يلقي اللوم على المواطنين كتغطية عن تقصير السورية للتجارة، حيث أضاف مديرها العام: «إن حلول البطاقات عند شركة تكامل حصراً ونحن فقط جهة تنفيذية».

المواطنون الذين سمعوا بالتبرير أعلاه أشاروا الى أن بياناتهم صحيحة، والدليل هو استلام مخصصاتهم عن الأشهر الفائتة، وعبر الرسائل الذكية طبعاً، وكل ما يقال عكس ذلك ما هي إلا ذرائع وحججاً واهية!

هل الازدحام غاية؟

من المفروغ منه، ألّا علاقة للذكاء بموضوع توقف بعض الصالات عن العمل، دون تبرئته من موضوع الرسائل، فهذا قرار إداري من السورية للتجارة حصراً، وبمسؤوليتها، وتبعاته المتمثلة بالازدحام والعناء، إن لم تكن معروفة سابقاً، فقد تم تسجيلها خلال الفترة القريبة الماضية، وكان من المفترض إعادة عمل هذه الصالات، بل وزيادتها، بدلاً من استمرار توقيفها، وعدم إدراجها في خانات الاختيار عبر التطبيقات المخصصة، أو الاضطرار لاستخدام السيارات الجوالة على أنه شكل من أشكال تحمل المسؤولية، في الوقت الذي لا مبرر لذلك بحال استعادة كافة المنافذ لمهامها!.

فهل استمرار الازدحام أصبح غاية بذاته بالنسبة لإدارة السورية للتجارة التي قلصت عدد صالاتها المخصصة؟

وهل اللجوء إلى السيارات الجوالة، لذر الرماد في العيون، على أنه إجراء إنقاذي، هو الحل؟ وهل فقدان البعض لحقهم، أو الاضطرار للتنازل عنه، بسبب البعد أو هرباً من الازدحام، غاية أخرى أيضاً؟

كثيرة هي الأسئلة التي تتبادر للأذهان على وقع آليات العمل المتخبطة في توزيع المواد التموينية، والتي وصلت حدود التطفيش، دون إغفال قرارات تخفيض الدعم المتتالية طبعاً، وهي جميعاً بعهدة ومسؤولية السورية للتجارة بداية، ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وكل الحكومة، من خلفها.

عين ترما.. بلدة أشباح معزولة

يعاني أهالي وسكان بلدة عين ترما من الكثير من عوامل الإهمال واللامبالاة بحقهم، فبعد أن عاد جزء هام من هؤلاء إلى البلدة، واستقروا فيها مجدداً بعد طول نزوح وتشرد، لم يجدوا ما يعزز هذا الاستقرار، بل على العكس من ذلك.

■ مراسل قاسيون

المعاناة لم تقتصر على نقص الخدمات العامة الرئيسة، من كهرباء وماء وشبكة صرف صحي وغيرها، بل تعدتها إلى الكثير من أوجه وأشكال المعاناة الأخرى.

إزالة الأنقاض وفق المحسوبية

شوارع البلدة ما زالت تعج بأكوام الأنقاض والردميات التي لم تستكمل عمليات إزالتها وترحيلها حتى تاريخه، وخاصة في الشوارع والحارات الفرعية، والمزعج في الأمر بالنسبة للأهالي، أنه مع كل خبر عن تمويل جديد لهذه الغاية من قبل بعض المنظمات الدولية، باعتبار أن التمويل الحكومي قاصر ومحدود، يجري تحويل هذه التمويلات عبر بعض المتعهدين، ليصار إلى الاهتمام ببعض الحارات فقط، ومحيط الأبنية والأملاك الخاصة للبعض من المحظيين، دوناً عن شوارع وحارات البلدة التي تقطنها الغالبية المفقرة.

وبهذا السياق تجدر الإشارة إلى أن بعض الشوارع والأحياء ما زالت مغلقة حتى تاريخه بسبب الأنقاض والردم الذي يسد محاورها.

ويرى الأهالي، ألّا مبرر للبلدية ورئيسها بهذا الشأن، فكل ذلك يجري بمعرفتها وإشرافها، مع الأخذ بعين الاعتبار أنهم سبق وأن طالبوا بالعدالة في عمليات إزالة الأنقاض، وألّا تكون حكراً على بعض الحارات، أو وفقاً لبعض المحسوبيات، لكن لا حياة لمن تنادي حتى الآن بهذا الشأن!

شوارع وطرقات متردية

مشكلة أخرى لا تقل أهمية، تتمثل بالشوارع المحفرة، سواء الرئيسة أو الفرعية، فبين الحين والآخر يتعرض جزء من طريق ما إلى الانهيار، بما في ذلك الطريق العام نفسه، وذلك بسبب الأنفاق تحتها، ودون إصلاح جذري لهذه المشكلة المتكررة.

طبعاً الحفر والانهيارات تشكل عائقاً لحركة المرور، سواء للسيارات ووسائط النقل، أو للمواطنين، وهي كذلك تحمل بعض الأخطار بسبب عدم حلها بشكل نهائي، وفقاً لدراسات فنية وهندسية وعلمية، يضاف إلى ذلك واقع الأرصفة المتردي، والتي لم تتم إعادة تأهيلها إطلاقاً منذ إعادة البلدة وعودة أهاليها إليها حتى الآن، وطبعاً كل ذلك بعهدة ومسؤولية البلدية أيضاً.

أكوام قمامة وتلوث

أما عن أكوام القمامة فحدث بلا حرج، فهي مشكلة كبيرة إضافية يعاني منها سكان البلدة، وخاصة مع تداعياتها السلبية على الصحة العامة، والشاذ في الأمر، بالإضافة إلى عدم ترحيل القمامة بشكل دوري وخلال فترات زمنية متقاربة، ما يؤدي إلى تراكمها وزيادة انتشارها، أن مكبّ القمامة المعتمد للتجميع يقع على الطريق العام بين عين ترما وكفر بطنا، بالقرب من الأبنية السكنية والمزارع، ما يشكل بؤرة تلوث واسعة، وكبيرة بنتائجها السلبية على الأهالي، وخاصة الأطفال، مع عدم تغييب ما يستقطبه هذا المكبّ من حشرات وقوارض وكلاب شاردة، وهي ناشر إضافي للأمراض.

بلدة أشباح

الكهرباء في البلدة في وضع يرثى له، ولعلها في ذلك لا تختلف كثيراً عن غيرها من البلدات الأخرى في الريف، فمع سوء الخدمة الكهربائية عبر الشبكة الرسمية وترديها، اضطر الأهالي للاعتماد على مولدات الأمبير، وما أدراكم ما هي هذه المولدات؟

فكلفة الواط الساعي تصل إلى 800 ليرة بحسب بعض الأهالي، استغلالاً للحاجة طبعاً، باعتبار أن البديل الرسمي غير متوفر، ولكم أن تحسبوا كم واطاً ساعياً يحتاج إليه كل بيت يومياً، وما هي التكلفة النهائية لقاء هذا الشكل الجديد الاضطراري من الاستغلال، ناهيك عن الإزعاج المرافق لعملها بسبب الضوضاء، طبعاً ذلك لا يعني الاستغناء عن بدائل الكهربائية الأخرى، من بطاريات وليدات وشواحن وغيرها، فمولدات الأمبير العاملة في البلدة تتوقف عن العمل ليلاً، ما يحيلها إلى بلدة أشباح بكل ما تعنيه الكلمة من معنى.

أوجه معاناة إضافية

المواصلات من وإلى البلدة سيئة جداً، فغالبية السرافيس العاملة على خطوط النقل افتراضاً تهرب من الخدمة، ولأسباب عديدة، ويبقى الاعتماد على السوزوكيات والمغلقات الصغيرة والتكاسي، مع ما يعنيه ذلك من كتلة إنفاق إضافية يتكبدها سكان البلدة يومياً، وخاصة العاملين والموظفين والطلاب، طبعاً على حساب ضروراتهم المعيشية، في ظل واقع اقتصادي معيشي لا يخفى على أحد.

ولا بد من الإشارة في نهاية المطاف إلى عدم توفر شبكة هاتف في البلدة حتى تاريخه، وبالتالي، لا خدمة إنترنت أيضاً، فهي شبه معزولة.

والحديث على ألسنة الأهالي يقول: بلدتنا تعتبر قريبة من العاصمة، ومع ذلك فهي تكاد تكون بلدة أشباح، برغم تزايد الكثافة السكانية فيها، وما يزيد من بؤسها هو تكريس عزلتها من خلال عدم الاهتمام الجدي بخدماتها، لا من قبل بلديتها ورئيسها، ولا من قبل المحافظة.

فإلى متى هذا الإهمال؟ ولماذا الصمت والتعمية على هذا الواقع البائس؟!

برسم محافظة ريف دمشق.

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست تهكمي متداول حول الواقع المزري الذي يعيشه السوريون، بالمقارنة مع غيرهم من شعوب في الدول الأخرى، يقول البوست:

● «قال دول الغرب عندن طيارة بلا طيار شايفين حالهم.. نحنا عنا صوبيا بلا مازوت.. وجرة غاز بلا غاز.. ولمبة بلا كهربا.. وكل هالشي متواضعين..».

حول الخبر الوارد على صفحة الحكومة والذي يقول: «الأمانة السورية للتنمية تبدأ بتوزيع 8 مليارات على المتضررين من الحرائق»، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «وشو وضع يلي بيتو رابح هاد».

● «وين المليارات وصلوا؟».

حول الخبر الوارد على صفحة الحكومة والذي يقول: «أعلنت هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات عن تشميل نشاط اقتصادي جديد هو إقامة مخابر إكثار الفطر الزراعي، ضمن برنامج دعم سعر فائدة القروض بهدف تأمين بذار الفطر لمنشآت إنتاج الفطر الزراعي في سورية من الإنتاج المحلي»، علق أحد المواطنين بالتالي:

● «ضروري.... لأنه عم نتدايق بأكل الباستا والفوتوتشيني».

حول حديث وزير الزراعة أن: «الحكومة بكافة أجهزتها عملت على توفير مستلزمات الإنتاج من المازوت والأسمدة والبذار.. حيث تم تأمين 70% من احتياجات القطاع الزراعي من المازوت.. وتم تأمين الأسمدة الآزوتية، ويتم توزيعها على الفلاحين حتى نهاية شهر 12 لتغطية كامل احتياج القمح من الدفعة الأولى من الأسمدة» علق البعض بالتالي:

● «يا عمي إذا ما وزعوا سماد الفوسفات للقمح ما حدا رح يزرع بدون سماد.. المزارع ما بيزرع ويخسر وزعولنا سماد لنزرع».

● «كلام لا مازوت ولا كيماوي ولا دعم ولا يلي الله خلقو.. أكيد تصريح المسؤول وهوي عم يحلم».

● «كيلو السماد بالصيدليات الزراعية قصدي السوق السوداء، وصل لـ 3000 ليرة، أما السماد السائل 15000 ليرة، المبيدات وصل متوسط سعر الليتر لـ 40000 ألف ليرة.. الفلاح من الملاذات الآمنة وأخشى أنه استنزف».

حول القرار الحكومي القاضي برفع أجرة الفحص الفني للمركبات بمراكز الفحص الخاصة، علق البعض بالتالي:

● «المشكلة انو ما عاد في عندنا عصي تنحط بالدواليب.. لازم استيراد عصي جديدة بالعملة الصعبة لأنو التعقيد شكلوا يطول ويطول».

● «الحكومة تقوم بجباية الأموال بفن وحرفية».

● «عملوا شي مرة خبر لصالح المواطن بس»؟

تعقيباً على صور وزير التربية المتداولة إثر قيامه بزيارة لبعض المدارس خلال يوم الجمعة، كانت بعض التعليقات التالية:

● «يشرف سيادة الوزير بزيارة المدرسة اللي عند قوس قدسيا بس تكون زيارة مفاجئة، مو ضروري يرشو الورد قدام سيادتو لحتى يشوف كل صف أديش فيه، ويطلع بعدا ع المدارس الضاحية وخليه سيادتو ووو يقارن».

● «مو رايحة غير على الفقير».

ونختم مع بوست تهكمي متداول حول واقع الفساد المستشري في البلد، يقول البوست:

● «يا خجلتنا من الجراد إذا أجا ع سورية ولاقى المسؤولين آكلين الأخضر واليابس».

وناقل الكفر ليس بكافر

أرقام أرباح «غير احتكارية» يا عاوز!

«لا احتكار في سوق استيراد المواد الأساسية»، هذا ما نَقل عن معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، مطلع الشهر الحالي عبر بعض وسائل الإعلام، مع ذكر بعض الأرقام التي كانت مغرية للتمحيص والتدقيق، ليس من قبل المختصين فقط، بل من قبل بعض المواطنين أيضاً.

■ عادل ابراهيم

فقد نقلت وسائل الإعلام: أن معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية «نفى ما يشاع عن قيام قلة من المستوردين باحتكار سوق استيراد المواد الأساسية، مؤكداً وجود 237 مستورداً للسكر والرز والشاي والمعلبات».

تفاصيل رقمية مغرية

ورد في التفاصيل الرقمية التي أتت نقلاً عن لسان معاون الوزير أن: «عدد مستوردي الرز هذا العام بلغ 82 مستورداً، والشاي 81 مستورداً، والسكر 34 مستورداً، والمعلبات «السردين والتونة» 40 مستورداً».

وكذلك أنه: «منذ بداية العام، وحتى نهاية تشرين الأول الماضي، أي: خلال الـ 10 أشهر الأولى من 2020، تم استيراد 280 ألف طن من السكر، و100 ألف طن من الرز، و8 آلاف طن من الشاي».

المواطنون الذين توقفوا عند الأرقام أعلاه، تحدثوا عمّا هو معروف مسبقاً من أن إجازات الاستيراد قد يتغير بمتنها الاسم الظاهر الذي تصدر الإجازة باسمه، لكنها غالباً تتبع مجموعة محدودة وصغيرة من المستوردين الكبار من الباطن عملياً، وهذا سبق أن جرى الحديث عنه عبر بعض وسائل الإعلام، أو من قبل بعض المختصين بالشأن الاقتصادي أيضاً.

100 مليون ربح شهري لكل مستورد

بغض النظر عن الأسماء الظاهرة والباطنة، فإن 34 مستورداً لمادة السكر مثلاً يعتبر رقماً صغيراً، وليس كبيراً بحسب مضمون التصريح أعلاه، خاصة مع الكميات المستوردة المعلن عنها والبالغة 280 ألف طن.

فمتوسط الكميات التي جرى استيرادها من قبل كل من هؤلاء يبلغ بحدود 8 آلاف طن، وبموجب السعر الرسمي للمبيع من قبل المستورد، وبموجب آخر نشرة سعرية صادرة عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتاريخ 2020/11/22، البالغ 1275 ليرة، والذي لم يختلف كثيراً بين مطلع العام ونهايته إلا بشكل نسبي ومحدود، فإن القيمة السعرية لهذه الكمية في السوق تبلغ 10،200،000،000 ليرة، فهل هذا الرقم قليل؟

التوقف الآخر المغري، هو حساب هامش الربح من كتلة المبلغ المرصود أعلاه.

فإذا كان هامش الربح بحدود 10% فقط، وهي نسبة قليلة في عرف المستوردين، كبارهم وصغارهم، فإن ذلك يعني أن كل مستورد من هؤلاء قد حقق هامش ربح بحدود مليار ليرة سورية فقط لا غير، وذلك خلال الفترة الزمنية منذ بداية العام وحتى نهاية تشرين الأول، وبما يعادل 100 مليون ليرة لا غير في كل شهر من هذه الأشهر العشرة، وهو ربح مشروع ومقونن، بمقابل ما تم توظيفه من رأسمال خلال عمليات الاستيراد والتوزيع والبيع، والذي يأخذ مشروعية أكبر من خلال مبررات وذرائع الحصار والعقوبات والأزمة، وغيرها من المبررات الأخرى، والتي تكون بالمقابل سبباً لزيادة هوامش الربح عملياً، وبشكل كبير، ولكم أن تتخيلوا حجم الكتلة الرقمية الإجمالية، كرقم أعمال وكأرباح، في حال أخذنا بعين الاعتبار حالة الاحتكار المعروفة، والتي تم نفيها.

إذا كانت إجازات الاستيراد بعيدة عن الاحتكار كما ورد في التصريح أعلاه فهل الأرباح غير احتكارية بالله عليكم؟!

إبعاد الشبهات دليل إضافي

بالعودة إلى مضمون التصريح أعلاه، فقد كان المراد منه ربما إبعاد شبهات المحاباة لهؤلاء الحيتان عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، لكنه بأن منحنا تصوراً رقمياً عن حجم عمل هؤلاء الحيتان على مستوى مستهلكاتنا من المواد الأساسية، وهو دليل ربما على جزء من حجم النهب الجاري بحقنا ومن جيوبنا كمستهلكين بالمحصلة، وخاصة مع ذرائع سعر القطع ومبررات الحرب والحصار والعقوبات.

فالأرقام التقريبية أعلاه، كمثال عن مادة السكر، تنطبق على غيرها من السلع الأساسية المستوردة، بل وغيرها من السلع غير الأساسية المعدة للاستهلاك في السوق المحلي، سواء من حيث القيمة السعرية في السوق، أو من حيث هامش الربح المحقق منها شهرياً لكل مستورد من المستوردين، الظاهرين والباطنيين.

فإذا كانت إجازات الاستيراد بعيدة عن الاحتكار، كما ورد في التصريح أعلاه، فهل هذه الأرباح غير احتكارية بالله عليكم؟!

فواقع الحال يقول عكس ذلك على كافة السلع والمواد في الأسواق!

ولعل السؤال الذي يتبادر للذهن على ضوء الأرقام أعلاه: أين مؤسسة التجارة الخارجية ودورها على مستوى استيراد المواد الأساسية باعتبارها الذراع الحكومية، وبعهدة ومسؤولية وزارة الاقتصاد؟ وأين دور السورية للتجارة في كسر الاحتكار، باعتبارها الذراع الحكومية الأخرى على مستوى حلقات البيع للمستهلك بالنتيجة، وهي بعهدة ومسؤولية وزارة التجارة الداخلية؟

من المؤكد، أنه لا جواب، طالما بقيت أشكال الحماية الحكومية منقطعة النظير لحيتان الاستيراد، وأتباعهم مستمرة، ولعل التصريح أعلاه، بغض النظر عن مبرراته ودوافعه، كان أحدها!

فضيحة إهمال وفساد ومحاباة «استيرادية»

على هامش الحديث عن دور السورية للتجارة، وعلاقتها ببعض حيتان الاستيراد، تجدر الإشارة لآخر فضيحة استيرادية «صغيرة» حملتنا وزرها السورية للتجارة، إهمالاً وفساداً، عبر إعلانها مؤخراً عن بيع ألفي طن من الشاي الإيراني المنتهي الصلاحية.

لن نخوض في تفاصيل الخبر أعلاه، فقد أشبع نقداً وتفنيداً عبر الكثير من المقالات خلال الفترة القريبة الماضية، لكننا سنقف عند تصريح مدير عام المؤسسة السورية للتجارة، الذي يقول فيه عن مواصفة الكمية المستوردة من الشاي، تبريراً، بأنها: «لم تكن مخالفة للمواصفات، بل هي مرغوبة كثيراً في بلد المنشأ، لكن في بلدنا لم تكن مرغوبة ولم تحظ بإقبال، وعندما تم عرضها لم يقبلها أحد، وكان تسويقها سيئاً، وذلك بسبب أنها لا تعطي لون الشاي ولا تنحل في الماء».

وبغض النظر عن البعثة التفتيشية التي تعمل في الموضوع وحيثياته، وما ستصل إليه من نتائج، نتساءل: هل من الممكن اعتبار تصريح المدير العام أعلاه مبرراً؟ أم أنه كذلك محاولة استباقية لإبعاد الشبهات والمحاباة لمستورد هذه الكمية من الشاي أيضاً، بغاية عدم تحميله وزر خسارتها، وتحميلنا إياها كمواطنين بالنتيجة؟!

ونقول: تحميلنا وزرها باعتبار أن السورية للتجارة مؤسسة عامة، وأموالها ونتائج أعمالها من المفترض أنها منّا وإلينا كمواطنين، وكذلك فإن خسَاراتها تُقتطع من جيوبنا في نهاية المطاف، حالها في ذلك كحال غيرها من كل الجهات العامة!

فهل من فضيحة عارية أكبر من ذلك، وعلى الملأ، برغم صغرها؟!

واقعٌ كهربائي مزرٍ

شبح الأزمات المعيشية السورية يلاحق السوريين داخل أرجاء سورية، وبعيداً عن طوابير المواد المدعومة، والخبز والمحروقات، والارتفاع المفجع بأسعار السلع، التي باتت كابوساً مزعجاً للمواطنين، إلّا أن واقع الكهرباء المزري بات أشد خنقاً على جميع السوريين.

■ دعاء دادو

فبالرغم من جميع الوعود الخُلبية، والتأكيد مراراً وتكراراً على مساعي تحسين واقع التغذية الكهربائية، الذي حفظناه عن ظهر قلب مع قدوم كل شتاء، وقبل كل موسم صيف، إلّا أننا لم نحظَ من هذه الوعود إلّا بالمزيد من سوء وتردٍّ للخدمة.

برد وظَلمة

الأمر لم يقف عند حدود زيادة ساعات التقنين! بل شهدنا الغياب الكلي للتيار الكهربائي في بعض المناطق، بالتزامن مع عدم حصول المواطنين على مخصصاتهم من مادة مازوت التدفئة، حيث اجتمع البرد مع الظلمة.

ففي بعض المناطق ينقطع التيار الكهربائي لأيام طويلة متتالية، وفي مناطق أخرى بالكاد تصل مدة التزود بالطاقة الكهربائية إلى نصف ساعة خلال الساعات الـ 24، والأسوأ، أن التيار الكهربائي الواصل يكون في بعض الأحيان متسبباً في تعطل بعض الأجهزة الكهربائية أيضاً، وبحسب بعض المواطنين «فوق الموتة عصة قبر».

وعود لا نراها على أرض الواقع

على الرغم من تأكيد وزير الكهرباء على ضرورة الالتزام التام بالإجراءات التي تضمن وثوقية المنظومة الكهربائية! والتشديد على التعاون التام بين شركات الكهرباء، وعلى كافة مستويات، للعمل من أجل تحقيق العدالة في التوزيع!! فما زالت الكهرباء إلى اليوم لا تُوزع بعدالة، لا بين المحافظات، ولا بين المناطق والقرى في كل منها، بل ولا بين الأحياء في المدينة نفسها.

فمثلاً مدينة دمشق، العاصمة المُكتظة بالكثافة السكانية، تواجه بعض أحيائها اليوم ظلاماً حالكاً خلال ساعات الليل، وتقطعاً لفترات طويلة خلال ساعات النهار، مع عدم الانتظام في ساعات القطع والوصل، مع لحظ الاستثناءات في ذلك في بعض الأحياء «الراقية» طبعاً.

وبكل سهولة يمكن القول: إن ما ينطبق على دمشق يعتبر أفضل بدرجات على ما قد ينطبق على بقية المحافظات، فقد وصلت فترات انقطاع التيار الكهربائي في بعض المناطق لـ 5 ساعات قطع، وساعة وصل واحدة دون وجود أي تبرير لقطع كل تلك الفترة الزمنية الطويلة.

فقد زادت معاناة المواطنين بسبب الانقطاع شبه الدائم للتيار الكهربائي مؤخراً، وحسب الشركة العامة للكهرباء فـ «التقنين يتم حسب الكميات المتاحة»، وفي هذا الحال فلا توجد كميات أصلاً.

البدائل والحرب المستعرة على جيب المواطن إذا عُرف السبب بَطل العجب، التقنين الجائر للكهرباء قد يكون سببه مستورد ما!

«وصول باخرة بطاريات ولدات من النوع الممتاز تغطي حاجة السوق المحلية وتكفيه لسنوات عدة.. لا داعي للقلق..»

كان هذا مضمون إعلان مبوب عبر إحدى صفحات التواصل الاجتماعي.

فقد بدأت موضة البدائل الكهربائية مع بداية الأزمة، حين أصبحت ساعات انقطاع التيار الكهربائي أطول من أن يتحملها المواطن، ومع طول مدة انقطاع التيّار الكهربائي، لم تعد بعض تلك البدائل مُجْدية فتبعها مستوردو الاحتياجات في السوق، واستكملوا كافة المستلزمات «الشواحن- البطاريات- الليدات- الإنفرترات وغيرها» مع تعدد المواصفات والمصدر، وبالتالي السعر.

وأمام زيادة واستمرار انقطاع التيار الكهربائي، فقد زاد الطلب على هذه البدائل، وقد باتت تجارة رابحة لفئة من تجار الأزمات، وكانت هذه التجارة قد حلت مشكلة التقنين الكهربائي، ولكنها في الواقع انعكست سلباً على جيب المواطن بسبب الأسعار الباهظة لها.

طبعاً مع عدم إغفال دور أصحاب الأمبيرات، الذين بدأوا بتوسيع نشاطهم على ضوء الأزمة الأخيرة المستفحلة، بعد أن كانت هذه المولدات محصورة في حلب بشكل خاص، وفي بعض المناطق المتفرقة الأخرى، وكل ذلك في سبيل جني المزيد من الأرباح من جيوب المواطنين، استغلالاً للحاجة طبعاً.

فجميع الوعود والخطط الحكومية، وفي قطاع الكهرباء حصراً، لم تفِ بالغرض، ولم تحل المشكلة «الأزمة» حتى تاريخه، بل زادت وتعمقت، وما على المواطن إلّا أن يكون مثل الصبار ليتحمل الضغوطات النفسية والأعباء المالية أكثر وأكثر.

مدينة دمشق المُكتظة تواجه بعض أحيائها اليوم ظلاماً حالكاً خلال ساعات الليل وتقطّعاً لفترات طويلة خلال ساعات النهار مع عدم الانتظام في ساعات القطع والوصل

السكن الجامعي مجدداً..

السكن الجامعي في المزة، الذي يقطنه أطباء ومهندسو المستقبل، والجامعيون بجميع اختصاصاتهم، والمفقرون من هؤلاء بشكل خاص، وبكل اختصار، بات عبارة عن غرف لا تصلح للسكن البشري، فهي تحتاج إلى الصيانة الجذرية، بحيث تشمل كل شيء، وكل تفصيل فيه.

■ مراسل قاسيون

عموماً، فإن الغرف في الوحدات الجامعية بمساحه صغيرة جداً، ومع ذلك فهي مكتظة حيث يقطنها 7 طلاب، مع العلم بوجود بعض الغرف، بل وطوابق شبه كاملة في بعض الوحدات مخصصة لأصحاب النفوذ والوساطات.

التمديدات الكهربائية في الوحدات السكنية، وفي الغرف المخصصة للطلاب سيئة جداً، وهذا الأمر ليس جديداً، بل قديم جداً، ويشهد الطلاب بين الحين والآخر احتراق بعض الغرف بسبب الماس الكهربائي فيها، وآخرها الغرفة التي احترقت منذ عدة أيام في الوحدة الثانية، وطبعاً الحديث هنا عن ماس كهربائي، وليس عن إهمال من قبل الطلاب.

على الجانب الآخر، وبالحديث عن الكهرباء، فإن أوقات تقطّع الكهرباء كثيرة جداً، وهي غير منتظمة، مع العلم أن إدارة السكن كانت قد وعدت الطلاب بعدم قطع التيار الكهربائي من السادسة مساءً إلى 12 ليلاً، وذلك من أجل الدراسة وانتظامها، ولكن لم ير الطلاب أي تطبيق لهذا الوعد، ولا ليوم واحد، فهل كان ذلك بسبب عدم تجاوب شركة الكهرباء مع قرار الإدارة، أم بسب عدم جدية إدارة السكن في متابعة ذلك وتنفيذه؟!

تمديد شبكات المياه كارثي أيضاً، حيث إنه في جميع الوحدات والمطابخ تقريباً هناك صنابير خارجة عن الخدمة، وتتسرب المياه منها، عدا عن انقطاعها بين الحين والآخر!

أما عن المياه الساخنة للحمامات، فهي تأتي ليوم واحد في الأسبوع فقط، مع العلم أن أكثرية الحمامات لا تصل إليها المياه الساخنة، بسبب التمديدات الرديئة فيها، بل إن المياه نفسها قد لا تصلح للاستحمام، بسبب عدم اليقين من نظافتها وعقامتها. مع تسجيل تكرار انقطاع المياه في الآونة الأخيرة، هذا دون الحديث عن مياه الشرب غير الموثوق بها على الإطلاق من قبل الطلاب، حيث يضطر الغالبية من هؤلاء إلى شراء مياه العبوات المعدنية، أي إنفاق كبير إضافي ليس بالحسبان!

وعلى مستوى الخبز، فالأولوية للمعتمدين قبل الطلاب، ودائماً هناك طابور طويل للطلاب على الخبز، مع العلم أنه سبق أن تمّ إصدار عدة قرارات لتنظيم بيع وتوزيع الخبز في المدينة الجامعية، وللطلاب بشكل خاص، لكنها لم تكن إلّا قرارات تجميليه ومؤقتة، حيث يعود الحال على ما كان عليه سابقاً، طبعاً وكل طالب، وبعد الانتظار على الطابور الطويل، في البرد وتحت المطر، أو في حر شمس الصيف، يستلم ربطة خبز واحدة مخصصة للغرفة التي يقطن فيها 7 أشخاص، والطالب المُفقَّر لا يستطيع دفع 500 ليرة و 700 ليرة سعر ربطة الخبز عبر السوق السوداء.

فكيف للطالب الذي يشعر بالبرد، بل ويمرض من البرد وقلة النظافة، وفي ظل استمرار الظلام الدامس، والظلم في نقص الخدمات، أن يدرس لينجح كي يبني مستقبله؟

البضائع المهرّبة هي عنوان أساس لدى الصناعيين السوريين العاملين داخل البلاد، ولكن مهما تعالت شكواهم فإن التهريب يبقى أقوى... حجم البضائع الداخلة من تركيا بالدرجة الأولى، والواصلة إلى الأسواق حلب ودمشق وحمص واللاذقية وغيرها، هو واحد من مؤشرات حجم سوق الفوضى السورية، ووزن «أزلامها» ومستوى تشبيكهم العابر للجبهات! فعبور التهريب قد يكون أهم موارد تمويل الميليشيات.

البضائع التركية في سورية

إيرادات المعابر والتهريب قد تفوق 500 مليون دولار سنوياً

عندما تكون الحدود السورية مع تركيا تقارب 820 كم، فإن ضبط حركة البضائع المتدفقة على طرفي الحدود هو مسألة مستحيلة، وتحديداً في الأوضاع الحالية، حيث ازدادت كثافة السوريين والنشاط الاقتصادي السوري في تركيا، وفي المناطق الحدودية على وجه التحديد.

■ عشتار محمود

كما أصبحت تركيا موضوعياً مصدر الإمداد الأساس لمناطق ومراكز كثيفة السكان في إدلب، وريف حلب الشمالي الغربي، بعدد سكان يزيد عن 4 ملايين نسمة، وتركيا هي منفذهم الخارجي الوحيد، كما تدخل البضائع التركية من كردستان العراق إلى مناطق الشمال الشرقي السورية، ولكن مع ذلك فإن مستوى تدفق البضائع التركية أعلى من احتياجات مناطق شمالي سورية بكثير، وهي تعكس عمليات التهريب المنظمة جنوباً.

أكثر من مليار دولار سنوياً قبل الأزمة وخلالها

لا تورد بيانات التجارة الخارجية السورية أية معلومات عن استيراد البضائع من تركيا، ولكن البيانات الدولية حول التصدير التركي لسورية يشير إلى نقل بضائع بما يقارب 1,3 مليار دولار من قيم البضائع إلى سورية. وهي قيم لا تقل كثيراً عن مستوى عام 2010 عندما سجّلت الواردات التركية إلى سورية: 1,67 مليار دولار. وكانت تصل بشكل نظامي إلى كافة المناطق السورية، وإلى بلاد كانت في وضع اقتصادي طبيعي وتضم قرابة 23 مليون مواطن!

بين 2010 و2019 وخلال 9 سنوات من الأزمة، لم تتراجع البضائع التركية المورّدة إلى سورية إلا بنسبة 24% تقريباً، بينما مجمل المستوردات السورية تراجعت بمقدار يقارب 75%! أي: إن تركيا بقيت مصدر أساس لتوريد البضائع إلى سورية خلال سنوات الأزمة، ولم تقل المستوردات من تركيا عن 1 مليار دولار إلّا في عام 2012 عندما سجّلت أقل من 500 مليون دولار. «ICT trade map».

الصادرات التركية إلى سورية سنوياً - مليار دولار

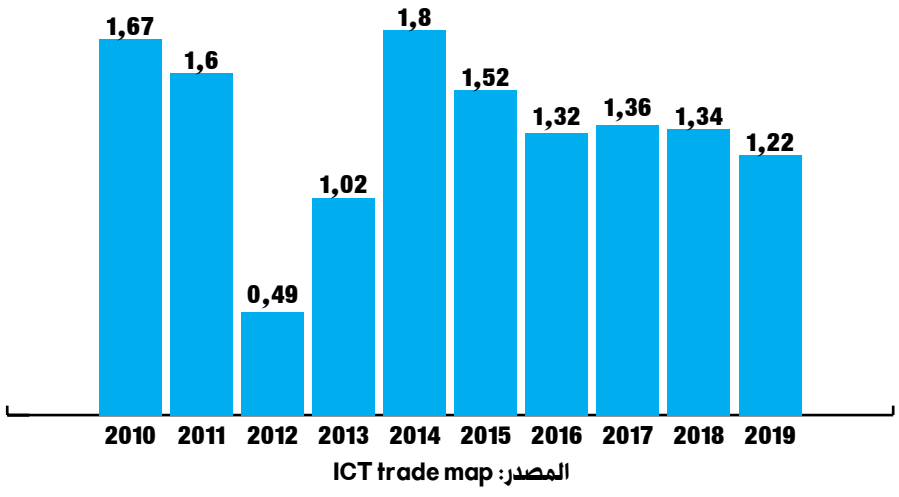

المصدر: ICT trade map

سلسلة من المعابر خارج وداخل البلاد

إن هذه البضائع تمر عبر المعابر السورية التركية التي يبلغ عددها الإجمالي 20 نقطة عبور، يعمل منها بشكل كامل في الظرف الحالي: 5 معابر في إدلب وحلب: «باب الهوى في إدلب، و«غصن الزيتون» في عفرين، باب السلامة قرب اعزاز، ومعبري الراعي وجرابلس». وتدير الجهات الرسمية التركية كل هذه المعابر من الطرف التركي، وتسجّل بيانات التصدير بشكل رسمي، أما في سورية تديرها ميليشيات في الشمال السوري، أو الجهات التمثيلية السياسية التي تتبع لها، مثل: «حكومة الإنقاذ». إضافة إلى وجود معابر مفتوحة بشكل مقيّد، أحدها: معبر خربة الجوز في إدلب تديره «هيئة تحرير الشام/ جبهة النصرة»، ومعبرا تل أبيض ورأس العين في الرقة والحسكة، ومعبر كسب تديره الحكومة السورية. وفق بيانات منظمة UNOCHA بتاريخ 3-12-2020، إضافة إلى معبر سيمالكا بين دهوك في العراق والحسكة.

ومن هذه المعابر تدخل بضائع فاقت في عام 2019: 1,8 مليون طن من البضائع المختلفة، تعبر بالشاحنات. وهي لا تغطي فقط مناطق الشمال، بل تصل جنوباً إلى أسواق دمشق وريف دمشق، وتمتلئ بها أسواق حلب واللاذقية وغيرها. إن قرابة 80% من سكان سورية اليوم يتواجدون في مناطق السيطرة الحكومية، ونسبة هامة من البضائع التركية التي تعادل مستوردات 2010 موجهة لهم.

تجد البضائع طريقها إلى المدن السورية الأساسية عبر مجموعة من المعابر المحلية التي كانت تعمل بشكل مستمر تقريباً خلال سنوات الأزمة، منها مثلاً: قلعة المضيق، ومورك، والمنصورة، والعيس، والحاضر، وأبو الظهور، كما يتم الحديث عن معبر سراقب حالياً. يضاف إلى هذا المعابر مع الشمال الشرقي التي يتعدى عددها 6 نقاط عبور: «الصبخة وصفيان ومسكنة في الرقة، ومعابر الصالحية والعكيرشي في دير الزور إضافة لمعبر التايهة بين مدينتي منبج وحلب». وجميع هذه المعابر تفتح وتغلق تبعاً للظروف الأمنية والسياسية، ولكنها بالعموم تسمح بالعبور والحركة التجارية.

المعابر بين القوى المتنافرة هي واحدة من الظواهر المعروفة والموضوعية في اقتصاديات الحرب، ولكنها عملياً واحدة من أدوات تمويل أطراف وقوى مسلحة وترسيخ أمر واقع، وبناء شبكات مصالح ترتبط باستمرار الحرب! وفي الحالة السورية تدفع نحو تعزيز حالة تقسيم البلاد، بين مناطق نفوذ تتنافر قواها السياسية وتتشدد، بينما تتقاطع مصالح أمراء حربها، بل يرتفع التنسيق بينهم إلى مستوى مرتفع.

البضائع التركية الداخلة إلى سورية عبر شبكة هذه المعابر تعطي مؤشراً على حجم موارد المعابر، التي لا تقتصر طبعاً على البضائع المهرّبة، ولكنها تشكل جزءاً هاماً من دخلها.

المعابر واحدة من أهم آليات اقتصاد الحرب وزيادة قوة أمرائها وثرائهم ولهؤلاء مصلحة جدية باستمرار وجود المعابر واستمرار العلاقات السياسية المتدهورة مع تركيا

هل يمكن تقدير إيـرادات المعابر من بضائع تركيا؟!

يصعب الوصول إلى تقدير دقيق لحجم إيـرادات المعابر، وهو رقم تأشيري محاولة الوصول إليه هي سياسية أكثر مما تعني أنه رقم دقيق اقتصادياً.

الـعديـد مـن الـتـحـقـيـقـات الـصـحـفـيـة ووسائل الإعـلام المحلية في مناطق سورية كافة، تنشر معلومات حول كلف عبور الشاحنات على المعابر بين تركيا وسورية، وبين المناطق السورية. ورغم التباين النسبي في هذه التقديرات، إلّا أنها تتقاطع على أرقـام متـقـاربـة نـسـبـيـاً: 300–500 دولار لكل شاحنة عابرة من تركيا إلى سورية، وصولاً إلى 1000 دولار في بعض أنـواع الـبـضـائـع. ما يعني أنّه بالحدود الوسطية فإن الشاحنة تدفع: 400 دولار تقريباً... أما تقدير حركة شحن البضائع فإنّه أيضاً بشكل تقريبي يتطلب نقل ما يزيد على 1,8 مليون طن من البضائع عبور أكثر من 500 ألف شحنة خلال السنة، بحمولة وسطية 3,5 أطنان للشاحنة، رغم أن الشحنات قد تكون أكثر من ذلك، مع عبور الشاحنات الصغيرة غالباً ما يزيد الإيرادات.

ويمكن أن نصل إلى تقدير بأن عبور الشاحنات من تركيا إلى سورية يمكن أن يؤمن للقوى المسيطرة على المعابر الـخـارجـيـة مـا يـقـارب: 200 مليون دولار بالحدود الوسطية. مع العلم أن تقديرات أخرى أشارت إلى أن هذه الجهات تشير إلى أن إيرادات المعبر الـواحـد وسـطـيـاً: 13 مـلـيـون دولار شهرياً، ما يعني أن خمسة معابر في حلب وإدلب فقط يمكن أن تحقق عوائد تقارب 780 مليون دولار سنوياً، ولكن هـذه الإيـرادات ليست من البضائع التركية فقط، وهي متحققة من حركة العبور والدخول.

ولكن الشاحنات لا تدفع إيرادات عبور لمرة واحدة، بل تدفع أيضاً عند نقاط العبور المحلية، تشير بعض التقديرات إلى أنها بلغت في عام 2018 مثلاً: 200 ألف إلى مليون ليرة لكل شاحنة، أي: ما كان يعادل في حينها: 400–2000 دولار للشاحنة. وإذا ما أخذنا هذا الرقم للتقدير، فإن مليون طن فقط من مجمل البضائع التركية منتقل إلى الأسواق السورية في حلب ودمشق، وعموم المدن السورية الأخرى، يمكن أن يحقق دخلاً قد يصل إلى 340 مليون دولار للميليشيات التي تدير المعابر المحلية.

أكثر من 540 مليون دولار دخل سنوي يدفع للمعابر الحدودية والمحلية لمرور البضائع التركية إلى داخل سورية، وجزء هام منها إلى مناطق سيطرة الحكومة. وتقديرياً أيضاً، فإننا نتحدث عن دخل خلال يقارب: 2,7 مليار دولار خلال الفترة بين 2015–2019، ويصل إلى 3,5 مليار دولار إذا ما ابتدأ العد منذ عام 2013 عندما استقرت سيطرة الميليشيات على المعابر الشمالية مع تركيا، وذلك مع أخذ عام 2019 كمعيار للقياس مع العلم أنه العام الذي سجلت فيه حركة البضائع أقل معدل لها.

إن مستوى تدفق البضائع التركية أعلى من احتياجات مناطق شمالي سورية بكثير وهي تعكس عمليات التهريب المنظمة جنوباً

تقدير إيرادات المعابر من عبور البضائع التركية إلى داخل سورية 2019		
إيرادات المعابر الحدودية	200 مليون دولار	300-500 دولار للشاحنة مع عبور أكثر من 1,8 مليون طن بـ أكثر من 500 ألف شاحنة
إيرادات المعابر المحلية	340 مليون دولار	400-1000 دولار للشاحنة مع افتراض عبور 1 مليون طن بـ 285 ألف شاحنة
المجموع منذ 2015 تقريبياً	2,7 مليار دولار	*تمّ افتراض حمولة الشاحنة 3,5 أطنان

خلاصة

إن حركة البضائع من تركيا إلى سورية لم تتغير كثيراً بين ما قبل الأزمة وما بعدها، ولا تزال الحدود التركية الواسعة والتواجد السوري المكثف على طرفي الحدود مصدراً أساساً لتأمين تدفق البضائع إلى سورية، بينما تراجعت الواردات السورية الإجمالية بنسبة 75% تقريباً، فإن الواردات التركية لم تتراجع إلا بمقدار أقل من الربع.

حركة هذه البضائع لا تتدفق فقط إلى مناطق شمالي سورية، بل كثافة التجارة تدل على أن مناطق سيطرة الحكومة ومدن سورية الأساسية، حيث 80% من سكان سورية هم وجهة أساسية لهذه البضائع.

البضائع تمر عبر مجموع المعابر الحدودية والمحلية التي تسيطر عليها وتديرها قوى وميليشيات عسكرية من كافة الأطراف، وهي تحقق دخلاً وسطياً تقريبياً يفوق 540 مليون دولار سنوياً من رسوم العبور، يعادل نسبة 44% من قيمة البضائع.

يؤدي هذا التدفق إلى زيادة وزن ودخل ونفوذ هذه القوى المسلحة، ويشكل مصدر دخل هام لها، وهو ما يفسّر صعوبة مواجهة البضائع المهرّبة ووقف التهريب، حيث تكمن خلفه مصالح وإيرادات تتراوح بين 2,7 مليار دولار وقد تفوق 3,5 مليارات دولار خلال سنوات الأزمة، فقط من مرور البضائع التركية.

المعابر هي واحدة من أهم آليات اقتصاد الحرب وزيادة قوة أمرائها وثرائهم، ولهؤلاء مصلحة جدية باستمرار وجود المعابر، واستمرار العلاقات السياسية المتدهورة مع تركيا، وعدم تنظيم العلاقات والتجارة المطلوبة موضوعياً لسورية، التي تعتبر تركيا محيطاً حيوياً ضرورياً لها، ولكن الأهم: أن لهؤلاء الذين يديرون حركة العبور من الميليشيات المختلفة مصلحة جدية باستمرار تقسيم مناطق النفوذ عبر البلاد.

إن وزن الميليشيات التي تدير المعابر لا يعيق فقط التسويات السياسية، بل إن ربحها ودخلها يدفعه عموم السوريين في كافة المناطق من إدلب إلى حلب إلى دمشق وفي الحسكة، فهذه النسبة من قيم البضائع التي تقارب 44% هي ارتفاع في أثمان البضائع التركية الموجودة كأمر واقع في الأسواق، ويدفع تكلفتها السوريون في ظروف المستوى الكارثي من الفقر والحرمان.

الضرر أيضاً يصيب ما تبقى من صناعات سورية، التي تنافسها هذه البضائع بشدّة، وتحديداً مع الصعوبات الاستثنائية والعراقيل غير المفسّرة، وغياب أي دعم لهذه المنتجات، وسيكون على الصناعيين أن يواجهوا قوى الحرب والمعابر ليستطيعوا أن يضمنوا سياسيات جدية تحمي منتجاتهم من منافسة هذه البضائع المنتجة في تركيا في ظروف أفضل، والعابرة براً لمسافات قصيرة.

تستخرج تركيا كميات أكبر من الذهب، ويتحول إلى واحد من العناصر الهامة في سياستها، كما أنها أحد المستوردين البارزين للذهب عبر العالم، ولديها تراكم كبير من المعدن الأصفر على شكل مدّخرات لدى مواطنيها... والذهب عامل واحد من عوامل حماية الاقتصاد التركي، وتحديداً مع التقديرات الاحتياطية الكبيرة المتوقعة.

الذهب في تركيا... شراء مكثف وتراكم تاريخي واحتياطي هام

في نهايات القرن العشرين، كان استخراج الذهب في تركيا صفرياً، ولكن العقدين الماضيين- منذ عام 2000 - شهدت زيادة مستدامة في إنتاج المعدن الثمين في تركيا. وكان هذا نتيجة لعملية استكشاف جيوليوجية واسعة ممتدة من عام 1985 وحتى مطلع الألفية، حيث بدأ الاستخراج من مناجم تركية هامة.

الاحتياطيات المؤكدة في تركيا تقارب 800 طن تقريباً من الذهب، بينما التقديرات تصل إلى توقع وجود: 6500 طن من الذهب في المناجم التركية. والإنتاج ارتفع من طن واحد في عام 2000 وصولاً إلى 30 طناً في 2015، وصولاً إلى 38 طناً في 2019. أما تقديرات عام 2020 فتشير إلى زيادة مكثفة في استخراج الذهب في تركيا فتقديرات جمعية مستخرجي الذهب في تركيا أشارت إلى زيادة في الإنتاج هذا العام بنسبة 16% وما يقارب 44 طناً. ومن المتوقع أن تصل الزيادة في الإنتاج إلى 60 طناً سنوياً خلال السنوات الخمس القادمة، وفق تصريحٍ لحسن يوغال رئيس الجمعية.

استهلاك الذهب في تركيا مرتفع، والأتراك يدخرون عبر اقتناء الذهب بنسب عالية، حيث لا توجد في تركيا ضريبة قيمة مضافة على مبيعات الذهب، وقد بلغ الطلب الفردي خلال الـ 25 عاماً الماضية وسطياً 160 طناً. ومع تراجع قيمة الليرة ارتفع الطلب المحلي على الذهب، وفي النصف الأول من شهر آب الحالي اشترى المواطنون ذهباً بمقدار قارب 7 مليارات دولار!

هذه المشتريات تؤمن من الإنتاج المحلي، وأيضاً من الاستيراد، حيث تستورد تركيا ما يقارب 130–140 طناً من الذهب سنوياً، خلال العشرين عاماً الماضية. ورغم أن تركيا تستورد كميات أقل من أكبر مستوردي الذهب، مثل: الصين والهند، ولكن حصة الفرد من المستوردات تفوق الحصة في الدولتين. بينما أكبر مستوردي الذهب في دول أوروبا بريطانيا وسويسرا، فهي لا تراكم الذهب في داخلها، بل مستوردراتها من الذهب بجزء هام منها يعاد تصديرها في سوق الذهب العالمية. وبالعموم، فإن تركيا تساهم بنسبة 11% من استيراد الذهب العالمي.

تزيد تركيا أيضاً من احتياطيها الرسمي من الذهب، عبر البنك المركزي. فمنذ عام 2018 بدأت عملية شراء الذهب تتوسع من جانب البنوك المركزية في مجموعة من الدول الصاعدة، وقد سجلت شراء ما يقارب 651,5 طناً إضافياً. تركيا هي ثاني أكبر مشترٍ بعد روسيا، وقد زادت مشترياتها بمقدار 51,5 طناً في 2018، وبمقدار 64 طناً في 2019. في الربع الأول من العام الحالي، أصبحت تركيا أكبر بنك مركزي يزيد احتياطياته من الذهب، بعد أن تباطأت الزيادة الروسية إلى حد بعيد، وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، اشترى البنك المركزي التركي ما يقارب 72,7 طناً من الذهب، ونصف مشتريات البنوك المركزية العالمية للفترة المذكورة. وبين نصف 2019 وصولاً إلى نصف 2020 اشترى البنك المركزي التركي ما يقارب 269 طناً ذهباً إضافياً.

قد يكون الذهب واحد من العناوين الهامة في الاقتصاد التركي الذي تتعمق أزمته، وتنفتح أبواب معركة جديدة له مع الاتحاد الأوروبي مع التلويح بالعقوبات، وقد يشكّل هامش أمان للعملة التركية التي تتلقى صدمات سريعة وهامة، نتيجة عمق ارتباط الاقتصاد التركي، والشركات الخاصة بالتمويل الدولي قصير الأجل، وبعمليات التصدير... في بيئة إقليمية ودولية مضطربة سياسياً وتجارياً، وفي ظرف اقتصادي عالمي لن يطول معه تأجيل سداد الديون، التي تعتبر تركيا واحدة من الدول التي تتكثّف استحقاق ديونها السيادية في آجال قريبة نسبياً.

الإنفاق العسكري في «الشرق الأوسط» مخفّض بمقدار 43 مليار دولار!

نشر المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية «IISS» في لندن تقديرات جديدة لحجم الإنفاق العسكري في منطقة «الشرق الأوسط»، انخفضت فيها تقديرات موازنات الدفاع بمقدار 43 مليار دولار تقريباً، نتيجة فصل الإنفاق العسكري عن الأمني والتمييز بينهما، فالإنفاق العسكري عادة ما يكون مضخماً بإنفاق قوات الأمن ومكافحة المخدرات وغيرها...

أعلى مستوى من الإنفاق في المنطقة هو في السعودية، التي كان مجمل إنفاقها العسكري 75,7 مليار دولار، أما التقدير الجديد للإنفاق فقد بلغ 48,5 مليار دولار، بعد تخفيض النفقات الأمنية، حيث يشكل الأمني نسبة تقارب 64% من الإنفاق العسكري السعودي، الذي رغم ذلك يبقى ضمن أعلى المستويات العالمية. وفق التقدير السابق، كانت السعودية القوة الثالثة عالمياً من حيث حجم الإنفاق العسكري السنوي، بعد الولايات المتحدة والصين. أما مع التقدير الجديد فإنها تبقى في موقع متقدم، ولكنها ضمن القوى المتوسطة، أقل من روسيا والهند، ولكن أعلى من ألمانيا واليابان اللتين تنفقان: 46 مليار دولار، و47 مليار دولار على التوالي.

يلي الإنفاق السعودي في المنطقة، إنفاق الكيان الصهيوني البالغ 19,9 مليار دولار، وقد تم تعديلها بتخفيضها إلى 16,6 مليار دولار، حيث اعتبر المركز أن المساعدات الأمريكية للكيان البالغة 3,3 مليارات دولار تُحسب مرتين.

الإنفاق العراقي كان يقدّر سابقاً بما يقارب 20,9 مليار دولار، ولكن التقديرات الجديدة تشير إلى أن أكثر من 10 مليارات دولار منها إنفاق أمني داخلي على القوى الأمنية وإداراتها.

الإنفاق الإيراني يقارب 17,7 مليار دولار من ضمنها 3,6 مليارات دولار إنفاق أمن داخلي، وبالمقابل فإن تركيا تنفق ما يقارب 11 مليار دولار.

تركيا تنفق ما يقارب 7,8 مليارات دولار إنفاق عسكري، حسابات المعهد رفعها إلى 11 مليار دولار، بعد أن أضافت إليها نفقات البحث العلمي على الصناعات العسكرية.

عُمان تنفق 9 مليارات دولار، أكثر من 2,5 مليار دولار منها أمنية، والكويت تنفق 7,8 مليارات دولار مقابل 6 مليارات دولار في المغرب، أما البحرين مثلاً فتنفق 1,4 مليار دولار.

دول أخرى في المنطقة ذات إنفاق دفاعي مرتفع، لا تنشر بيانات واضحة حول إنفاقها العسكري، وأهمها: الإمارات وقطر، ما يجعل البيانات الدفاعية حول المنطقة منقوصة.

وبالمجمل، فإن ثماني دول في الشرق الأوسط قد انخفضت موازنات دفاعها بمقدار 43,6 مليار دولار، ونسبة 28% من الموازنات المسجلة سابقاً، معظم هذا الانخفاض يأتي من السعودية ونتيجة إزالة الإنفاق الأمني من مجمل الإنفاق الدفاعي.

السورية للاتصالات مهماز مسيرة الخصخصة..

في آخر جديد يسجل باسم السورية للاتصالات، إعادة حديثها عن الأسعار بالتوازي مع ما تقدمه من خدمات ارتباطاً بالتكاليف، مع فسح المجال للقطاع الخاص بجزءٍ من سوق بعض الأجهزة أيضاً.

■ سمير العلي

الحديث عن الأسعار والتكاليف ارتباطاً بالخدمات أتى في سياق الكلام عن خدمة الفايبر نت، وكذلك الحديث عن الأجهزة الخاصة بهذه الخدمة، التي قيل: إنه لا مانع قانوني يحول دون السماح للقطاع الخاص ببيعها.

تصريح فتح بوابات الانتقاد

لقد نقلت عن لسان مدير عام السورية للاتصالات- عبر بعض وسائل الإعلام- مجموعة من الأرقام والمعطيات الخاصة بخدمة الإنترنت، حيث قال: إن عدد بوابات الإنترنت الموضوعة في الخدمة يبلغ 1,665 ألف بوابة، ولديها حالياً 124 ألف بوابة متوفرة للبيع دون انتظار الدور.

التصريح أعلاه، فتح قريحة الكثير من المواطنين الذين سبق أن سجلوا على بوابات إنترنت، وانتظروا فترات طويلة من أجل ذلك، لكن دون جدوى حتى الآن، والبعض من هؤلاء عبروا عن استيائهم، باعتبار أن تنفيذ بعض الطلبات لا يقترن لا بالمقسم وسعته، ولا بتاريخ التسجيل على الخدمة، بل غالباً ما يقترن بالمحسوبية والوساطة، مع عدم تغييب أوجه الفساد.

وكذلك فتح التصريح أعلاه قريحة مشتركي خدمة الإنترنت، الذين ما زالوا يعانون من بطء الشبكة وأعطالها، والبعض منهم استغرب استمرار الحديث عن وجود بوابات مطروحة للاشتراك، في الوقت الذي لا تُعير مؤسسة الاتصالات بالاً لسوء البوابات الموضوعة في الخدمة، فهي تجبي منهم الاشتراكات الشهرية دون الاهتمام بنوعها وجودتها.

أما الأكثر غرابة بالنسبة للغالبية من المواطنين المشتركين في خدمة الإنترنت، فهو الحديث عن التطور في خدمات السورية للاتصالات وصولاً إلى تأمين خدمة الإنترنت عبر الألياف الضوئية /فايبر نت/، وهي مقصرة في البنية التحتية المرتبطة بشبكة الهاتف الأرضي التي تعمل عليها خدمة الإنترنت العامة ببواباتها كثيرة العدد وواسعة الانتشار.

تصريح لا يبشر بالخير

نأتي إلى الأهم، حيث قال مدير عام السورية للاتصالات تعقيباً على رفع أسعار خدمة الفايبر نت: «إن دراسة تعديل الأسعار مرتبط بتكاليف تأمين الخدمة، ولا يتم تعديل أجور أية خدمة طالما أن كلفة تقديمها لم تتغير».

وبهذا السياق، وحول السماح للقطاع الخاص ببيع الأجهزة الخاصة بخدمة الفايبر نت، أوضح المدير العام، أنه «لا يوجد أي مانع قانوني لذلك سوى شرط توافق هذه الأجهزة مع تجهيزات الشركة»، وذلك بحسب ما نقلته بعض وسائل الإعلام.

التصريح أعلاه، وإن كان في بدايته يقع في خانة الحديث عن رفع أسعار خدمة الفايبر نت، لكنه في خاتمته أصبح معمماً على كافة الخدمات التي تقدمها السورية للاتصالات.

بمعنى آخر فإن التفنيد التطبيقي لربط التكلفة، بالسعر والأجور، يمكن أن يطال خدمة الهاتف الأرضي، وكذلك خدمة الإنترنت عبر المقاسم الهاتفية، ولا أحد يدري ما في جعبة السورية للاتصالات بهذا الصدد، فقد سبق لها أن ألزمت المشتركين بالسرعات المنخفضة على رفع هذه السرعات، وكذلك جرى الحديث الرسمي عن أن الدورة الهاتفية ستصدر كل شهر بدلاً من كل شهرين، اعتباراً من مطلع العام القادم، ناهيك عن الأسعار التي جرى رفعها خلال السنوات الماضية.

مسيرة الخصخصة المستمرة

في ظل الحديث عن الخصخصة، ودور القطاع الخاص، لا يغيب عن أذهاننا أن السورية للاتصالات أصبحت مثالاً يُحتذى على مستوى الخصخصة بشكل رسمي، فقد سبق أن جرى تداول بعض الأحاديث عن إنهاء حصرية عمل هذه الشركة خلال الفترة القريبة القادمة، مع الإشادة بتجربتها الناجحة في هذا المجال «الخصخصة»، والتي يمكن أن تعمم على بقية الجهات العامة، أي: إننا على طريق تغوّل القطاع الخاص بعمق خدمة الاتصالات، وعلى كافة مستوياتها وأنواعها وتقنياتها، علماً أنه استحوذ على شبكات الخليوي خلال السنوات الماضية، احتكاراً وبشكل نهائي، ولا نعلم ما هي الجهات العامة التي ستسير على خطا السورية للاتصالات في الخصخصة لاحقاً، في ظل التوجه الحكومي في هذا المجال، سواء أعلن عن ذلك رسمياً، أو جرى ذلك بشكل مبطن!.

الكليات العملية تكاليف مرتفعة ونزف مستمر

تَفرض تكاليف غير محمولة يومياً على طلاب الجامعات لمواكبة مسيرتهم التعليمية، ونخص بالذكر هنا طلاب كليتي الهندسة المعمارية، وطب الأسنان، حيث يتحمل فيها الطالب أعباء شراء المعدات والمستلزمات لكل مادة دراسية كونها مواد عملية.

■ مراسل قاسيون

فمع الارتفاع المتسارع والمستمر للأسعار، في ظل بقاء الموارد الشهرية كدخول ثابتة على حالها، تزيد تكلفة الطالب اليومية، وخاصة في هذه الكليات العملية، فهي تكاليف لا يمكن الاستغناء عنها، وعدم تأمينها يعتبر من العوامل الرئيسة المهددة بالرسوب بالنتيجة.

طالب العمارة بحاجة لـ 150 ألف شهرياً

أحد طلاب الهندسة المعمارية يقول: إن طالب الهندسة المعمارية يضطر شهرياً لإنفاق 150 ألف ل.س الآن، كرقم وسطي بين معدات وأدوات وطباعة، حيث إن تكلفة طباعة مشروع تقارب الـ 9000 ل.س، وأيضاً طباعة تصليح 5000 ل.س، وهي تكلفة يتم تكبدها مرتين في الأسبوع الواحد تقريباً، بينما كانت تكلفتها قبل الارتفاع الجنوني للأسعار تتراوح بين 2000– 3000 ل.س، وأيضاً تكلفة الأقلام الخاصة بهذا المجال ارتفعت بشكل ملحوظ، حيث إن تكلفة الأقلام، بمختلف أنواعها، تقدر بحدود 14000 ل.س أسبوعياً، وكل هذا مع عدم احتساب المصاريف النثرية، والتكاليف المفاجئة الضرورية الأخرى، وتكاليف شراء المحاضرات، أما التكلفة الكبرى، فهي تكلفة شراء حاسب قادر على تشغيل البرامج المطلوبة لهذا الاختصاص، حيث إن الحد الأدنى لشراء حاسب يفي بالغرض يقدر بحدود 4 ملايين ليرة.

نقص أجهزة على حساب الطلاب

أما كلية طب الأسنان، وبحسب أحد طلابها، فإن الجامعة غير مجهزة تماماً «الجامعة مو مجهزة كلشي نحنا عم نجيبو» حيث يضطر الطالب، في ظل نقص الأجهزة مقارنة مع عدد الطلاب، لشراء الأجهزة على حسابه الشخصي، حتى بات أمراً طبيعياً أن يوفر الطالب أجهزة من المفروض أن تتوفر في مختبرات الجامعة، كأجهزة مكرتور واميلغميتر وتوربين وغيرها، وكل جهاز لسنة معينة تتراوح أسعار كل منها بين 200 و300 ألف ل.س، بينما كانت سابقاً بحدود 75–100 ألف ل.س، عدا عن الأدوية التي يتم شراؤها بشكل مستمر، والأدوات التي تعتبر مرتفعة الثمن بالأصل.

مأساة النزيف المستمر

بعض الطلاب في هاتين الكليتين قالوا: إن بعض زملائهم استنكفوا تعليمهم بسبب التكاليف الشهرية والسنوية المرتفعة، التي يعجز ذويهم عن تحملها، ومن الصعب عليهم أن يعملوا لتغطية كتلة الإنفاق الكبيرة هذه بالتوازي مع استمرارهم بدراستهم، باعتبار أن دراستهم عملية، وتحتاج للحضور والمتابعة المتواصلة، بالإضافة إلى الجهود الدراسية المنزلية، وعملية الاستنكاف عن التعلم، هذه تستمر خلال السنوات الجامعية الأولى بشكل خاص، فهؤلاء تبدد جهودهم في البداية بسبب عدم تمكنهم من مواكبة أقرانهم، ولا مبررات يمكن الاعتراف بها رسمياً تحول دون إلزامهم بهذه التكاليف المرتفعة شهرياً وسنوياً، والنتيجة، أنهم يبدون وكأنهم بلا كفاءة وإمكانية من خلال النتائج الامتحانية وخاصة العملية، ما يضطرهم لهجرة العملية التعليمية بالنهاية، إما بشكل نهائي، أو عبر النقل لأحد الفروع الأخرى الأقل تكلفة عليهم وعلى ذويهم.

فرز طبقي فاقع

ربما لا داعي للحديث عن الكارثة المتمثلة بعملية النزف المستمرة واستنكاف العملية التعليمية بالنسبة لجزء من الطلاب، بسبب التكاليف المرتفعة التي تمّ التوقف عند بعضها أعلاه.

كذلك، ربما لا داعي للحديث هنا عن أن ما سبق مؤشر على تكريس الطبقية في التعليم الجامعي، وخاصة في الكليات العلمية والعملية التي تحتاج للكثير من الإنفاق الذي يفوق قدرة ذوي الطلاب، برغم تفوقهم وتحقيقهم لدرجات عالية خلال الثانوية العامة، أهلتهم بكل مشروعية الطموح والإمكانية للدخول في هذه الفروع، فمن يتمكن من استمرار الإنفاق بالنتيجة، هو من يستمر عملياً في بعض الفروع ليتخرج منها، وما عدا ذلك من المفقرين المعدمين فلا فرصة أمامهم مع كل أسف.

فالفرز الطبقي في مرحلة التعليم الجامعي، وخاصة في بعض الفروع العلمية، أصبح فاقعاً ولم تعد هناك أية رقعة قادرة على تغليفه!

العقوبات على العِلم مِن كارثة إلى فرصة «إيران نموذجاً»

كانت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وأوروبا والأمم المتحدة على إيران، هي المشكلة السياسية والاقتصادية الأكثر تحدياً لها على مدار العقود الأربعة الماضية. وأثرت بشكل كبير على التطور التكنولوجي والعلمي للبلاد، بشكل مزدوج: فلا شك بتأثيرها السلبي من جهة. لكن أيضاً لاقت ردّ فعل إيجابي بتطوير إيران لاعتمادها على الذات وإيجاد بدائل، بفضل وجود مستوى معيَّن من سياسات وطنية مسؤولة تَرجَمت اتجاهاً لرفض التبعية، ليس بالشعارات الفارغة التي تتناسب عادةً بشكل طردي مع مستوى الفساد الكبير في النماذج الفاشلة، بل بالإرادة والعمل والتخطيط والدعم غير الخلَّبي للابتكار.

■ حسين فخاري
ترجمة وإعداد: فيديل قره باغي

لتوضيح الآثار الإيجابية للعقوبات على التطور التكنولوجي لإيران، نذكر الأمثلة التالية:

بسبب العقوبات، حققت إيران إنجازات تقنية كبيرة في إنتاج المصنوعات الخاضعة للعقوبات مثل: الأجزاء الخاصة لأفران مصانع الصلب الطويلة، وألواح الفولاذ المسبوك التخصصية المستخدمة في إنتاج الخزانات عالية الضغط، والتكنولوجيا الصناعية فرط الصوتية، والمجففات الحرارية المتطورة.

علاوة عن ذلك، أدت العقوبات بشكل مباشر إلى تصنيع اثنين من منتوجات جديدة من البولي بروبيلين، ومُنتَجاً جديداً من البولي إيثيلين الثقيل في صناعة البتروكيماويات، وإنتاج بعض الأدوية، وإنتاج المجهر الإلكتروني الذري، والتقدم التكنولوجي الواسع في الصناعة النووية. ربما لم تكن هذه الأمثلة لتحدث في غياب نظام العقوبات.

كمثال آخر على حافز النمو التكنولوجي الناتج عن العقوبات: عندما رفضت شركة كيميائية ألمانية كبيرة توفير محلول مُخفِّف لعملائها الإيرانيين بسبب العقوبات، تمكنت شركة «نيكو باك» الإيرانية من إنتاج المحلول نفسه محلياً. كما أنّ نجاح وازدهار منتوجات شركة «تاك سيليكات» بصفتها المنتج الوحيد للسيليكات المركبة في إيران يعود أيضاً إلى العقوبات.

بالتوازي مع العقوبات الاقتصادية المتزايدة باستمرار، تقدمت المعرفة التقنية النووية في إيران. وبحسب تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة، فإن قدرة إيران التكنولوجية النووية قبل فرض العقوبات كانت مقتصرة على منشأة تخصيب واحدة، وعدد محدود من أجهزة الطرد المركزي ذات القدرة على تخصيب سادس فلوريد اليورانيوم، بنسبة تصل إلى 3,5%. أما مع تزايد العقوبات، فقد زادت قدرة إيران على التخصيب النووي إلى أكثر من 10,000 جهاز طرد مركزي، وبنسبة تخصيب تصل إلى 20%. وعليه، نستنتج أن نظام العقوبات فشل في تحقيق هدفه المعلن بوقف قدرة التخصيب الإيرانية، بل بالعكس حفّز زيادتها.

في الواقع، هناك سوابق تاريخية أثبتت أنه بشرط وجود تخطيط وطني صحيح ومسؤول، يمكن للعقوبات الخارجية ومنع استيراد منتجات التكنولوجيا الفائقة، أن تؤدي إلى التطور والنمو السريع لشركات وطنية تعمل بهذه التكنولوجيا. حدثت مثل هذه الفرص في الصين عام 1989 وفي الهند عام 1998.

مثال آخر على الجهود الإيرانية لمواجهة قرار الكونغرس الأمريكي، الذي حظر على أية شركة في العالَم تصدير البنزين إلى إيران، هو أنّ إيران تمكنت بالفعل من إنتاج البنزين في عام 2010، بجهود الكيميائيين والمهندسين بالشركة الوطنية للبتروكيماويات التابعة لوزارة النفط. وبذلك تم توفير البنزين المطلوب للبلاد والاستقلال التام عن المورِّدين الأجانب للبنزين.

من التأثيرات السلبية للعقوبات

رغم أنّ القيود المفروضة على واردات الأدوات والمعدات المتخصصة للمختبرات العلمية والتطبيقات الصناعية، وكذلك قيود استيراد المدخلات الوسيطة، تميل إلى تأثير إيجابي محفّز للتعلم التكنولوجي والابتكار، ولكن هذا غالباً يكون على المدى الطويل «بالنسبة لتلك البدائل التي لم يتم التحضير والاستعداد لها مسبقاً قبل الحصار»، ومع ذلك فإنه على المدى القصير أدى إلى اعتماد إيران على الوسطاء الدوليين، والوقوع تحت رحمة ارتفاع تكاليف شراء هذه العناصر عالية التقنية، كما أطال الوقت اللازم للحصول عليها. على سبيل المثال: منعت العقوبات شركات صناعة السيارات الإيرانية، التي تستخدم قطع غيار السيارات المستوردة لتجميع السيارات في إيران، من المرور عبر الوسطاء في الأسواق الدولية. وبناءً عليه، ازدادت تكلفة إنتاج السيارات وتباطأ تصنيعها.

تعتبر مشكلات صناعة الصلب الإيرانية في استيراد المدخلات الوسيطة المطلوبة من الخارج مثالاً آخر على الصعوبات التي خلقتها العقوبات لإيران. تواجه شركة «مجمع مبارك» للصلب، وهي المنتج الأكبر للصلب في البلاد، العديد من الصعوبات في شراء المواد غير القابلة للاحتراق، والتي تستخدم كمدخلات وسيطة في مصانع الصلب. كما واجهت «شركة أصفهان للصلب»، أكبر منتج لمنتجات الفولاذ الإنشائي في إيران، العديد من الصعوبات في استيراد مدخلات المواد الخام الأولية من أستراليا. هذا فضلاً عن التأثير السلبي على مستهلكي الصلب في الصناعات التحويلية.

لقد خلقت العقوبات أكثر الصعوبات تحدياً لنظام المدفوعات الإيراني والدولي أيضاً. فالعديد من البنوك التجارية في إيران غير قادرة على فتح اعتمادات للتجارة الدولية، مما تسبب في العديد من المشكلات لمستوردي المواد الخام والسلع الوسيطة والرأسمالية في البلاد. ومع ذلك، استخدمت الصناعات الإيرانية تُجّار العملات الأجنبية والشركات الأجنبية لتحويل الأموال إلى مورِّديها في الخارج. ورغم أنّ طريقة التحويل الالتفافية هذه حظيت بشعبية كبيرة في آسيا والشرق الأوسط، ولكنها تبقى طبعاً أقل كفاءة وسرعة من الطرق المباشرة للتحويل التي فُرِضَت عليها عقوبات.

المقياس العِلمي لـ«الصمود»

شكّلت أداة القياس التحليلية المعروضة بالشكل المرفق هنا، إحدى أهم الأفكار الواردة في الفصل الذي ألّفه حسين فخاري. وفيما يلي نلخّص شرحه «باختصار وبتصرّف»:

يمثل المحور الرأسي للرسم البياني «معامل التبعية الاقتصادية»، أي: درجة اعتماد البلد المدروس على البلدان الأجنبية. ويُقاس مُعامل التبعية وفقاً لحجم وأنواع السلع المستوردة إلى البلد الخاضع للعقوبات. ويتم تحديده حسب حجم السلع الأساسية المستوردة، والمنتجات الأولية، وأجزاء تجميع المنتجات النهائية بواسطة الصناعات المحلية، والتكنولوجيا المطلوبة، وأنظمة المعلومات وغيرها. أما المحور الأفقي فيمثل «معدل التجديد الفعال» «التجارة»، بما في ذلك حصة البلد المعني في تصدير بضائع وخدمات معينة إلى السوق العالمية، ولا سيّما البضائع الإستراتيجية، ذات الطلب المرتفع، والتي ينتجها عدد قليل فقط من البلدان، ولها تأثير ملحوظ على الاقتصادات الأخرى.

يمثل المحور الثالث «المائل قُطرياً» احتمال نجاح العقوبات مصنفةً وفق أربع مناطق خطورة: اعتباراً من المنطقة رقم 1 حيث تمثل أسوأ وضع للبلاد الهشة تجاه العقوبات بسبب المستوى العالي لتبعيّتها للخارج، ونشاطها وأدائها الاقتصادي والتجاري الضعيف، ومستوى الفساد الكبير العالي فيها. مروراً بالمنطقتين 2 و3 الأفضل قليلاً، ووصولاً إلى المنطقة الأكثر أماناً نسبياً «رقم 4» حيث لا تُصنَّف فيها سوى البلاد الأكثر سيادةً واستقلاليةً واكتفاءً ذاتياً، المتمتعة باقتصاد وطني قوي، وبالتالي الأكثر قدرة على الصمود بوجه العقوبات.

حسين فخاري: عضو «المؤسسة الوطنية للنُّخَب»، وجمعية المخترعين في إيران. مهندس ميكانيك، وماجستير إدارة أعمال. مؤسس ومشارك في إدارة 7 شركات تكنولوجية طوَّرَتْ أكثر من 10 منتوجات عالية التقنية تُنتَج لأوّل مرة في إيران. وتم إعداد النص كمختارات من الفصل 14 الذي كتَبه فخاري ضمن كتاب متعدد المؤلفين بعنوان: «تطوير العلم والتكنولوجيا في إيران»، بتحرير عبدول الصوفي ومهدي غودارزي، وصَدَر عن دار نشر «بالغراف-ماكميلان» الأمريكية عام 2017.

كلما كان اقتصاد البلد أكثر تبعية للإمبريالية وأقلّ تنميةً وأكثر فساداً يكون تأثير العقوبات على شعبها أسوأ والتجرُّؤ على إيجاد بدائل يكون أضعف

احتمالية فرض العقوبات وفعاليتها من منظور اقتصادي

المصدر: حسين فخاري 2017

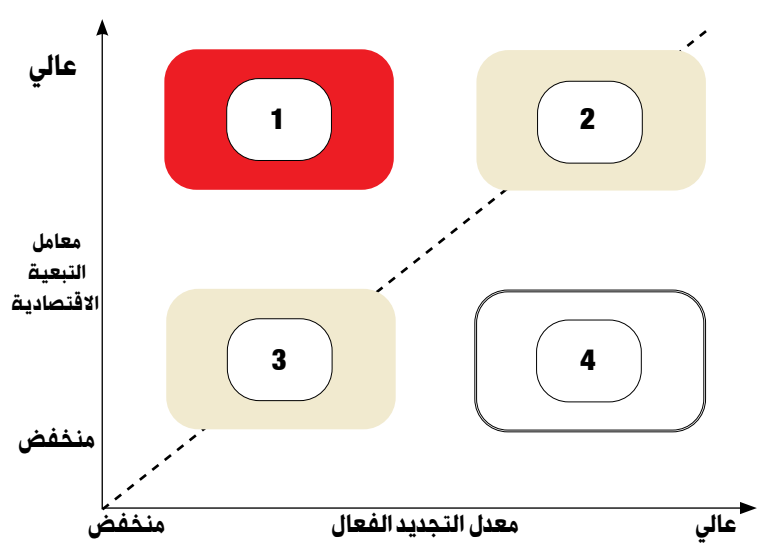

عذراً طائر الـ«فينيكس» لا ينطبق على الظرف الأمريكي

تطول حلقات مسلسل الانقسام والتراجع الأمريكي، ومع أن أي مسلسل، بكثرة حلقاته، وتكرار المُكرر فيه، يفقده قدرته على تشويق المتابعين، ويدخلهم في حالة من الملل، بينما يأتي حدثٌ يشكل ذروةً جديدة في سياق القصة. إلا أن الحالة الأمريكية، ورغم الملل والتكرار، تجعل من هذا الأمر بحد ذاته كـ«استعصاء» عامل تشويق و«إثارة-Suspense»، تجعل المتابع متنبهاً لأيّة ذروةٍ جديدة قد تفتح باب القسم الأخير من القصة... نحو خاتمتها.

■ يزن بوظو

على الرغم من أن جزءاً هاماً من أي عمل درامي هو عدم توقع المشاهدين لكيفية مجرى الأحداث، وبالتحديد ختامها، فإن القصة الأمريكية تمضي تماماً مثل المتوقع، رغم محاولات العديد من المشاهدين الآخرين إنكار ذلك، أو تأويل وتحريف مجرى الأحداث بما يتلاءم مع أمانيهم وأوهامهم، فنجد مقالات تتغنى بالديمقراطية الأمريكية بأكثر لحظات فضحها، وتعرية الدكتاتورية والتلاعب الذي يختبئ خلفها- وصولاً إلى الرؤساء والرساميل الأمريكيين نفسهم- أو أن تمجد القوة الأمريكية بأكثر أوقات ضعفها، وأن تجعل من الانسحابات الأمريكية هجوماً، وأن تجعل من الانقسام والخلاف الداخلي وحدةً، ثم وأخيراً، أن تحاول إيهام الآخرين بأن التاريخ قد يعود إلى الوراء، تحديداً مع وصول إدارة بايدن إلى السلطة.

إن كل هذه الأحداث، وكل هذه الشخصيات ضمن الحبكة الأمريكية تعود إلى مؤلفها وكاتبها، حيث يكون هنا ما يسميه العلماء بـ«الواقع الموضوعي»، ومُخرجها هو «كيفية تطور هذا الواقع بتأثيراته وعلاقاته المتبادلة»، فعلى الرغم من أن بعض الشخصيات والكيانات كـ «ترامب/ بايدن» أو «جمهوري/ ديمقراطي» قد تحظى ببعض من سلوكياتها وأفعالها بنسبة ما من استقلاليتها عن مجمل مجرى القصة، وتخرج جزئياً وللحظات عن سياقها، إلا أنها دوماً، وعلى طول الخط، تخضع وستخضع لمؤلفها ومخرجها.

مشكلة أولئك المتوهمين تكمن في عدم قراءة وفهم هذا الواقع وتطوره، مكتفين بمشاهدة ما يقوله المسلسل، وما يحتويه من شحنات توهم متابعه زيفاً بانتصارات وديمقراطية وقوة، وتجعل من الولايات المتحدة الأمريكية كطائر «الفينيكس» الأسطوري الذي يقوم مجدداً، بعد وفاته، من بين الرماد... متناسين أن عالم الأساطير، والدراما، والخيال، على أهمية معانيهم، لا مكان له في الواقع اليوم بالظرف الأمريكي، سواء محلياً أو دولياً.

ترامب VS العالم

عمدت إدارة ترامب على طول الخط على فتح جبهات مع جميع دول العالم، حلفاء وأعداء، بأكثر أشكالها قسوةً ووقاحة، دفاعاً عن مصالحها، وعن الولايات المتحدة نفسها- أمريكا أولاً- ضمن إستراتيجية التمهيد والاستعداد لمجريات الأزمة الرأسمالية الماضية قدماً نحو مزيد من الانفجارات، ضمن خطةً بسيطةً جداً، محاولة إضعاف جميع دول الخارج بلا استثناء، وتعزيز اقتصاد الداخل قدر الإمكان، إلا أن مشكلة هذه الخطة التي حالت بينها وبين تحقيق أدنى أهدافها، هو غياب القدرة والقوة الأمريكية على فرضها، إلى جانب وجود قوى أخرى دولية باتت أقدر وأقوى منها دولياً، فهنا تحديداً، على العكس من طموحات الشخصية الأمريكية، للمخرج رأيٌ وطريق مختلف، لتنتهي فترة ترامب بقائمة طويلة من الهزائم خلف عناوين انتصاراتها، وليصبح مؤخراً أحد أول أهدافه، تعقيد الظروف لا على القوى الدولية الخارجية فحسب، إنما على أعدائه في المعسكر الآخر من الانقسام الأمريكي داخلاً، المتمثل الآن بإدارة بايدن.

بايدن و«العودة بالزمن»

يجري تسويق الرئيس الأمريكي الجديد بوصفه منقذ الولايات المتحدة الأمريكية، ومن سيعيد لها مجدها الذي انتزعه ترامب، بأنه سيمحو الأربع سنوات الماضية، ويكمل طريق أوباما السابق، بيد أن الواقع في مكان، وهذه الأوهام في مكانٍ آخر، حيث باتت جميع العناصر في مكانٍ مختلف تماماً عمّا كانت عليه قبل 4 أعوام: روسيا، الصين، إيران، تركيا، الاتحاد الأوروبي، الأزمة الرأسمالية، التضعضع والانقسام الأمريكي... إلخ إضافةً إلى أهمها: الحركة الشعبية دولياً، وما اكتسبته من خبرات ووعي جديد مضاف إلى تجاربها، فلا يمكن للسيد بايدن وإدارته، مهما شاء وتمنّى، أن يعيد التاريخ، لا مكان لاختصار الـ«CTRL+Z» هنا، حيث سيعمد إلى المناورة بين المؤلف والمخرج، إلا أنه سيمضي ويقود الولايات المتحدة الأمريكية في المحصلة- على اعتباره رئيساً لا أكثر- نحو المزيد من التشرذم والتراجع.

«هايدرا» أمريكية تأكل نفسها

الـ«هايدرا» واحدٌ من وحوش الأساطير الأخرى، كائنٌ بتسعة رؤوس. الهايدرا الأمريكية لها رأسان فقط؛ طرفا الانقسام، تتصارع فيما بينها وتضعف نفسها بنفسها، بما يبدو أنه استعصاءٌ مديد وطويل، ينتصر فيه رأس على آخر، بينما يعاود الأخير الانقضاض، إلّا أن ما يغيب عن بال المشاهد، هو أن لهذين الرأسين جسماً واحداً تتقهقر قواه كلما طال هذا الاستعصاء، نحو موته من شدة الانقسام الحاصل وتطوره، وهذا ما يجعل من روتين وتكرار الحبكة التي تبدو مملة، مشوقاً! فعذراً، لا «فينيكس» بالظرف الأمريكي هنا.

قال ترامب في حديثٍ لمؤيديه في ولاية جورجيا سيحدد الناخبون في جورجيا ما إذا كان أطفالنا سيعيشون في ظل الاشتراكية أم في بلد حر

شبح «الاشتراكية/ الشيوعية»

قال ترامب يوم الأحد في حديث لمؤيديه في ولاية جورجيا: «سيحدد الناخبون في جورجيا، ما إذا كان أطفالنا سيعيشون في ظل الاشتراكية أم في بلد حر» ومضيفاً بعدها بقليل «هؤلاء الناس يريدون الانتقال إلى الشكل الشيوعي في الإدارة».

إن حديث ترامب حول «التهديد الاشتراكي والشيوعي» علانيةً وبهذا الشكل ليس جديداً، وإنما مكرراً بكثرة، وسيكون من المضحك جداً أن يظنّ أحدٌ ما بأن أيّاً من هذين التهديدين قد يأتي من «الديمقراطي الأمريكي»، على الرغم من وجود البعض من المحللين المهرجين الذين يدفعون بها.

إن أقاويل ترامب، والمحللين من قبله ومن بعده ممن يتماشون معها، يعتمدون في تصريحاتهم وكتاباتهم على إرث ومخلّفات الرعب من الاشتراكية، التي أنتجتها وعمقتها الإدارات الأمريكية منذ قيام الاتحاد السوفييتي، في العقلية الشعبية للأمريكيين- بغض النظر عن مدى واقعية هذا الرعب لدى الشعب نفسه، إن لم يكن عكسه- في محاولة للإضرار بتيار بايدن ومن خلفه شعبياً، وسياسياً، إلا أنها وفي الوقت نفسه تحمل تخوفاً حقيقياً ومشروعاً بالنسبة لكل النخبة الأمريكية بطرفيها، لا ترامب وحده، من أن هذا المسلسل يمضي بهذا الاتجاه بعد انغلاق الأفق و«الربح» أمام الماكينة الرأسمالية، عبر حملها والدفع بها من قبل شخصية أخرى تنشطت وتحركت منذ نحوٍ عقد من الآن، وتتجه نحو اتخاذ الدور الرئيس فيه، تدعى الشعوب.

فرنسا... «تتمسك بالليبرالية» وتخلع ثياب التنكر!

نسمع في فرنسا سواء عبر وسائل الإعلام، أو على ألسنة السياسيين، مجموعة من المفردات التي لم نألفها من قبل، وخصوصاً في «واحة الديموقراطية»، فالحديث الدائر حول «الدفاع عن الجمهورية»، و«الحركات الانفصالية» و«التمسك بالقيم الليبرالية والديموقراطية» إن كان يدل على شيء فهو يدل على اقتراب الصدام النهائي الذي ينتظر «الجمهورية الفرنسية» لا محالة.

■ علاء أبوفرّاج

تشهد فرنسا احتجاجات منذ سنوات دون توقف، تمر هذه الحركة بفترات انحسار مؤقت لتعود مجدداً بأشكال جديدة، ودماءً جديدة؛ فحركة «السترات الصفراء» التي انطلقت في 2018 لا تزال قائمة حتى اللحظة، وتظهر إلى جانبها حركات جديدة كنتيجة لكل ما يجري. ففي يوم السبت الماضي 5 كانون الأول، وصلت أعداد المظاهرات في البلاد إلى ما يقارب 100، فما الذي يعنيه خروج 100 مظاهرة في يومٍ واحد؟ أين هي نقطة البداية لهذه الاحتجاجات، وأين يمكن أن تنتهي؟ وكيف يمكن قراءة مشروع تعديل قانون «الأمن الشامل» الذي يرفضه الشارع، وجزء من القوى اليسارية في فرنسا؟

نقطة البداية!

ترتاح وسائل الإعلام لوضع «الحدث» – أي حدث كان – ضمن قالب زمني مضبوط، فهناك «بداية الحدث» وصولاً إلى «نهايته»، وهذا بالطبع لا يعتبر «سياسة تحريرية»، بل هو توجهٌ سياسي مجرّبٌ و«نافع»، فالنخب المالكة لا ترى جدوى من ربط الأحداث التي تجري اليوم مع أسبابها القديمة، تلك التي تعود بالنسبة لبلد مثل فرنسا لحقبة الاستعمار الأسود، فـ «الجمهورية الديموقراطية» هذه لم تظهر من قبعة ساحر!، بل نشأت ضمن ظروف تاريخية محددة، وإرث استعماري توارثتهُ نخبة حاكمة لا تربطها قرابة دمٍ بالضرورة، بل قرابة المصالح الطبقية.

يأخذ الصراع اليوم جوانب عدة تشترك في جوهرها، حتى وإن لم تدرك أطرافها أنها في خندقٍ واحد، فمن جهة هناك المهاجرون والفرنسيون الذين تعود أصولهم إلى مستعمرات فرنسا البعيدة، الذين يرون أنهم مواطنون من درجة ثانية. ومن جهة أخرى هناك العاملون بالأجر، والذين بدأوا يخسرون امتيازاتهم بشكلٍ تدريجي، ومنذ سنوات، مما يحولهم تدريجياً إلى مواطنين من الدرجة الثانية أيضاً! فوجود هذه المشكلات وتفاقمها لعقود مضت يجعلها خزاناً للمشكلات التي تظهر في كل مرة بشكل جديد، إما على شكل مظاهرات لتحسينِ سبل العيش، وإما تضامناً مع المهاجرين، وإما تضامناً مع ضحايا عنف الشرطة، وإما دفاعاً عمّا تبقى من الحريات التي ينص عليها الدستور الفرنسي.

قصصٌ ذات مغزى

انتشر في 21 من شهر تشرين الثاني الماضي، فيديو يظهر قيام 3 من عناصر الشرطة في أحد شوارع باريس بضرب مواطن فرنسي من ذوي البشرة السوداء، والذي حاول الابتعاد عن الدورية بسبب عدم ارتدائه قناعاً طبياً للوقاية، فتبعه رجال الشرطة إلى الاستديو الموسيقي الذي يعمل فيه، وقاموا بضربه بشكلٍ وحشي، ورموا قنبلة غاز مسيل للدموع داخل المبنى الذي يحتوي على 10 أشخاص. وكان لهذا الحادث تداعيات كثيرة، ودفع بالآلاف إلى الشوارع، وشكّل أزمة في أوساط الحكم ووزارة الداخلية.

مضمون التعديل الجديد توسيع صلاحيات رجال الشرطة في فرنسا وتقليص قدرة الشارع والقوى السياسية ووسائل الإعلام على محاسبة سلوك رجال الأمن

وفي 25 تشرين الثاني الماضي، فككت الشرطة الفرنسية مخيماً للاجئين غير الشرعيين في ساحة الجمهورية في العاصمة الفرنسية باريس، واستخدمت العنف والغاز المسيل للدموع، ليصبح هذا الحدث حلقة جديدة ضمن مسلسل استمر لشهور متتالية، إذ تحاول الشرطة تفكيك مخيمات يقوم اللاجئون بإنشائها في الضواحي، وعلى ضفاف الأنهار، لكن دون أن تجد حلاً للمشكلة، فلا يجري تأمين مأوى أو أية رعاية طبية، ليصبح الآلاف من اللاجئين الذين قدم معظمهم من أفغانستان والسودان والقرن الإفريقي في الشارع، يبحثون عن حل. والإجراء الوحيد الذي تعتمده الشرطة هو تفكيك هذه المخيمات بالقوة، حيث تقوم الشرطة بحصار المخيم مع ساعات الفجر، وتقوم بنقل المقيمين فيه إلى أماكن غير معلنة، وتؤكد الجمعيات الحقوقية وغيرها: أن ما يجري لا يتعدى كونه تفكيكاً لأماكن التجمع، ليجري إعادة معظم المهاجرين إلى الشوارع، ليقوموا بالبحث عن مكان آخر لنصب خيامهم فيه.

تعد هذه القصص إلى جانب عشرات الحوادث في الآونة الأخيرة مقدمة ضرورية لفهم الملابسات التي ترافق مشروع تعديل قانون الأمن الشامل، والذي يعتبر اليوم أحد الأسباب الأساسية للمظاهرات في فرنسا.

ما مشكلة القانون؟

يمكن تكثيف مضمون التعديل الجديد بجملة واحدة: توسيع صلاحيات رجال الشرطة في فرنسا وتقليص قدرة الشارع والقوى السياسية ووسائل الإعلام على محاسبة سلوك رجال الأمن. فمشروع القانون الجديد يحد في مجموعة من مواده «المواد 21– 22– 24» الكثير من الحريات، فهو يمنع تصوير رجال الشرطة أثناء قمعهم للتظاهرات، ويغرم من يقوم بذلك سواء كان فرداً في وسيلة إعلامية أو أحد المتظاهرين، بغرامة تصل إلى 45 ألف يورو، بالإضافة إلى السجن لمدة عام، ويجيز القانون استخدام كاميرات مراقبة على طائرات مسيرة تستطيع التعرف على الوجوه، مما يعد انتهاكاً للخصوصية وتقييداً للحرية العامة. الملفت في الأمر: أن القانون تجاوز المرحلة الأولى في البرلمان الفرنسي بعد أن حصل على تأييد كتلة الأغلبية، ليتجه لاحقاً إلى مجلس الشيوخ، لكن الاحتجاجات والمواقف الرافضة تعيق إقراره حتى اللحظة، ويجري الحديث حالياً عن مراجعة له، وإعادة صياغة للمواد الإشكالية الواردة فيه، لكن هذه التطمينات لم تكفِ لتهدئة الشارع حتى اللحظة.

وبالمقابل، هناك أصوات داعمة لهذا التوجه، فالرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، والذي قام حزبه في البرلمان بتقديم المشروع، اعتبر الانتقادات حول القانون لا تجعل فرنسا «دولة ديكتاتورية»، مضيفاً أنه لا يمكن مقارنة الوضع في بلاده مع «بلدانٍ مثل: المجر وتركيا»، ومن جانبه دعا وزير الداخلية جيرالد دارمانين إلى دعم الشرطة، واعتبر أن هناك «مخربين يخربون الجمهورية» وقال في تصريحاته: إن العشرات من رجال الشرطة أصيبوا في المواجهات الأخيرة.

أكد الرئيس الفرنسي نفيه للاتهامات التي تقول إنه يبتعد بسياسته عن القيم الليبرالية، وهذا مفهوم بالطبع، فالنخبة الحاكمة في فرنسا تتمسك بجملة شعارات شكلية، لكن ما يجري فعلياً هو أن الرداء الذي ترتديه تلك الشعارات قد ضاق عليها، ولم يعد من الممكن الحفاظ على «الليبرالية/ الرأسمالية» بالوسائل السابقة.

الأسئلة الكبرى

لا تنتهي التفاصيل حول ما يجري، بل تتراكم كل يوم وفي عدة ملفات وفي وقتٍ واحد، ما يهمنا الآن هو طرح القانون والظرف الذي تم به، حتى وإن تمت إعاقة القانون مؤقتاً. هناك سبب موضوعي لدفع قانونٍ كهذا، فالملّاكون لم يعودوا قادرين على الحكم بالشكل السابق، وهم يدركون هذا ويواجهون جمهوراً عريضاً من الشعب لم يعد راضياً بشكل عيشه، وهنا مَقتل «الجمهورية» الحقيقي، وهذا ما يهددها، لا «المخربون» الذين يخشاهم السيد دارمانين! فالاحتجاجات لا تتوقف وتزداد أسبابها كل يوم، لتضم في صفوفها أعداداً جديدة، ولم يعد من الممكن ضبط الأمور ضمن «حدود اللباقة الفرنسية» فرجال الشرطة سيكونون أمام خيارٍ وحيد، وهو قمعٌ وحشيٌ مستميتٌ دفاعاً عن منظومة كاملة، وهذا ما تدركه النخب الفرنسية، لذلك تبدو محاولة تمرير هذا القانون مفهومة، فهناك من يرغب بأن يجعل القمع الوحشي الجاري محمياً بالقانون، هناك من يريد «قمعاً قانونياً»، وحتى إن استطاع الشارع رفض هذا القانون وإعاقته فلا مشكلة بهذه الحالة من أن يصبح القمع خارجاً عن القانون! فدول كثيرة تداس دساتيرها تحت أقدام رجال الأمن، ولن تكون فرنسا آخرها!

في العام 1992 كتبت الروائية الإنكليزية فيليس دوروثي جيمس رواية شهيرة بعنوان «أبناء الإنسان» وجرى اقتباسها في فيلم سينمائي بالعنوان ذاته للمخرج المكسيكي ألفونسو كوارون عام 2006، ولا نبالغ إن قلنا: إن مشاهد تفكيك مخيمات المهاجرين في العاصمة الفرنسية تبدو كما لو أنها مشاهد مأخوذة من الفيلم الذي يرسم صورة متخيلة لأوروبا التي تمارس أشد أنواع القمع والتمييز العنصري ضد مهاجرين من بقاع الأرض، أتوا هرباً من الحرب والدمار. نراهم في الفيلم في أقفاص تشبه تلك التي استخدمها النازيون في معسكرات اعتقالهم. أزمة المهاجرين تتفاقم ولن تستطيع فرنسا التعامل معها، بل تصبح حدود الفصل بين المهاجرين والمواطنين الفرنسيين رفيعة تكاد لا ترى، فالجماهير المقموعة لم يعد من الممكن احتواؤها، وإن كانت ظروف العيش في فرنسا تبدو أفضل من غيرها، فهي لا تبدو كذلك بالنسبة للفرنسيين فأحد التقارير يشير إلى أن نسبة الفقر في فرنسا وصلت عام 2018 إلى 8,3% نصفهم من الشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 30 عاماً، ويشير هذا التقرير في متنه: أن الأرقام تشمل الوضع قبل تداعيات الاقتصاد الأخيرة، أما ومع تفاقم الأزمة الرأسمالية وتداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، ستزداد وتيرة هذا التسارع بارتفاع معدلات الفقر والبطالة. مما يجعل فرنسا أمام مواجهة مفتوحة، لن يكون القمع أداتها الوحيدة، بل وأيضاً شق صفوف الطرف المقابل، فالتمييز الذي يشعر به أكثر من 4,5 ملايين مسلم في فرنسا، أمرٌ مقصود، فدفع المتطرفين للاصطدام مع الفرق الأخرى على أساس الدين أو القومية، يمكن أن يشكّل حلاً مؤقتاً بالنسبة للنخب، بأن يضرب المنهوبون بعضهم البعض، بغض النظر عن النتائج الكارثية التي يمكن أن تلحق بأوروبا، إن حدث هذا السيناريو فعلاً.

عمال «بريكس»

العصب الأساس الواجب حمايته

عقد منتدى «نقابات عمال البريكس» اجتماعه العام السنوي عبر الفيديو في 30 تشرين الأول تحت رئاسة روسيا لـ«مجموعة بريكس»، واعتمد المندوبون إعلاناً يعكس المواقف بشأن القضايا الأكثر إلحاحاً.

■ يوسف داود

حيث أشار وأكد المنتدى بإعلانه على عدة عوامل أثرت سلباً على وضع العمال في الدول المنضوية فيه، وتحديداً في ظل فترة وباء كورونا، وما سببه من إغلاقات وفقدان عمل وإفلاسات لعديد من الشركات والقطاعات، مما زاد من نسبة البطالة، وخفّض من مستوى الدخل.

وقد أكد المنتدى على ضرورة توسيع دول «البريكس» للاستثمارات العامة، لما لها من دور في خلق فرص العمل، وإلى إنشاء آليات وقائية لمنع حدوث انخفاض في الأجور، وضرورة إيجاد آلية لزيادة عادلة للضريبة على الأرباح الكبرى، وإعفاء الدخل المتدني من الضرائب، بالإضافة إلى الحماية من التغييرات التعسفية في العمل، وتحديداً بالظرف الحالي عبر «العمل عن بعد» وحظر العمالة غير الرسمية، وإدراج «كوفيد-19» في قائمة الأمراض المهنية رسمياً.

العمال المحرك الأول والأخير لتطور بريكس

إنّ هذا المنتدى، رغم تواضع التغطية حوله، ورغم تواضع حجمه- شكلاً- بالمقارنة مع اجتماعات دول «بريكس» الرئيسة، إلا أنه الأكثر أهميةً لا بالنسبة للمتابعين الخارجيين عن المجموعة، بل تحديداً لأعضائها أنفسهم، فالجانب العمالي هنا، بظروفه وشروطه وتطوره، يكون محركاً ومحدداً رئيساً لمستقبل هذه الدول، واقتصاداتها واستقرارها، حيث يجب أن تتلاقى مصالح معظم حكومات البريكس مع مصالح العمال في بلادهم، تحديداً في مواجهة الهيمنة الغربية وكسرها، بالتالي، فإن عامل الاستقرار والمضي بإنتاجية أعلى تحقق صعوداً مستمراً- اقتصادياً وسياسياً، لهذه الدول- يتطلب بالضرورة ومباشرةً استقراراً للعمال فيها، بوصفهم المنتج والمطوّر والحامل الأول والأخير لها، بجوانبها وأفرعها الصناعية والزراعية والتكنولوجية والعلمية والعسكرية وغيرها. وكان من اللافت خلال الاجتماع، وفي البيان الصادر توجيه انتقادات لسياسات موجودة عند بعض الدول ضمن المجموعة، سياسات تحابي «الربح» الخاص على حساب المصلحة المشتركة لبريكس.

لم يكن منتدى «نقابات عمال البريكس» حاضراً ضمن البرنامج الرسمي لقمم مجموعة البريكس السابقة، لكن ضرورة تمثيل هذه القوى بدأت تتعاظم، ففي نهاية البيان الختامي تشير النقابات إلى أهمية هذه الفكرة، وتعبرعن سرورها، أنه وتحت رئاسة روسيا لمجموعة بريكس، أصبح منتدى النقابات ضمن البنامج الرسمي للمرة الأولى.

الصورة عالمياً

• هاجم قراصنة، للمرة الثانية خلال 24 ساعة يوم الأحد، ناقلة المواد الكيميائية السائلة «نيو رينجر» التي ترفع علم مالطا، وصعدوا على متنها في خليج غينيا قبالة نيجيريا دون معرفة هويتهم بعد.

• أجبرت حرائق مشتعلة في أستراليا السلطات على الأمر بإخلاء بلدة في جزيرة فريزر- المصنفة تراثاً عالمياً لدى منظمة «اليونيسكو»- من سكانها بعد تأكد صعوبة منع النيران من الوصول إليها.

• أدلى الناخبون في فنزويلا، يوم الأحد، بأصواتهم الانتخابية لاختيار برلمان جديد للبلاد، ضمن انتخابات تقاطعها المعارضة، وتصفها الدول الغربية بأنها ستشهد تزويراً بشكل مسبق في محاولة تصعيد أمريكية جديدة.

• قال سيرغي سوبيانين عمدة موسكو: إن سلطات العاصمة تخطط لتطعيم حوالي 6-7 ملايين شخص في المدينة، ضد فيروس كورونا المستجد، خلال الأشهر المقبلة.

• قالت المتحدثة باسم وزارة خارجية الصين، رداً على تصريح رئيس جهاز المخابرات الوطنية الأمريكية بأن «الصين هي التهديد الرئيسي للديمقراطية» على أنه «يوضح عقلية الحرب الباردة» التي تنتهجها واشنطن.

• أفادت وكالة «بلومبرغ» بأن إيران أرسلت أكبر أسطول من ناقلاتها النفطية قوامه حوالي 10 سفن إلى فنزويلا، متحديةً العقوبات الأمريكية، ولمساعدة الدولة المعزولة في مواجهة النقص الكبير الذي تعاني منه في الوقود.

البيرو طريق جديد لمناهضة

انفجرت شوارع البيرو بالمظاهرات في 9 تشرين الثاني 2020 مع أخبار اتهام الرئيس في حينه مارتن فيزكارا بجريمة «عدم الكفاءة الأخلاقية». على السطح، كانت هذه حلقة أخرى في صراع السطوة القائم بين السلطة التنفيذية والكونغرس في البيرو، والذي أصبح مألوفاً لمواطني البيرو. منذ 2018، عندما أجبرت السلطة التشريعية الرئيس بيدرو كوتشينسكي على الاستقالة، والبيرو تشهد سلسلة من الانتقامات والانتقامات المضادة بين مؤسستي الدولة، ليتهم كلّ منهما الآخر بالفساد.

■ فيرونيكا ميندوزا ونيكولاس آلن

ومنذ ذلك الحين والبلاد قد ضربتها أزمة عميقة في سلطتها السياسية– وصولاً إلى العاشر من تشرين الثاني، عندما قام عضو الكونغرس مانويل ميرينو، مدعوماً من اليمين المتطرف البيروفي بالاستيلاء على الكرسي الرئاسي الشاغر، والذي كان ينوي أن يحتفظ به أبعد بكثير من الانتخابات العامة في 2021. ولأنّ فيزكارا كان شخصية لا يتمتع بالكثير من الشعبية في وقت إزالته، فالسخط المفاجئ والحاسم في جميع أنحاء البلاد بدا وكأنّه لائحة اتهام لكامل النظام، أكثر منه دعماً خاصاً للرئيس المنتهية ولايته «دون أن ننفي وجود مؤيدين له».

الذي دفع بالبيروفيين للنزول إلى الشارع وأبقاهم هناك في الأسابيع التالية، هي لائحة بعدد من المظالم الرئيسة: لقد سئموا سيطرة مصالح الشركات على الدولة، وتركهم لتدبر أمورهم بأنفسهم في خضم واحدة من أسوأ أزمات الوباء في العالم– مع تضاعف الأزمة الاقتصادية المتنامية– كلّ ذلك أثناء انشغال مؤسسات الدولة بمؤامرات القصور.

ليس البيروفيون بالغريبين عن المظاهرات الاجتماعية، لكنّ الموجة الحالية من الاحتجاجات على مستوى الأمّة تبدو مختلفة. فيرونيكا ميندوزا، المرشحة الرئاسية اليسارية القوية عن «معاً لأجل البيرو» تؤكد على هذه النقطة. فهي ترى بأنّ التظاهرات الحالية تضع نصب أعينها كامل النظام النيوليبرالي الذي أفسد الديمقراطية البيروفية، وأنتج أزمات الشرعية التي لا تنتهي. والحلّ الوحيد برأي ميندوزا هو تمزيق بقايا الدستور الذي فُرض أثناء دكتاتورية ألبيرتو فوجيموري.

تنضم البيرو اليوم لجارتيها كولومبيا وتشيلي في الميل المتنامي لتحدي «الاقتصادات النموذجية» في المنطقة، وهنا حوار مع فيرونيكا ميندوزا:

● كانت الأيام الأخيرة في البيرو صاخبة كأقلّ ما يمكن وصفها، بدءاً بعزل مارتن فيزكارا بما يرقى لانقلاب تشريعي. تبع ذلك تعيين اليميني مانويل ميرينو كرئيس مؤقتاً، ليتم إجباره على الاستقالة بعد خمسة أيام بضغط من الشارع. البيرو اليوم لديها ثلاثة رؤساء في أقلّ من أسبوع، مع تصرّف عضو الكونغرس من يمين الوسط فرانسيسكو ساغاستي كقيّم على المنصب حتى الانتخابات العامة في نيسان 2021. هل لكِ أن تخبرينا عمّا أوصلنا إلى هذه الفوضى السياسية الشديدة؟

كما ذكرت، فالذي أشعل الأزمة كان عزل مارتن فيزكارا، والذي قامت به أغلبية في الكونغرس بذريعة الفساد، رغم أنّ أعضاء الكونغرس الذين دفعوا لإخراج فيزكارا فاسدون بشكل صارخ. يجب على فيزكارا أن يجيب على عدد من الاتهامات الخطيرة بالفساد، لكن البيروفيين شعروا بأنّه من الأفضل– وقد تبقى خمسة أشهر على الانتخابات العامة، في بلد ضربته واحدة من أسوأ أزمات الوباء– أن يبقى في منصبه أثناء متابعة التحقيقات. وبعدها سيخضع لمحاكمة فإن وجد مذنباً فسيدفع الثمن. لكنّ ما حدث يرقى لانقلاب، ليس انقلاباً عسكرياً بل تشريعياً، فأعضاء الكونغرس لم يتم انتخابهم ليختاروا الرئيس كما فعلوا، ولهذا صحّت تسميتهم بالمتآمرين.

رغم بقاء رئيس الوزراء والرئيس الانقلابيين في السلطة لبضعة أيام فقط فقد كان واضحاً تمتعهما بالدعم من اليمين البيروفي المتطرف

ما الذي دفعهم لعزل فيزكارا؟ أرادوا أن يضمنوا حصانتهم ضدّ التحقيقات القانونية، وأن يمرروا قوانين تنفع أعمالهم ومصالحهم والشركات التي تدعمهم. أعضاء الكونغرس لا يتمتعون بالشعبية، فهم لم يحصلوا إلّا على 32% من الأصوات الموافقة على انتخابهم. الذي يعنيه هذا في العمق هو: أنّ العزل قد أتى كمحاولة للخروج عن مسار العملية الانتخابية التي ستبدأ في 11 نيسان.

ضمن هذا السياق أثار عزل فيزكارا السخط واسع النطاق والشديد، لكنّه في ذات الوقت تعبير عام عن الغضب الشعبي، الذي كان متوقعاً حدوثه منذ مدة طويلة. الطبقة السياسية البيروفية أدارت ظهرها للشعب منذ وقت طويل، وانقسامها ليس أمراً مقتصراً على هذه الأزمة. لقد حدث ذلك على طول عقود.

● هل يمكننا وصف طرد فيزكارا بأنّه محاولة من اليمين المحافظ للاستيلاء على السلطة من يمين الوسط؟

بالتأكيد. ورغم بقاء رئيس الوزراء والرئيس الانقلابيين في السلطة لبضعة أيام فقط، فقد كان واضحاً تمتعهما بالدعم من اليمين البيروفي المتطرف. أقصى اليمين في البيرو متحدون في مجموعة تدعى «المنسق الجمهوري»، وكامل عملية الانقلاب قد تآمر هؤلاء عليها لانتزاع السلطة من يمين الوسط ومحاولة البقاء فيها.

● يجادل البعض بأنّ ما نشهده هو أزمة طرفية لنظام نيوليبرالي موروث من دكتاتورية ألبيرتو فوجيموري، وهو شكل سلطوي فريد من النيوليبرالية التي استمرت قائمة بعد ثلاثين عاماً، هل توافقين؟

هذا صحيح بلا شك. جميع الرؤساء السابقين للبيرو اتهموا بالفساد، ناهيك عن الوزراء والحكام الإقليميين، والأعمال المرتبطة بالشركات الكبرى في البلاد. اليوم في البيرو من بين كلّ مئة عضو كونغرس هناك 68 يواجهون تهماً بالفساد.

هذه هي الطبقة السياسية التي كانت على مدى عقود تُطمئن شعبها بأنّ الأمور على أحسن ما يرام، وبأنّ البلاد تحقق نمواً ورخاء، وبأنّ نمونا الاقتصادي مستدام على المدى الطويل. لقد كانت الأرقام الاقتصادية الوطنية في الأعوام الأخيرة في البيرو إيجابية بشكل اصطناعي، وقد تمّ ضمان الوصول إليها على حساب إضعاف القوة المؤسساتية للدولة البيروفية.

أثناء تلك السنوت شهدنا تقليص الدولة لأدنى تعبيراتها، عبر التسليع الكامل للرعاية الصحية والتعليم، والتخلص بشكل شبه كلي من أيّ نوع من أنواع نظام التقاعد العام. انسحاب الدولة عنى بأنّ 70% من سكان البيرو الناشطين اقتصادياً يعملون في القطاع غير الرسمي. بكلمة واحدة: النظام لا يمكنه الاستمرار على هذا النحو بعد الآن.

هذه أزمة عميقة تتطلب تغييراً بذات العمق. وهذا بدوره يعني بأننا لا نستطيع تكرار العام 2000 عندما احتشد البيروفيون، ونجحوا في إسقاط الدكتاتور فوجيموري، لكن ولسوء الحظ بقي كامل الهيكل النيوليبرالي دون مساس. تركت قواعد اللعبة دون تغيير ونجا النظام النيوليبرالي الذي فرضته الدكتاتورية.

الرأسمالية في أمريكا اللاتينية

والآن وعلى النقيض ممّا حدث، يضع الشعب البيروفي النموذج النيوليبرالي موضع مساءلة. ولهذا وضمن هذا السياق: الشباب هم من يقود الطريق، ويدعون نحو بداية عملية دستورية يمكنهم فيها أن يلعبوا دوراً حاسماً.

● لكن وكما ذكرتِ، فحتى الحشد واسع النطاق في الماضي قد أخفق في مساءلة النموذج الاقتصادي القائم. لماذا الأمر مختلف هذه المرّة؟

الشعب البيروفي يستوعب بشكل كلي مدى حدّة هذه الأزمة. هم يعلمون بأنّه لا شيء سيتغير إذا ما قاموا ببساطة بتغيير رئيس بآخر، كما حدث في العديد من المرات في الماضي. تحتاج البيرو نوعاً جديداً من التغيير الجذري، وقد هجر الشعب فكرة إمكانية تحقيق ذلك مع الطبقة السياسية الحالية. التغيير الجذري يمكن أن يحصل فقط عبر المشاركة الفاعلة للشعب، وذلك عبر السماح للبيروفيين بأن يصبحوا أبطالاً سياسيين.

من جديد، هذه المرة، الشباب هم من يقودون الطريق. لقد نزلوا إلى الطرقات يوماً بعد يوم، أولاً: لطرد إدارة ميرينو غير الشرعية. وثانياً: لضمان أن العملية التي ستتلوها ستقودها حكومة انتقالية، ولجنة من الكونغرس تستبعد بصراحة القوى التي وقفت خلف الانقلاب. هؤلاء الشباب ذاتهم بقوا في الشارع، حيث يقودون اليوم الدعوة إلى دستور جديد. بهذا المعنى فهذه الأزمة فريدة من نوعها، ويمكن أن تشكل بداية فصل جديد في التاريخ البيروفي.

وأنا أقول ذلك على الرغم من عمليات القمع الوحشي الذي شهدناها في الأسابيع الماضية، والتي أدت إلى مقتل شابين بيروفيين، والذي فتح مسألة عنف الشرطة والتعويض للضحايا، وإصلاح الجهاز الشرطي بشكل جذري، والتخلص من القوانين التي تجرّم التظاهر الاجتماعي. هذه المسائل احتلت قمة جدول الأعمال العام في غضون أيام فقط.

● يبدو أنّ هناك سبباً للأمل. بقي أن نرى كيف يستطيع اليسار البيروفي أن يتدخل بفاعلية في الوضع الحالي، رغم أنّ ترشحك للرئاسة يعطينا دليلاً من نوع ما، فقد أعلنت بشكل صريح بأنّ حملتك تدور حول استفتاء على دستور جديد. اليسار البيروفي لا يزال متشظياً إلى حد كبير. هل يمكن أن يجمع نفسه الآن، وأن يعبّئ شتاته ويدعو إلى جمعية تأسيسية؟

بادئ ذي بدء، علينا الاستمرار بتقوية الروابط الموجودة بين قوى اليسار المختلفة. تدبرنا أمر توحيد منظمات سياسية مختلفة في منصة واحدة– على المستوى الوطني والإقليمي، وبشكل عابر للتنظيمات الاشتراكية والقطاعات الفلاحية والجمعيات الشبابية. هذه المنصة هي «معاً لأجل البيرو»، وسنخوض المنافسة في انتخابات 11 نيسان العامة.

لكن الآن هو الوقت المناسب لفتح نقاش عريض حول القيم والقواعد التي تحكم مجتمعنا. يحتاج اليسار إلى العمل بسرعة لفتح فضاءات لهذا الحوار، ليأخذ مكانه، ويضع الشعب البيروفي في مركز هذا النقاش. لدينا الفرصة المميزة اليوم لاستعادة إحساس حقيقي بالسياسة، تختلف عن الصورة السائدة للسياسة باعتبارها «امتيازاً» لنخبة أو طليعة صغيرة. هناك فرصة لطرح رؤية للسياسة كممارسة منتظمة ومستمرة لشعب البيرو بوصفهم مواطنين.

وحتى يحدث ذلك يجب الإبقاء على التعبئة في الشارع. لحسن الحظ الشعب البيروفي، والشباب على الأخص، مدركون بشكل تام لهذا الأمر. هم واعون حاجتنا للبقاء يقظين. كان هذا واضحاً بعد إخضاع ميرينو للغضب واسع النطاق وإجباره على الاستقالة. المظاهرات استمرت بعد ذلك بهدف ضمان عدم احتلال المقعد الرئاسي من قبل سياسيّ فاسد آخر، أو من قبل أحد متآمري الانقلاب. ما نراه اليوم في الشوارع، هو تطوّر مجالات النقاش والتنظّم، حيث الناس يناقشون التحديات الواقعة أمامهم، مع اكتساب عملية التغيير الدستورية للزخم. بدأ الناس في الانخراط بشكل جدي في نقاش حول نوع الإجراءات التي يجب أن توجه صنع ميثاق اجتماعي جديد، وكيف سيبدو المحتوى المحدد للدستور الجديد. نحن بحاجة لنشر مواقع النقاش هذه اليوم، لتصل إلى الأحياء والمجتمعات المحلية والجامعات إلخ..

في الثمانينات عانت البيرو من نزاع مسلح مريع ترك جراحاً عميقة لدينا حتّى هذا اليوم تلتها دكتاتورية فوجيموري في التسعينات والتي دمرت الدولة بشكل فعلي

من ناحيتنا في «معاً لأجل البيرو»، نأخذ دوراً في هذه العملية، عبر الدعوة للتصويت الثنائي في 11 نيسان يوم الاقتراع العام. التصويت أولاً: لاختيار رئيس. وثانياً: القيام باستفتاء يعبر فيه البيروفيون عن رغبتهم من عدمها في تغيير الدستور. 2021 لن تكون عام اختيار رئيس جديد في البيرو وحسب، بل أيضاً العام الذي تؤسس فيه البلاد لميثاق اجتماعي جديد مصمم من قبل شعب البيرو.

● المثال التشيلي يقدم بلا شك مصدر إلهام هنا. فبشكل ما البيرو وتشيلي بلدان متشابهان جداً: فكلاهما «طفلا» الحكم النيوليبرالي في المنطقة، وكلاهما لديهما سمة استبدادية رأسمالية مدونة في الدستور. كم سيكون من المنطقي بالنسبة لليسار البيروفي أن يدرس عملية صناعة الدستور التشيلي القائمة؟

عملية صناعة الدستور التشيلي واستعادة الديمقراطية في بوليفيا يشكلان مصدر إلهام عظيم لنا هنا في البيرو. لكن علينا هنا أن نجد مسارنا الخاص دون نسخ أو تقليد. لدينا تاريخنا الخاص في البيرو، فعلى المرء أن يتذكر بأنّ البيرو كانت مركز قوة استعمارية هنا في الإقليم، وأنّ هذه التجربة الاستعمارية تركت آثاراً لا تمحى. حتى هذه الأيام لم يتمكن اليسار من صياغة مشروع سياسي قابل للحياة يشمل الجميع بشكل متساوٍ، دون تمييز.

في الثمانينات عانت البيرو من نزاع مسلح مريع ترك جراحاً عميقة لدينا حتّى هذا اليوم. تلت تلك الأعوام دكتاتورية فوجيموري في التسعينات، والتي دمرت بشكل فعلي الدولة، وتركت المجتمع مشظّى بشكل رهيب. ليس ذلك فقط، فقد أعدمت الدكتاتورية جميع القادة السياسيين والاشتراكيين، ما ساهم في تشظية اليسار.

إذا ما أخذنا كل هذا بالحسبان، يمكننا فهم كيف أصبحت البيرو إحدى تلك البلاد، حيث النيوليبرالية تمّ حشرها بشكل عميق في المجتمع– كنظام اقتصادي، ولكن أيضاً باعتبارها المنطق العام للعالم. لكن ورغم كلّ هذا فلدى البيرو تقليد قوي جداً من التنظيم الاجتماعي والمقاومة والتضامن. شعب البيرو مرن بشكل لا يصدق، وأظنّ بأنّ تعبئة الشارع قد أوضحت ذلك في الأيام الأخيرة. لديّ أمل بأنّ الشباب يمكنهم أن يقودوا الطريق ناحية ميثاق اجتماعي شديد، ودستور جديد في نهاية المطاف.

● كيف يجب برأيكِ أن تكون الديناميكية المركزية وراء العملية الدستورية؟ ما الإجراءات التي ستضمن تمثيل الشعب البيروفي بشكل أكثر اكتمالاً بجميع أطيافهم؟ ما هي المحتويات الرئيسة التي يجب أن تحتوي عليها تلك الوثيقة؟

للإجابة عن هذا السؤال، علينا أن نستعيد الطريقة التي تمّ فيها إقرار الدستور الحالي. دستور 1993 لم يكن نتيجة نقاش وطني، بل فرضته دكتاتورية فوجيموري والمجموعات الرأسمالية القوية في البيرو. كتب الدستور في الكونغرس التأسيسي الذي استبعدت منه الحركات الاشتراكية واليسارية– ولم يتم استبعادها وحسب، بل تمّ ضربها بقسوة في عهد فوجيموري. تمّ بعدها عرض الوثيقة على استفتاء شديد المهزلة، لأنّ جميع المقررين كانوا تابعين للديكتاتورية.

وعليه نحتاج لإنفاذ عملية دستورية تجمع مختلف القوى السياسية والاجتماعية الحاضرة على طول البلاد. القضايا المركزية التي يجب على الوثيقة أن تعالجها: دور الدولة، ودور السوق، ونوع الحقوق الاجتماعية الرئيسة الجوهرية، التي يجب أن يضمنها وينميها الدستور بالتساوي لجميع البيروفيين.

في 1993 أسس الدستور بشكل صريح، بأنّ دور الحكومة هو: «تعزيز الاستثمار الخاص»، بحيث تلعب الدولة دوراً ثانوياً بالكامل لصالح الربح الخاص. كما أنّه أزال الحق بالإسكان، ووضع حدوداً معيقة على الحق في الصحة والتعليم– بحيث وضع كلا القطاعين تحت سيطرة المصالح الخاصة، وألغى حقّ السكان الأصليين بالأرض. على الدستور الجديد عكس جميع هذه الاتجاهات.

● أتى الدكتاتور فوجيموري على خلفية أزمة وطنية أيضاً، هل هناك مخاوف من استيلاء قوى يمينية على السلطة؟

هذه المخاوف محقة، ويجب علينا أن نبقى متيقظين، لأنّ اليمين المتطرف مشغول اليوم بتنظيم صفوفه على المستوى الإقليمي والوطني، خاصة بعد هزيمته في معركة الديمقراطية الأولى بقيام الشعب البيروفي بطرد مانويل ميرينو، وعدم السماح له بالاستيلاء على السلطة. بفضل هذا الانتصار الذي قام فيه الشعب البيروفي بتصميم كبير بدأنا السير على طريق التحرر، مع الوعد بالتحول الاجتماعي الوطني.

■ بتصرف

المصائر التاريخية للإصلاحية والفوضوية:

إما اشتراكية أو رجعية على المكشوف!

إن الصراع السياسي على شكل تيارات سياسية متبلورة لها هويتها وطرحها وبرامجها وشعاراتها- والمتَصاعد في العقد الأخير- يشكّل مرحلةً فتيّة بالمعنى التاريخي مقارنة بحياة المجتمعات والدول والمراحل الإنتقالية التاريخية بشكل عام. هذه المرحلة التي أطلّت بعد خبوت طال التيار الثوري عالمياً لمدى عقود، وقبلها تراجعاً لعقود أخرى أيضاً. ولكنها عودة تحمل معها جديداً، هو: نتاج هذه العقود بالذات، واقتصادها السياسي الذي حكم المجتمعات، وشروط وجودها المادي ومصالحها، وعلاقاتها وقيمها، وبناها العقلية والنفسية. وهذا الجديد حكم تلك العودة، وملامح التيارات «العائدة» إلى ساحة العمل السياسي، وإن عبَّرت عن نفسها بتنظيمات وأسماء «جديدة».

■ د. محمد المعوش

نقاش قديم- جديد

لا بد من استكمال النقاش حول هذه التيارات من أجل تحديد ساحة الاشتباك وإحداثياتها، ليس مع الخصم الواضح البدهي، بل في قلب المعسكر «الثوري» بذاته. فالنقد العميق «المادي التاريخي» ضروري، فكما يقول ستالين في ردّه على من يستسهل اعتبار هذا النقاش يبعث على السأم، كون هذه التيارات لا تستحق عناء الحديث عنها: «نحن نعتقد أن نقداً رخيصاً كهذا هو شيء تافه ولا فائدة منه».

الفروقات الطبقية كقاعدة للتيارات المتمايزة

إنه ولا شك كان لينين، ومن قبله ماركس وانجلز، خلال خوضهما المعركة السياسية والتنظيمية، كانوا قد أظهروا ليس فقط التفارق ما بين التيارات الليبرالية أو البورجوازية، بل أيضا التفارق ما بين التيارات الاشتراكية حاملة لواء الثورة. وخيضت معركة توحيد الطبقات التي لها المصلحة في عملية التغيير من خلال معركة داخل معسكر قوى الثورة نفسه. وبالإجمال، كثّف لينين الصراع هذا بتيارات عامة ثلاثة: الإصلاحية- الانتهازية، الفوضوية، والماركسية.

وخلف هذه التيارات الثلاثة تكمن شرائح اجتماعية متمايزة عن بعضها البعض. في كتابه «مرض اليسارية الطفولي في الشيوعية» يعتبر لينين أن البلشفية صلُب عودها وتمرّست ضد الإصلاحية- الانتهازية من جهة، ومن جهة أخرى ضد الفوضوية، و"كلا هذين التّشويشين مكملان لبضعهما". فالفوضوية هي رد فعل على الإحباط الذي تتركه الأخطاء الإنتهازية في الحركة العمالية. وإذا كانت الانتهازية هي تعبير عن النهج الإصلاحي الطبقي «النقابوي» ضمن الحركة في مرحلة تظهر فيها إمكانية عملية لـ«التوفيق» بين مصالح البورجوازية- البورجوازية الصغيرة- البروليتاريا، كالمراحل «الهادئة» طبقياً، فإن الفوضوية تتقدم في مرحلة تكون فيها الفئات البورجوازية الصغيرة تحديداً في حالة انحدار طبقي بشكل سريع وحادّ، في مراحل «حامية» طبقياً، فتُظهر «انزعاجها» من الوضع الجديد منتقلة إلى «الثورة المتطرّفة». هذه الفئة واسعة الوجود في الدول الرأسمالية. وحسب لينين، فإن الفوضوية تُظهر عدم الثبات والعقم، وشغفها المحموم بالموضة السياسية التي تروج لها بعض تيارات البورجوازية، وعدم القدرة على الثبات والصمود والانتظام والانضباط.

المصائر التاريخية لهذه التيارات

لقد لقي انتعاش الإصلاحية الانتهازية في أواخر القرنين التاسع عشر وأوائل العشرين دعماً من تحوّل مادي موضوعي، هو الرشوة التي طالت العمال في المراكز الرأسمالية، فنشأت ارستقراطية العمال. ما شكل رافعة للتيارات الاشتراكية الديمقراطية المساومة، والتي وافقت في اللحظات الحاسمة ليس فقط على خيانة الثورة، بل على خيانة الوطن في لحظات الحروب والصراعات بين الدول. بينما كانت تتقدم الفوضوية في لحظات الأزمات العميقة التي تعصف بالمجتمع. ورأى ستالين في كتيّبه «الماركسية والفوضوية»، إن التيار الإصلاحي هو في تراجع وتحلّل يوماً بعد يوم، بحكم تصاعد الفرز والاستقطاب الطبقي الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي، وخصوصاً في تموضعه الواضح في موقع البورجوازية، فإن الفوضوية تحتاج إلى تحليل عميق لمذهبها، كونها تتبلس لبوس الناطق باسم الثورة رافعة لواء الاشتراكية، فـ «نحن نعتقد أن الفوضويين هم أعداء حقيقيون للماركسية». ولكن منذ أيام لينين وستالين شهد العالم تحولات جديدة تفرض نفسها على هذين التيارين «الفوضوية والإصلاحية الانتهازية» ولا بد أن يتم البحث في مصائر هذين التيارين، فهما يشكلان قاعدة المشهد الذي تحتل التيارات «الثورية» جزءاً بارزاً فيه، في العالم، وفي دولنا «الأكثر حماوة» خاصة.

الرشوة التاريخية العالمية وانتهاء مفاعيلها

لم تكن الرشوة باتجاه دول الرفاهية الاجتماعية في منتصف القرن الماضي شيئاً بسيطاً على مستوى التحول في شروط الحياة وعلاقات المجتمع، وبالتالي على الأمزجة والاتجاهات الفكرية. فالشروط التي اعتبرها لينين طابعاً عاماً في الدول الرأسمالية المركزية، تم تعميمها على العالم أجمع، في شكل الليبرالية الجديدة التي ضمت أغلب البشرية في نمط حياتها وممارستها وقيمها. فكان ولا بد وأن تنتعش الإصلاحية عالمياً في منتصف القرن الماضي، وهو ما ظهر مكثفاً في مساومة غالبية التيارات الثورية عالمياً ومجمل الجسم النقابي، ولكن والأهم، هو مساومة ضمنيّة على المستوى الجماهيري بين الطبقة العاملة والواقع الرأسمالي، من خلال تبني الأوهام الليبرالية في السير في مسار الفردانية، سعياً نحو التحقق في ظل الرأسمالية، وهو ما حول التيار الإصلاحي إلى تيار اجتماعي ارتضى «التعايش» أقله على المستوى الإيديولوجي الذهني مع الرأسمالية على مدى عقود، وصولاً إلى أعوام القرن الحادي والعشرين الأولى، حتى أطلّت الأزمة الرأسمالية برأسها، فانهار الواقع «الوهمي»، وصار لزاما على القوى الاجتماعية جميعها أن تتخذ موقفاً.

تيار بورجوازي سوري صغير شكلت رافعته فئات بورجوازية صغيرة على مستوى المزاج والتركيبة الذهنية وللمفارقة عاش الأزمة في حانات بيروت وأوروبا

مصائر الإصلاحية والفوضوية

على ضوء انتهاء مفاعيل الرشوة التاريخية، انطلاقاً من حدة الأزمة النهائية للرأسمالية، فإن التيار الإصلاحي سقط إلى غير رجعة، لكونه لم يعد قابلاً للتحقّق في شروط عدم قدرة الرأسمالية على إعادة إنتاج نفسها بالمعنى السابق.

هذا التيار الإصلاحي الانتهازي العقيم لا يزال اليوم بارزاً، ليس فقط على مستوى التنظيمات السياسية «الحزبية»، بل على مستوى دول بأكملها اعتادت تاريخيا فكرة التعايش «السلمي» إلى حد ما مع الرأسمالية، ومنها أنظمتنا التابعة بغالبيتها. وهي مارست سلوك القوى الانتهازية تاريخياً كما أثبت لينين في انتقالها الصريح والوقح اليوم إلى حضن الإمبريالية، في عداء مع مصالح الأغلبية من شعوبها. إن ضيق هوامش الإصلاحية إلى حد الصفر، نابع من ضيق هوامش «الهدوء» الرأسمالي إلى حد الصفر أيضاً. وما كان من هامش الإصلاحية إلا أن أعار نفسه إلى الاتجاه الفوضوي. فلا تكاد دولة من الدول إلاّ وتحفل بمظاهر الاتجاه المتطرف «ثورياً» في المركز كما في الأطراف. وما مظاهر «ثوار الفوضى» عندنا إلا دليل فاقع. التيار الفوضوي هذا كما أشار إليه لينين بأنه لا بحسب حساب ميزان القوى الطبقي مادياً، ويميّزه سلوك مغامر قاتل للحركة. هكذا حصل في سورية لدى تيار بورجوازي صغير شكلت رافعته فئات بورجوازية صغيرة على مستوى المزاج والتركيبة الذهنية، والتي للمفارقة عاشت الأزمة في حانات بيروت، ولاحقاً في حانات أوروبا، ارتزاقاً ونفعية. وهذا ما رأيناه في «انتفاضة 17 تشرين» في لبنان، وقبلها في عدة محطات، حيث تم الدفع نحو المغالاة في التطرف، على مستوى الشعارات السياسية والممارسة كذلك. وكلها يقبع فيها حسب ستالين: «كل شيء من أجل الفرد». هكذا هي مثلاً أغلب محركات شعارات المجموعات اليوم في لبنان، عبر تقديم قضايا فردية الطابع على حساب جماعية الطرح كقاعدة لتحرر الفرد. وهكذا هي شعاراتها السياسية وفي جوهرها فكرة الـ «لا حوار». وهم في ممارستهم معادون للمنهج الجدلي كما أكد ستالين.

التقاء مسارات ضروري

ليس التيار الإصلاحي هو فقط من انتقل «موضوعياً أو إرادياً» إلى حضن الإمبريالية اليوم في لحظة أزمتها الكبرى، بل ان التيار الفوضوي يلاقيه أيضاً في الانتقال. فضيق هوامش الإصلاحية وتسارع وشدة الدمار الاجتماعي، وتصاعد الفردانية طوال عقود، وسّع من هوامش الفوضوية، ولكن في التقاء مع السياسة العامة للمركز الغربي في تفجير الفوضى والتفكيك. لا بل إن شدة وتعقيد الصراع وضرورة حل القضايا بشكل متزامن وبشكل يطرح قضية نمط إنتاج جديد، يفرض ضيق هوامش كلا التيارين أساساً. ويتأكد اليوم بالملموس عالميا الشعار اللينيني «إما اشتراكية «ماركسية» أو رجعية على المكشوف».

لينين في الإضراب الهندي

انضم حوالي 250 مليون شخص إلى الإضراب العام للفلاحين والعمال الزراعيين في الهند، ضد خصخصة الزراعة يوم 26 تشرين الثاني الماضي صانعين بذلك الإضراب الأكبر في التاريخ.

■ قاسيون

قبل عدة سنوات، سجلت الهند أكبر إضراب في التاريخ بمشاركة 200 مليون من عمال الصناعة والخدمات، واليوم يسجل الإضراب الجديد بزيادة 50 مليوناً من المشاركين في ذلك البلد الضخم مساحة وسكاناً واقتصاداً، وذي التقاليد الثورية العريقة، التي تعود إلى أكثر من 100 عام على الأقل، حيث انتشرت الأفكار الماركسية في الهند بتأثير ثورة أكتوبر، ورفرف العلم الأحمر على أكثر من نصف الولايات الهندية في فترات مختلفة من القرن العشرين، وخاصة ولايات بنغال الغربية وكيرالا وغيرها.

سار الفلاحون والعمال الزراعيون في مسيرات من شمال الهند باتجاه العاصمة الهندية نيودلهي، كجزء من فعاليات الإضراب العام، وأصبحت نيودلهي تحت الحصار بعد إغلاق مداخلها لمنع دخول الفلاحين الغاضبين. وطوقت أعداد كبيرة من الفلاحين العاصمة الهندية، ومعهم آلاف الجرارات والسيارات والباصات قادمين من 6 ولايات متاخمة للعاصمة حاملين أعلاماً حمراء وأعلاماً نقابية، في مشاهد تذكر باحتجاجات فلاحي البنجاب 1976 وثورة فلاحي بنغال الغربية 1967.

خلال نصف قرن، أنتجت العديد من الأفلام السينمائية والوثائقية التي تصور نضال الفلاحين والعمال الزراعيين ضد الخصخصة والشركات الكبرى، وتحكي مشاهدها عن التفاوت الطبقي في الهند، والصراع الاجتماعي في بنغال الغربية، أشهرها أفلام: النمل الأحمر، شجرة البلوط، المصيدة، التحية الحمراء وغيرها. وتركت الأفكار الماركسية تأثيرها الكبير في مختلف نواحي الثقافة الهندية، في السينما والرسم والأدب والصحافة وغير ذلك من المجالات.

وأثناء الإضراب الحالي، انتشرت لوحة فنية رسمها فنان شاب يدعى «أسواث» حملت اسم «لينين يقابل الهند 2020»، وكان الإضراب مناسبة لانتشارها، وانتشار الشعارات التي سار خلفها الناس، مثل: شعار «نحن عشب سينمو في كل مكان»، والتقطت كاميرات الإعلام صور حاملي الأعلام الحمراء في البنجاب، وهم يتصدون للقنابل المسيلة للدموع بملابسهم الهندية التقليدية. وهنا لينين يقابل الهند، والهند تلهمها أفكار لينين في إضرابها الكبير.

أخبار ثقافية

إنترنت المدارس

ذكرت وزارة التربية والتعليم الصينية: أنه حتى نهاية عام 2020، ستتاح لجميع المؤسسات التعليمية في الصين الوصول إلى الإنترنت. وأعلنت الوزارة في بيان صحفي: أن حوالي 99،7% من المدارس في الصين دخلت على الإنترنت حتى الآن، بزيادة أكثر من 30 نقطة مئوية، مقارنة بعام 2015. وقال المسؤولون في الوزارة: إن البلاد ستكثف الجهود لتعزيز نماذج التعليم الجديدة وطرق التدريس، وتحسين التأهيل التعليمي، والتسجيل، وبيئة التدريس الذكي بمساعدة تكنولوجيا المعلومات. وقد جاء هذا التصريح بعد فترة من ظهور 900 مشفى إنترنت في الصين للمساعدة في معالجة المرضى عن بعد.

آسيا مركز للابتكار

أصبحت آسيا، واحدة من مراكز الابتكار الأكثر حيوية في العالم، حيث تبرز الصين كمشجع عالمي رئيس للابتكار، وفقًا لتقرير صدر عن منتدى بوآو الآسيوي. وأصبحت منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكبر سوق في العالم للصناعات الثقافية والإبداعية. ووفقًا لمؤشر نيتشير 2018 مدن العلوم، زاد عدد مراكز الابتكار في الصين من 7 إلى 18 في عام واحد فقط. كما سلط الضوء على تسع تقنيات ذات في آسيا: الذكاء الاصطناعي واتصالات الجيل الخامس، والروبوتات الصناعية، وسلاسل التوريد الذكية وتكنولوجيا الدفع عبر الهاتف المحمول، وتكنولوجيا البيع بالتجزئة الجديدة وتكنولوجيا الطب الحيوي، وتكنولوجيا الطاقة الرقمية، وتكنولوجيا الإدارة البيئية.

كانوا وكنا

المؤتمر الوطني لشبيبة الارياف في

الى جماهير الشباب والعمال والفلاحين والمثقفين والطلاب
وجميع من يهمهم ايصال الريف السوري الى حياة احسن

ومقررات المؤتمر ومناقشات المندو

جدول اعمال المؤتمر

انعقد المؤتمر الوطني الأول لشبيبة الأرياف في سورية، نهاية عام 1954 بمشاركة 128 مندوباً، يمثلون الآلاف من شباب الأرياف في مختلف المناطق السورية، وصدر عن المؤتمر نداء موجه إلى جماهير العمال والفلاحين والطلاب والمثقفين، وكل من يهمهم إيصال الريف السوري إلى حياة أحسن. نقلاً عن جريدة الأخبار بتاريخ 5 كانون الأول 1954.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
السويداء	وائل منذر	0935662555	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
			اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/12/06» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الأغنية الشعبية وأسئلة الأصالة

تمتلك محافظة السويداء موروثاً غنائياً ضخماً- من قصائد الفن والهوليّات والجوفيّات- الذي كان يتم أداؤه بصورة حيّة وجماعية في المناسبات الاجتماعية المُختلفة. لكن قلّة من هذه الأغاني نجحت حقاً في تجاوز عتبة المحافظة نحو المدن السورية الأخرى، بعد أن عمل على نقل بعضها المغني داود رضوان والمطرب الشهير فهد بلّان. رغم أن الأخير، وإن كان لم يعد غناء الأغاني التراثية ذاتها، إلا أنه نقل شيئاً من أساليب الغناء في المنطقة، وتركيباتها اللحنية، ودرجة الحماسة المرتبطة بأغانيها.

■ نور ابوفرّاج

ظلّ الأمر على هذا المنوال حتى أوائل الألفية الجديدة مع إصدار ألبوم جمع حينها مجموعة أغانٍ مستحدثة باللهجة المحكية اشتهر منها: «ومنين أبدا يا قلبي» و«بس احكيني». وقد يتذكر من عاش في محافظة السويداء في ذلك الوقت ردود الفعل التي تلقى فيها المجتمع المحلّي هذا الألبوم. فبالرغم من انتشاره الشديد وإمكانية سماعه في السوق ومحلّات أشرطة الكاسيت وحفلات العرس، لكن كثيرين لم يأخذوا العمل «على محمل الجد». بدت الأغاني أقرب للمزاح الذي يوظّف قالب الأغنية التراثية. فلا أغنية تراثية قديمة يمكن أن تحتوي عبارة مثل: «كل ما بتدعيني أشرب كاسة كونياك بذوق العنّاب بيطلع جنّ بليمون». لكن المزحة انقلبت جداً، ومع الوقت باتت هذه الأغنية تمثّل تراث المحافظة الموسيقي دون أن يميّز البعض أنها أغانٍ جديدة تماماً.

محبوب قلبك: درسٌ في الجناس

بعد سنوات تلت ذلك، عادت أغنية قديمة أخرى من السويداء لتستقطب اهتمام الموسيقيين داخل سورية وخارجها، وكانت هذه المرّة أغنية أصيلة من التراث الغنائي في المنطقة الجنوبية. يقصد بالكلام أغنية محبوب قلبك التي كتب كلماتها الشاعر سلّمان نفّاع عام 1942، ولم يُعرف من لحّنها أو أداها للمرة الأولى.

بخلاف الكثير من الأغاني التراثية للمنطقة التي تتغنى بالبطولات والمعارك وقيّم الفروسية وإكرام الضيّف، كانت أغنية محبوب قلبك ببساطة أغنية حب. اخترقت رقة هذه الأغنية بكلماتها المُكررة مطواعة المعاني، ولحنها المُميز جدار الأغاني الصلبة والحماسية الأخرى. كانت تبدو أشبه بنداء يعلو ويُسكت الجميع. جاءت خصوصيتها الأساسية من ذكاء الشاعر في توظيف الجناس الذي يُعبّر تماماً عن الأحاسيس المُتناقضة المتطرّفة، التي تتركها تجربة حب جارفة، ترفع بالمرء عالياً نحو السماء، ومن ثم تنزله للأرض دفعةً واحدة. وتقول بعض كلمات القصيدة:

«محبوب قلبك بالهوا سميتني.. ومن بعد ما سميتني سميتني\ عليتني ع جوانحك فوق السما... ومن بعد ما عليتني عليتني\ عليتني ع جوانحك فوق السما.. وصرت تحاكيني بالإشارة وبالوما\ جريتني من الظلم بي ميل العمى.. ومن بعد ما جريتني جريتني»

ألف نسخة ونسخة

عند تتبع النسخ المُستحدثة من تلك الأغنية يندهش المرء من طول القائمة؛ فعلى صعيد عربي، سبق وقام الفنان اللبناني نصري شمس الدين بأداء البيّتين الأولين من هذه القصيدة. إذ تشير بعض المراجع بأن الشاعر سلمان نفّاع أهدى قصيدته بعد 20 عاماً من كتابتها للفنان الكبير، الذي غنّاها كمّوال في حفل ضخم أقيم في مدينة اللاذقية عام 1962. أما أغنية محبوب قلبك الذي نعرفها اليوم لحناً وكلمات فقدّ أداها أيضاً المغني الأردني عمر العبد اللات.

أما على صعيد سوري، أعاد تسجيل هذه الأغنية كل من المغني لؤي العقباني، والمغنيّة ميس حرب، في حين أداها الفنان السوري الفلسطيني محمد نور أحمد، واختار العازف السوري يزن صبّاغ إعادة توزيعها وعزفها على آلة الكلارينيت. هذا وسبق أيضاً أن قدّمت فرقة «Orphé» في برلين بمصاحبة عازف الكمان السوري أيمن هلال توزيعاً موسيقياً آخر للأغنية على آلات «التروبيت، والإيقاع، والكمان، والعود، والجيتار، والأكورديون» وتمتلك هذه النسخة شحنة عاطفية تقرّب الأغنية للطابع الجنائزي.

وجاء ختام تلك الاستعادات نسخة فرقة تكات، التي أصدرت قبل أسبوعين فيديو جديداً يتضمن أداءً مُسجلاً لأغنيتين من السويداء «بس حكيني» و«محبوب قلبك». جاء التسجيل الجديد تحت شعار «التراث من منظور آخر» بحيث يظهر أعضاء الفرقة جالسين أمام بناء من حجر البازلت الأسود، وحولهم بعض البسط والوسائد المشغولة يدوياً إلى جانب دلّات القهوة المُرّة، في إشارات مباشرة وسطحيّة تختصر مفهوم التراث والأغاني التراثية، وتجمع بإجحاف بين أغنيتين من غير العادل الجمع بينهما، على اعتبار أن كل ذلك على بعضه يسمّى «تراثاً». وكان من اللافت للبعض أن ترعى وزارة الثقافة السورية، والهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون هذا العمل، على اعتبار أنها محاولة لتعميم هذا النموذج من التعاطي مع الإرث الموسيقي.

التراث الموسيقي تراث حي مستمر ومتجدد يغري الموسيقيين بإعادة خلقه وإنتاجه مرةً بعد أخرى

الأغاني الشعبية كما يجب أن تكون

في المُحصّلة، تدلل كثافة النسخ المُعادة للأغنية على خصوصيتها التي جعلتها تلامس أجيالاً مختلفة من المستمعين عبر الزمن. لكن كثافة الاهتمام بها لا تُغطّي على تفاوت مستوى النسخ، من حيث جودة الأداء والتوزيع. فبعض تلك التسجيلات كان تجارياً محضاً يدخل في إطار «سوق الأغاني التراثية المُستعملة» المُعاد إنتاجها مع تنويعات و«تخبيصات» تُفقدها مرة بعد أخرى جزءاً من قيمتها الأصلية. في حين يمكن تلمّس محاولات أخرى لتقديم الأغنية بصورة لائقة أكثر، سواء نجحت تلك المحاولات أو فشلت. لكن ورغم هذا التفاوت في القيمة الموسيقية، يشعر الكثيرون ممن تربوا على سماع هذه الأغنية، أن جميع النسخ الجديدة لا تشبه إطلاقاً «محبوب قلبك» التي تحفظها الذاكرة. ففي الحقيقة، الأسئلة حول درجة الأصالة، وقدرة التجارب الموسيقية الجديدة على هضم التراث، وإخراجه بصورة جديدة لا تقتصر على هذه الأغنية، بل تتعداها وصولاً إلى الكثير من الأعمال التراثية. فالتراث الموسيقي تراث حي، مستمر ومتجدد، يغري الموسيقيين بإعادة خلقه وإنتاجه مرةً بعد أخرى. لكن الأسئلة هنا ترتبط بسياق وأهداف وأدوات هذا الخلق، والإضافات التي تركتها التجارب الجديدة على الأصل.

رغم الاكتظاظ في عدد النسخ المستجدة، نرى الكثيرين ممن تربوا على ألحان «محبوب قلبك»، يفضّلون الرجوع إلى أرشيفاتهم العائلية، للاستماع لصوت أحد الأقارب أو الأصدقاء وهو يؤديها بمصاحبة الجالسين حوله. هي تسجيلاتٌ مشوشة قد لا تمتلك في الظاهر قيمة موسيقية حقيقية، لكنها تلتقط ما تكاد تغفله جميع النسخ الأخرى: الصدق، والسياق، وطقس الأداء الجماعي والتلقي الجماعي لأغنية شعبية.